

كتاب

أصول الشيعة وأصولها

لمؤلفه

العلامة الأكبر حجة الإسلام

الشيخ محمد الحسين آل طائفت العلماء

صاحب المؤلفات الشهيرة والآثار الجليلة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الطبعة الثانية

بقلم المؤلف

كيف يتحد المسلمون

أو كلمة في الإصلاح لا بد منها

« واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا »

لم يبق ذو حس وشعور في شرق الأرض وغربها إلا وقد أحس وشعر بضرورة الاتحاد والاتفاق ومضرة الفرقة والاختلاف حتى أصبح هذا الحس والشعور أمراً وجدانياً محسوساً يحس به كل فرد من المسلمين كما يحس بعوارض الشخصية من صحته وسقمه وجوعه وعطشه وذلك بفضل الجهود التي قام بها جملة من أفاض الرجال المصلحين في هذه العصور الأخيرة الذين أهابوا بالمجتمع الإسلامي وصرخوا فيه صرخة المعلم الماهر وتمثلوا للمسلمين بمثال الطبيب النظامي الذي شخص الداء وحصر الدواء وأصاب الهدف

بما عين ووصف ، وبعث النفوس بعثاً حثيثاً وشوقها إلى استعمال الدواء لقطع مادة ذلك الداء الخبيث والعلل والأمراض المهلكة قبل أن تقضى على هذا الجسد الحى فيدخل فى خبر كان ، ويعود كأمس الدابر .

صرخ المصلحون فسمع المسلمون كلهم عظيم صرخاتهم بأن داء المسلمين تفرقهم وتضارب بعضهم ببعض . ودواؤهم الذى لا يصلح آخرهم إلا به كما لم يصلح إلا عليه أولهم — ألا وهو الاتفاق والوحدة ومؤازرة بعضهم لبعض وتميز التشاحن ، وطرح بواعث البغضاء والإحن والأحقاد تحت أقدامهم ، ولم يزل السعى لهذا المقصد السامى والغرض الشريف إلى اليوم دأب رجالات أنار الله بصائرهم ، وشجذ عزائمهم ، وأشعل جذوة الاخلاص لصالح هذه الأمة من وراء شغاف أفئدتهم فما انفكوا يدعون إلى تلك الوحدة المقدسة ووحدة أبناء التوحيد ، وانضمام جميع المسلمين تحت راية (لا إله إلا الله محمد رسول الله) من غير فرق بين عناصرهم ولا بين مذاهبهم .

يدعون إلى هذه الجامعة السامية والعروة الوثقى والسبب المتين الذى أمر الله بالاعتصام به والحبل القوى الذى أمر الله به أن

يوصل يدعون إليها لأنها هي الحياة وبها النجاة للامة الاسلامية ،
وإلا فاهلاك المؤبد ، والموت المخلد .

أولئك دعاة الوحدة ، وحملة مشعل التوحيد ، أولئك دعاة
الحق ، وأنبياء الحقيقة ، ورسل الله إلى عباده في هذا العصر ،
يحددون من معالم الاسلام ما درس ، ويرفعون من منار المحمدية
ما طمس ، وكان بفضل تلك المساعي الدائبة ، والجهود المستمرة
من أولئك الرجال (وقليل ما هم) قد بدت بشائر الخير ، وظهرت
علائق النجاح . ودبت وتسربت في نفوس المسلمين تلك الروح
الطاهرة وصار يتقارب بعضهم من بعض ، ويتعرف فريق لفريق .
وكان أول بزوغ لشمس تلك الحقيقة ، ونمو لبذر تلك الفكرة
— ما حدث بين المسلمين قبل بضعة أعوام في المؤتمر الاسلامي
العام في القدس الشريف من اجتماع ثلة من كبار المسلمين وتداولهم
في الشؤون الاسلامية وتبادل الثقة والأخاء فيما بينهم على اختلافهم
في المذاهب والقومية وتباعد أقطارهم وديارهم ، ذلك الاجتماع
الذي هو الاول من نوعه ، والوحيد في بابيه ، الذي علق عليه سائر
المسلمين الآمال الجسام فكان قرة عين المسلمين كما كان قذى عيون
المستمربين ، والذي حسبوا له ألف حساب ، وأوصدوا دونه

حسب إمكانهم ، كل باب ، ولكن على رغم كل ما قام به أولئك
الاعلام من التمهيدات لتلك الغاية . وما بذلوه من التضحيات والمفاداة
في غرس تلك البذرة وتعاهدتها بالعناية والرعاية حتى تثمر الثمر
الجنى ، وتأخذ حظها من الرسوح والقوة

— لا نزال نحن معاشر المسامين بالنظر العام تتعلق بحبمال
الآمال ونكتفى بالاقوال عن الأعمال وندور على دوائر الظواهر
والمظاهر ، دون الحقائق والجواهر ، ندور على القشور ولا نعرف
كيف نصل إلى اللب على العكس مما كان عليه أسلافنا أهل الجد
والنشاط . أهل الصدق في العمل قبل القول ، وفي العزائم قبل
الحديث ، تلك السجايا الجبارة التي أخذها عنهم الاغيار فسبقونا
وكان السبق لنا وكانت لنا الدائرة عليهم فأصبحت علينا تلك (سنة
الله في الذين خلوا من قبل ولن تجد لسنة الله تبديلا) نحن نحسب
أننا إذا قلنا قد اتحدنا واتفقنا ، وملانا بتلك الكلمات لهواتنا
واشداقنا ، وشحننا بها صحفنا وأوراقنا — نحسب بهذا ومثله
يحصل الغرض المهم من الاتحاد . ونكون كأمة من الأمم الحية
التي نالت بوحدتها عزها وشرفها ، وأخذت المستوى الذي يحق لها
ولذلك تجدنا لا نزداد إلا هبوطاً ولا تنال مساعينا إلا إخفاقاً

ورحبوطا ، ولا تجد لاقوالنا وأعمالنا أثرا إلا أننا نأنس بها ساعة
ساعاتها وما هي بعد ذلك إلا كسراب بقيعة يحسبها الظمآن ماء
حتى إذا جاءه لم يجد شيئا ، ويستحيل لو بقى المسلمون على هذه
الحال أن تقوم لهم قائمة أو تجتمع لهم كلمة أو تثبت لهم في المجتمع
البشرى دعامة ، ولو ملأوا الصحف والطوامير وشحنوا أرجاء
الأرض وآفاق السماء بألفاظ الاتحاد والوحدة وكل ما يشتق منها
ويرادفها ، بل ولو صاغوا سيئاتك الخطب منها بأساليب البلاغة .
ونظموها فيها عقود جواهر الابداع والبراعة ، كل ذلك لا يجدى إذا
لم يتدفعوا إلى العمل الجدى والحركة الجوهرية ، ويحوروا أخلاقهم
وملكاتهم ويكبخوا جماح أهوائهم ونفوسهم بارسان العقل والروية
والحنكة والحكمة ، فيجد كل مسلم أن مصلحة أخيه المسلم هي مصلحة
نفسه فيسعى لها كما يسعى لمصالح ذاته ، ذلك حيث ينزع الغل من
صدره . والحق من قلبه ، وينظر كل من المسلمين إلى الآخر مهما
كان نظر الاخاء لا نظر العداء ، وبعين الرضا لا بعين السخط .
وبالحاظ الرحمة ، لا الغضب والنقمة .

ذلك حيث يحس بوجدانه ، ويجد بضرورة حسه ، إن عزه
بجز إخوانه وقوته بقوة أعوانه . وإن كل واحد منهم عون

الآخر فهل يتقاعس عن تقوية عونه ، وتعزيز عزه وصموده .

— كلا — ثم إذا كان التخلق بهذا الخلق الشريف عسيراً لا ينال ، وشأواً متعالياً لا يدرك ، ولا يستطيع المسلم أن يواشى أخاه المسلم وأن يحب لأخيه ما يحب لنفسه . وأن يجد أن صلاحه بصلاح أمته ، وعزه بعزة قومه ، فلا أقل من التناصف والتبادل . والمشاطرة والتوازن فلا يحجد المسلم لأخيه حقاً ، ولا يبخسه كيلاً ولا يطفف له وزناً ، والأصل والملاك في كل ذلك — اقتلاع وذيلة الحرص والجشع والغلبة والاستئثار ، والحسد والتنافس ، فإن هذه الرذائل سلسلة شقاء ، وحلقات بلاء يتصل بعضها ببعض ، ويجر بعضها إلى بعض حتى تنتهي إلى هلاك الأمة التي تتغلغل فيها ثم تهوى بها إلى أحظ مهاوى الشقاء والتعاسة ، والبذرة الأولى لكل تلك الثمار الموبوءة هو حب الأثرة وقد قيل : الاستئثار يوجب الحسد . والحسد يوجب البغضاء ، والبغضاء يوجب الاختلاف . والاختلاف يوجب الفرقة ، والفرقة توجب الضعف ، والضعف يوجب الذل . والذل يوجب زوال الدولة ، وزوال النعمة وهلاك الأمة . والتاريخ يحدثنا والعيان والوجدان يشهدان لنا شهادة حق أنه حيث تكون تلك السخائم والمآثم فهناك فناء الأمم وموت

الهمم ، وفشل العزائم ، وتلاشى العناصر ، وهناك الاستعباد والاستعمار والهلكة واليوار ، وتغلب الأجانب وسيطرة العدو .
أما حيث تكون الآراء مجتمعة ، والأهواء مؤتلفة ، والقلوب متآلفة ، والأيدي مترادفة ، والبصائر متناصرة ، والعزائم متوازنة ، فلا القلوب متضاغنة ، ولا الصدور متشاحنة ، ولا النفوس متدائرة ، ولا الأيدي متخاذلة . فهناك العز والبقاء ، والعافية والنجاة ، والقوة ، والملك والثروة ، والكرامة والسطوة ، هناك يجعل الله لهم من مضايق البلاء فرجاً ، ومن حلقات السوء مخرجاً ، ويبدلهم العز مكان الذل ، والأمن مكان الخوف . فيصيحوا ملوكاً حكاماً ، وأئمة أعلاماً . وليعتبر المسلمون اليوم بحال آبائهم بالأمس كيف كانوا قبل الاسلام إخوان وبر ودبر وأبناء حل وترحال ، أذل الأمم داراً ، وأشقاهم قراراً . لا جناح دعوة يأوون إلى كنفها ، ولا ظل وحدة يستظلون بفيئها . في أطواق بلاء ، وأطواق جهل ، من نيران حرب مشبوبة . وغارات مشمونة ، إلى بنات ميوودة ، وأصنام معبودة ، وأرحام مقطوعة ، ودماء مهدورة .

ثم كيف أصبحوا بعد أن جمع الله بالاسلام كلمتهم . وعقد بدين التوحيد وحدتهم . ونشر على دعوة الحق رايتهم ، هنالك

نشرت الرحمة عليهم جناح كرامتها . وأسالت لهم جداول نعيمها .
حتى تربعت الأيام بهم في ظل سلطان قاهر ، وآوتهم الوحدة إلى
كنف عز غالب وتعطفت الأمور عليهم في ذرى ملك ثابت . فما
عتموا أن أصبحوا بعد ذلك الذل وتلك الهزات — حكماً على العالمين ،
وملوكاً في أطراف الأرضين يملكون الأمور على من كان يملكها
عليهم ويمضون الأحكام فيمن كان يفضيها فيهم ، لا تغمر لهم قناة ،
ولا تفرع لهم صفاة ، ذلك يوم كان للمسلمين وحدة جامعة ، وأخوة
صادقة ، يوم كانوا متحدين بحقيقة الوحدة وصحيح الاخاء ، يوم
كانت مصالح المسلمين مشتركة . ومنافعهم متبادلة ، وعزائمهم متكافئة ،
ولا يجد المسلم من أخيه فيما يهمله إلا كل نصر ومعوثة ، ورعاية
وكفاية . ثم دارت الدوائر ودالت الأيام والأيام دول ، وأصبح
المسلم لا يجد من أخيه القريب فضلاً من البعيد إلا القطيعة بل الوقيعة ،
ولا يرتقب منه إلا المخاوف بل المتالف ، ولا يحذر من عدوه
الكافر أكثر من حذره من أخيه المسلم فكيف يرجي وحال المسلمين
هذه أن تقوم لهم قائمة ، أو تشاد لهم دعامة .

وهيمات أن يسعدوا ما لم يتحدوا ، وهيمات أن يتحدوا ما لم
يتساعدوا . فيا أيها المسلمون لا تبلغون الاتحاد الذي بلغ به آباؤكم

ما بلغوا بتزويق الألفاظ وتعميق العبارات أو نشر الخطب والمقالات وضجيج الصحف وعجيج الأقلام . ليس الاتحاد ألفاظاً فارغة . وأقوالاً بليغة . وحكماً بالغة ، مهما بلغت من أوج البلاغة وشأو الفصاحة ، ملاك الاتحاد وحقيقة التوحيد هنا — صفاء نية ، وإخلاص طوية ، وأعمال جد ونشاط .

الاتحاد سجايا وصفات ، وأعمال وملكات ، ملكات راسخة ، وأخلاق فاضلة ، وحقائق راهنة ، ونفوس متضامنة ، وسجايا شريفة ، وعواطف كريمة ، الاتحاد أن يتبادل المسلمون المنافع ، ويشتركوها في الفوائد ، ويأخذوا بموازين القسط ، وقوانين العدل ونوائيس النصف . فإذا كان في قطر من الأقطار كسوريا أو العراق طائفتان من المسلمين أو أكثر فالواجب أن يفترضوا جميعاً أنفسهم كأخوين شقيقين قد ورثا من أبيهما داراً أو عقاراً فهم يقتسمونه عدلاً ، ويوزعونه قسطاً ، ولا يستأثر فريق على آخر فيستبد عليه بحظه ، ويشح عليه بحقه (ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون) فتكون المنافع عامة ، والمصالح في الكل مشاعة ، والأعمال على الجميع موزعة .

وايس معنى الوحدة في الأمة أن يهضم أحد الفريقين حقوق

الآخر فيصمت ، ويتغلب عليه فيسكت ، ولا من العدل أن يقال
للمهضوم إذا طالب بحق ، أو دعى إلى عدل ، إنك مفرق أو مشاغب ،
بل ينظر الآخرون إلى طلبه فإن كان حقاً نصره ، وإن كان حيفاً
أرشدوه وأقنعوه ، وإلا جادلوه بالتي هي أحسن مجادلة الخيم الخيمه ،
والشقيق لشقيقه ، لا بالشتائم والسباب ، والمنازرة بالألقاب ،
فتحتدم نار البغضاء بينهما حتى يكونا لها معاً خطباً ، ويصبحا معاً
للأجنبي لقمة سائغة ، وغنيمة باردة .

وقد عرف اليوم حتى الأبكى والأصم من المسلمين أن لكل قطر
من الأقطار الإسلامية حوتاً من حيتان الغرب ، وأفعى من أفاعى
الاستعمار . فاغراً فاه لالتهام ذلك القطر وما فيه ، أفلا يكفي هذا
جامعاً للمسلمين ومؤججاً لنار الغيرة والحماس في عزائمهم ، أفلا تكون
شدة تلك الآلام وآلام تلك الشدة باعثة لهم على الاتحاد وإماتة
ما بينهم من الأضغان والأحقاد وقد قيل (عند الشدائد تذهب
الأحقاد) وكيف يطمع المسلم أن يكتسح أخاه المسلم أو يستعبده
وهو شريكه في البلاد ، من أقدم العهود وأبعد الأجداد . أفلا تسوقهم
الحن والمصائب ، التي انصبت عليهم صب الصواعق من الأجانب ،
إلى إقامة موازين العدل والتناصف فيما بينهم ، ويحتفظ أهل كل

قطر على التعادل الانتفاعى ، والتوازن الاجتماعى .

ونحن وإن أوشكنا أن نكون آيسين من حصول هذه الثمرة
اليانعة . والجامعة النافعة ، لما نرى من عدم التأثير والتقدير لكلمات
المصالحين والناصحين من رجال المسلمين .

ومن نظر فيما نشر وطبع من جمهرة خطبنا وما فيها من بليغ
الدعوة إلى الوحدة بفنون الأساليب ، ويرى حالة المسلمين اليوم
وإنهم لا يزدادون إلا تقاطعاً وتباعداً . فكأننا ندعوهم إلى التنازع
والجفاء ونقدم النار إلى الخائفاء .

نعم من ينظر إلى ما نشره (النشاشيبي) فى الكتاب الذى سماه
(وما أكثر ما تكذب الأسماء) (بالإسلام الصحيح) وكانت نتيجة
ذلك الكتاب وفذلكته يعنى صحة الإسلام عنده هو الطعن والغمز
واللمز والتوهين بأهل بيت النبوة وفاطمة والحسين سلام الله
عليهم وانكار كل فضيلة أو منقبة لهم وردت فى آية أو رواية فآية
التطهير مثلاً — إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت .
مختصة بزوجات النبى صلى الله عليه وسلم وبالأخص عائشة بل هى
لا غيرها أهل البيت أما فاطمة بضعة رسولة الله فخارجة بالقطع
واليقين عنده .

انظر ما أحلى هذا الفهم وأجل هذا الذوق والانصاف ،
وهكذا آية المباهلة وآية القرني فضلا عن الروايات الواردة في
حقهم . فكلمها عنده كذب باطل حتى المروية في صحاحهم .

ومثله ما سبقه إليه أمثال له من التصولي والحصان وإضرابهم ،
أفترجو مع هذا أن تصلح حالة المسلمين ويلبوا شعهم ؟ أفلا تراني
على حق لو يثبت وتشاءمت ! أدلا يعلم النشاشيبي واخوانه من
يغمزون بالشيعة وأئمتهم ان ذلك باعث على أن يقوم أحد كتبة
الشيعة فيقابل به بالمثل وينال من كرامة الخلفاء الراشدين ويتحامل
عليهم وعلى السنة قائلا (إن بني عمك فيهم رماح) وهكذا دواليك
ينشر كل فريق مطاعن الآخر . فليُنظر عقلاء الفريقين إلى أين ينتهي
سجال المسلمين من هذه الهوة السحيقة وما الثمرة والفائدة من كل ذلك
وما ذنب الشيعة سوى موالاته أهل بيت نبيهم صلى الله عليه وسلم .

ولكن مع كل ذلك لا يأس من روح الله ورحمته . ولا قنوط
من خفي أظافه بدينه وشريعته ، فعسى أن يرشد الله سبحانه الغياري
على الاسلام من عقلاء الفريقين فيضربوا على الأيدي الى تنشر تلك
النشرات الخبيثة منا ومنهم — تلك النشرات التي هي السم المرهق
لروح الاسلام . . . وهذا البصيص من الأمل هو الذي دعانا إلى

الاذن في إعادة طبع هذه الرسالة ثانياً ونشر ما يضاهاها من إرشاداتنا
وتعاليمنا في الحث على قيام كل مسلم بهذه الفريضة اللازمة . والقضية
الضرورية ، (كل بحسبه) وبمقدار وسعه ألا وهي إعادة صميم
الاخاء والوحدة بين عموم فرق المسلمين وأول شروط ذلك سد
باب المجادلات المذهبية وإغلاقها تماماً فان أراد أحد التنويه عن
مذهبه فعلى شرط أن لا يمس مذهب غيره بسوء ولا غميزه .

والشرط الثاني بل هو الأول في الأهمية — أن يعقد المسلم
قلبه على الاخاء الصحيح لأخيه المسلم وأن يحب لأخيه ما يحب
لنفسه ، ويبرأ من كل حقد وحسد عليه جداً وحقيقة لا لقلقة في
القول ومخادعة في اللسان ومنافسة على المصالح الفردية والمنافع
الذاتية كما هو الحال السائدة اليوم عند الجميع .

إنما الوحدة الحقة والاخاء الصحيح الذي جاء به الاسلام بل
جاء بالاسلام وتمشت عليه وضعية الأمم الراقية وبلغت به أوج العز
والقوة — أن يرى كل فرد من الأمة أن المصلحة النوعية هي عين
المصلحة الفردية بل هي فوقها ، وهذه الصفة خفيفة في اللسان ، ثقيلة
في الميزان ، بعيدة في الامكان ، يكاد أن يكون تحققها عندنا معشر
المسلمين من المستحيلات لا سيما من كل طائفة بالنظر إلى الأخرى

التي تنظر كل منهما إلى الأخرى نظراً العدو والألد والمخاصم المزااحم ،
وإذا جامله في القول أو أظهر له الولاء فإن يجامله إلا ليخاتله ،
ولن يصانعه إلا ليخادعه ، إما ماقاً أو تزلفاً لغاية واهنة أو توسلاً
إلى أن يبتزّه ماله أو يسلبه حقه ، أو تكون له السلطة عليه والاستعباد
له وكلهم جارون على غاوتهم في هذه السخائم التي صارت لهم
ضريبة لازب ، لا يصدّهم عنها صرخة ناصح ، ولا صيحة زاجر .
ولا عظة بليغ .

ينسى الكل أو يتناسى عدوهم الصميم الذي هو لهم بالمرصاد
والذي يريد سحق الكل ويحوّ الجميع ويبدّث بذور الشقاق بينهم
ليضرب بعضهم ببعض وينصب اشراك المسكر لصيد الجميع ، ولا
يسلم المسلمون من هذه الأشراك المبتوثة لهم في كل سبيل حتى
يتحدوا عملاً لا قولاً . وجداً لا هزلاً ، وأقرب وسيلة إلى تنمية
تلك البذرة وتقوية تلك الفكرة فكرة الاتحاد الجدى — هو عقد
المؤتمرات في كل عام أو عامين يجتمع فيها عقلاء المسلمين وعلمائهم
من الأقطار النائية ليتعارفوا أولاً ويتداولوا في شؤون الاسلام
ثانياً . بل وأوجب من هذا عقد المؤتمرات والمعاهدات بين ملوك
المسلمين (لو كان للمسلمين ملوك حقاً) فيكونون يداً واحدة بل

كثيرين لجسد واحد يدفعان عنه الأخطار المحدقة به من كل جانب .
وقد أمّلت عليهم الحوادث بعد الحرب العامة دروساً بليغة وعبراً
محمّسة لو كانوا يعتبرون .

وفي ابتلاع الطليان مملكة الحبشة العريقة في القدم بيضعة أشهر
ما يستوجب أن يقض مضاجعهم ويسهر عيونهم ، وينظروا إلى
مستقبلهم بكل خيفة وحذر . وإلا فهم أعرف بالعاقبة وكيف
يكون المصير .

وحسبنا بهذا القدر بلاغاً ودعوة وإنذاراً وإيقاظاً ، ونحن
تكميلاً للفائدة قد أكلنا في هذه الطبعة بعض نواقص هذه الرسالة
واستوفينا ما فات في بعض مباحثها مما له دخل أو فضل في توسعة
البحث وتوفية الموضوع حقه مع الحرص الشديد على الإيجاز
والإيصال إلى الغرض المهم من أقرب الطرق إليه ليسهل تناوله
ومطالعة العامة الطبقات .

فالعصر الذي ألف أهله طي المراحل الشاسعة إلى البلاد
النازحة ببضع ساعات وكانت لا تطوى إلا بالأيام والشهور
لا يناسبه الاطالة والاطناب حتى في الرمالة والكتابة ، بيد أني
لا أدعى الاحاطة ولا أبرئ نفسي من القصور ويكفيني حسن النية

والقيام بالواجب بحسب الوسع مع ابتكار الموضوع . وابتداع الأسلوب .

واللافاضل في عصرنا وما بعده أن يتوسعوا إذا شاءوا فقد فتحنا لهم الباب ونهجتنا لهم السبيل الذي لا أمت فيه ولا عثار والذي هو أقرب إلى ما يتطلبه الوقت الحاضر ، والعلم الحديث ، وألصق بالحقيقة الناصعة . والطريقة النافعة ، من دون خدشة لمذهب ، أو مس لكرامة . مع الاشارة الخفيفة أو الخفية لبعض الأدلة والبراهين والمساند والمصادر في الجملة . وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب .

حرره منتصف ربيع الآخر سنة ١٣٥٥

محمد الحسين آل كاسف الفطاه

مقدمة بقلم الكاتب الألعى

السيد عبد الرزاق الحسيني

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

وبعد : أولعت بالأسفار وأنا فتى يافع لم أبلغ العشرين من عمري فجيت جل المدن المراتية وتجولت في معظم القصبات والقرى الريفية وانصلت بالصغير والكبير من أبناء هذا القطر ووقفت على الكثير من الأخلاق والعادات والتقاليد وكنيت في ذلك بحوثاً مختلفة صادف بعضها عطف انقراء واستحسانهم .

وكنيت — وأنا أتجول في لواء الدليم — أسمع عن الشيعة وعن عاداتهم وأوصافهم الخلقية ومصيرهم بعد الموت ما لا يكاد يخرج عن أساطير ألف ليلة وليلة وأحلام قمر الزمان وشهرزاد مع أن مساكن الشيعة في الفرات الأوسط لا تبعد عن مساكن إخوانهم السنيين في لواء الدليم إلا بضعة أميال .

وصادف أنى زرت مصر وفلسطين وسورية في العام الماضى وانصلت بالطبقة المثقفة في هذه الأقطار العربية فسمعت عن أبناء هذه الطائفة المنكوبة بسمعتهما مثلما سمعته عنهم في لواء الدليم إن

لم أقل أكثر من ذلك ، وخلاصة ما كنت أسمعهُ أن للشيعة ذنباً لا يختلف عن أذناب البهائم وأن لهم أرواحاً تتقمص أجساد بعض الحيوانات بعد أن تفارق أجسادهم وأنهم لا يعرفون الأكل مثلاً تعرفه بقية الطوائف وأنهم ... وأنهم ... وأنهم ... إلى آخر ما هنالك من عجائب وغرائب .

والأغرب من هذا وذاك أنى كنت — ولا أزال — أطلع في كتب بعض من يدعى الفضل والأدب والتحقيق العلمى أخباراً عن الشيعة وعن تاريخهم فيها من الخبط والخلط والتناقض والتضليل ما يضحك الصديان ويديم القلوب فى آن واحد . يضحك الصديان لعدم احتمال قبولها من عقل مفكر ووجدان سليم ويديم القلوب لتشويهها حقيقة طائفة من الطوائف الإسلامية التى أبليت فى الدفاع عن بيضة الإسلام بلاء حسناً واطحها بمطاعن غريبة هى بريئة منها براءة الذئب من دم يوسف .

وكنْتُ أكتب الإمام الكبير والعلامة الخطير الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء النجفى عن أكثر ما كنت أسمعهُ أو أقرؤه عن هذه الطائفة فكان سماحته يهون على الخطب ويدلنى إلى أكثر مما قرأته ليؤكد لى بأنى لست بأول مكتشف لهذه الآثام

والأوهام وبأن هذا التضليل من حملة الأقلام لم يقتصر على كتاب العصر الحاضر فحسب إنما سبقهم إليه مؤرخو القرون الوسطى أيضاً.

وفي الوقت الذي كان فيه الامام يكاتبني وأكاتبه في هذا الشأن كان سماحته يبيث الدعوة إلى الوحدة الإسلامية ويدعو المسلمين إلى سحق التقاطع من أجل الفوارق المذهبية فكان بحق — أول — من شق هذا الطريق المؤدى إلى فلاح الاسلام وفتح هذا المنهاج الذي من شأنه إعلاء كلمة الله في أرضه . ثم صار سماحته يخطب في المحافل والنوادي حاثاً الجوع المحتشدة من الموحدين على ضرورة الاعتصام بالوحدة الإسلامية ودفن الأحقاد والنعرات الطائفية وترك سوء الظن بفرق المسلمين وطوائفهم مهما كانت أضاليل المفرقين والمغرضين كثيرة . وبلغ الحرص بسماحة الشيخ على سمعة المسلمين أن تجشم عناء السفر وقاوم وعناء الطريق ليحضر أرض الميعاد المقدسة ويخطب في مكوّن المؤتمر الاسلامي الأعلى في القدس الشريف داعياً المسلمين إلى نبذ الفوارق ودفن الأحقاد والعمل بسوية على إعلاء كلمة الله العليا .

وبديهي أن دعوة خطيرة يقوم بها إمام كبير وحجة تركز إلى إرشاداته وتعاليمه الدينية مئات الألوف من المسلمين لدعوة عظيمة

وعمل خطير لا يتسنى لكل أحد أن يمتحن عباب بحره الخضم ثم يخرج إلى شاطئ سلامته وضاح الجبين رافع الرأس ، ولكن إمامنا كاشف الغطاء الذي يشهد بظهارة قلبه وخلوص نيته الصغير والكبير والرفيع والوضيع . تمكن بفضل سلامة النية أن يجتاز هذا المحيط العظيم بقلب قد من جلود وقد رافقه النجاح في كل خطوة خطاها في هذا السبيل .

وبعد فنحن نتمنى أن لا تقتصر الدعوة الإسلامية على طائفة دون أخرى وفريق دون فريق فالأمة الإسلامية في أمس الحاجة اليوم إلى جهود تبذلها كافة الطوائف وعموم الطبقات بغض النظر عن سنيها وشيعيها وحنبليها وشافعيها وزيديها ووهابيها .

أجل أمها في أشد الحاجة إلى جهود موحدة يبذلها جميع المسلمين لتبديل سوء ظن بعضهم ببعض بالثقة المبادلة والمنافع المشتركة والجهاد الموحد في إحلال المحبة والولاء محل النشاكس والباعد الموجودين اليوم بين فرق المسلمين .

واعمل هذه الرسالة التي وضعها الامام لهذه الغاية ستكون أول بذرة في حقل الإصلاح المنشود وما كان لله ينمو .

بغداد غرة ذي الحجة سنة ١٣٥٠

عبد الرزاق الحسيني

أسباب تأليف هذا الكتاب

والدواعي الدافعة على ذلك

بسم الله الرحمن الرحيم ومنه استمد وبه أستعين .

بعد حمد الله ، وسلام على عباده الذين اصطفى . . .

يكتب سطور هذه الطروس

محمد الحسين آل طائف النجف

في (النجف الأشرف)

(أوليات جمادى الأولى سنة الخمسين بعد الألف والثلاثمائة هجرية)

والسبب الباعث على كتابتها

انه منذ سنتين — كتب إلى — شاب عراقي من البعثة العلمية

التي أرسلتها الحكومة العراقية للتحصيل في (دار العلوم العليا)

بمصر كتاباً مطولاً وما يذكر فيه ما خلاصته : أنه كان يختلف إلى

كبار علماء القاهرة في الأزهر وغيره ، وربما جرى الحديث بينهم

(والحديث شجون) على ذكر (النجف) وعلمائها ، وطريقة

التحصيل فيها ، والهجرة إليها ، وكانوا يكيلون لهم الكيل الوافي من
الثناء والاعجاب بسمو مداركهم ، وعلو معارفهم ، ولكن يردفون
ذلك بقولهم : ولكن بالأسف أنهم شيعة ! يقول ذلك الشاب
فكنت أستغرب ذلك وأقول لهم : وما الشيعة ؟ وهل هي إلا مذهب
من مذاهب الاسلام وطائفة من طوائف المسلمين ؟ فيقول قائلهم
في الجواب ما حاصله : كلا ، ليست الشيعة من المسلمين ، ولا التشيع
من مذاهب الاسلام ، بل ولا يحق أن يكون أو يعد مذهباً أو
ديناً ، وإنما هي طريقة ابتدعها الفرس ، وقضية سياسية ، لقلب
الدولة الأموية إلى العباسية ، ولا مساس لها بالأديان الإلهية
أصلاً . ثم يكتب ذلك الشاب تلو هذا : وأنا يا سيدي شاب مترعر
لا علم لي بمبادئ الأديان وتشعب المذاهب وفلسفة نشوئها وارتقائها
وكيف انتشرت ، ومن أين ظهرت ، وقد دخلني من أولئك الفخام
الجسام ، الممدودين من الأتلام ، شك من أمر تلك الطائفة وصرت
على شفافية من اسلامهم فضلاً عن سلامتهم ، ثم أخذ يتوسل إلى
بالوسائل المخرجة أن أكشف له عن صميم الحقيقة ولباب الواقع
كي يستريح من حرارة الشك إلى برد اليقين وروح الطمأنينة
يقول : وإذا لم تنقذني من تلك المتاهة — فالمسئولية عليك ان زلت

أو ضللت . فكتبت إليه ما اتسع له ظرف المراسلة ، واحتمله
كاهل البريد ، وما يلائم عقلية ذلك الشاب ، وما رجوت أن يزج
عن فؤاده كابوس الشك والارتياح . ولكني حملت على شواغري
من الاستغراب ، أضعاف ما كان يحمل هو من الارتياح ، وطفقت
تعارض على خواطري أسراب الشكوك من صحة تلك الواقعة ،
وأنه كيف يمكن أن يبلغ الجهل والعناد بعلماء بلاد ، هي في طبيعة
المدن العلمية الإسلامية ومطمح أنظار العرب بل كافة المسلمين في
تمحيص الحقائق ، وتمزيق جلايب الأكاذيب ، المنبثقة على الأكثر
عن الأغراض والأهواء أو الاسترسال إلى مفتريات السفلة
والجهال ، وما كدت أركن إلى صدق ما نقله ذلك الشاب حتى وقع
في يدي في تلك الآونة — كتاب الكاتب الشهير (أحمد أمين)
الذي أسماه « فجر الإسلام » فسبرته حتى بلغت منه إلى ذكر
(الشيعة) فوجدته يكتب عنهم كخابط عشواء أو حاطب ليل ،
ولو أن رجلاً في أقاصي الصين كتب عنهم في هذا العصر تلك
الكتابة لم يفسخ له العذر ، ولم ترتفع عنه اللائمة ، ولكن وقفت
على قدم ثابتة من صحة ما كتبه ذلك الشاب ، وقلت إذا كان مثل
هذا الرجل وهو يكتب كتاباً يريد نشره في الأمة الواحدة التي

جعلها الله إخواناً بنص فرقانه المجيد ، واستطلاع أحوالهم ،
والوقوف على حقيقة أمرهم على كسب منه وأيسر شيء عليه ومع
ذلك يسترسل ذلك الاسترسال ويتقول على تلك الطائفة تلك الأقاويل
إذن فما حال السواد والرعاع من عامة المسلمين ، وقد عرف كل ذي
حسن حسيس الحاجة وقيام الضرورة الحافزة إلى شدة عقدة الوحدة
وابرام أمراسها ، واحكام أساسها ، وأنه لا حياة للمسلمين اليوم
إلا بالتمسك بعروتها ، والمحافظة عليها ، وإلا — فلا حياة عزيزة ،
ولا ميتة شريفة ، ولو عرف المسلمون حقيقة مذهب الشيعة ،
وأنصفوا أنفسهم وإخوانهم ، لأما تواروح تلك النشرات الخبيثة
التي تثير الحفيظة ، وتزرع الضغينة ، وتكون قرة عين ، وأكبر
سلاح للمستعمرين ، وللملاحدة العصر الذين هم أعداء كل دين ، أفلا
يثير الحفيظة ، ويوجب نار الشحنة في صدور عامة الشيعة —
ما يقوله في (فجر الاسلام) صفحة ٢٣٠ : والحق أن التشيع كان
مأوى يابجاً إليه كل من أراد هدم الاسلام إلى آخر ما قال . . .
يكتب هذا وهو يعلم أن النقد من ورائه ، والتمحيص على أثره ،
وإنه يجرح عاطفة أمة تعد بالملايين ، وتتكون منها الطائفة العظمى
من المسلمين ومن غريب الاتفاق — أن (أحمد أمين) في العام الماضي

١٣٤٩ هـ — بعد انتشار كتابه ووقوف عدة من علماء النجف عليه — زار (مدينة العلم) وحظي بالتشرف بأعتاب (باب تلك المدينة) في الوفد المصري المؤلف من زهاء ثلاثين بين مدرسي وتلميذ ، وزارنا بجماعته ومكثوا ههنا من ليلة من ليالى شهر رمضان في نادينا في محفل حاشد ، فعاتبناه على تلك الهفوات عتاباً خفيفاً وصفحنا عنه صفحاً جميلاً ، وأردنا أن نمر عليه كراماً ، ونقول له سلاماً . وكان أقصى ما عنده من الاعتذار — عدم الاطلاع وقلة المصادر ، فقلنا : وهذا أيضاً غير سديد فإن من يريد أن يكتب عن موضوع ، يلزم عليه أولاً أن يستحضر العدة الكافية ويستقصى الاستقصاء التام ، وإلا فلا يجوز له الخوض فيه والتعرض له ، وكيف أصبحت مكتبات الشيعة ومنها مكتبتنا المشتملة على ما بناهز خمسة آلاف مجلد أكثرها من كتب علماء السنة وهي في بلد كالنجف فقيرة من كل شيء إلا من العلم والصلاح إن شاء الله ، ومكتبات القاهرة ذات العظمة والشأن خالية من كتب الشيعة إلا شيئاً لا يذكر نعم القوم لا علم لهم من الشيعة بشيء وهم يكتبون عنهم كل شيء وأشد من هذا غرابة وأبعد شذوذاً ، أن جماعة من أبناء السنة في العراق لا يعرفون من أحوال الشيعة شيئاً مع دنو الدار وعصمة

الجوار ، كتب إلى قبل بضعة أشهر شاب مهذب عريق بالسيادة من
شيعة بغداد : أنه سافر إلى لواء الدليم (وهو اللواء المتصل ببغداد)
وأكثر أهاليه من السنة فكان يحضروناديهم فيروق لهم حديثه وأدبه
ولما علموا أنه من الشيعة صاروا يعجبون ويقولون ما كنا ناسب
أن في هذه الفرقة أدباً وتهذيباً فضلاً عن أن يكونوا بمن له علم أو دين
وما كنا نظنهم إلا من وحوش القفر وشذاذ الفلوات ، وكان هذا
الشاب يستثير حميتي بقوارص الملام ، ويحثني بالاطلب المتابع على
أن أكتب عن الشيعة رسالة موجزة تنشر بين تلك الأمم الجاهلة .
وتعرفهم ولو انزرا ليسير من أحوال هذه الطائفة ومعتقداتها ودياناتها
ثم بعد برهة سافر هذا الشاب إلى سوريا للاصطياف وعرج منها
إلى مصر فكتب إلى : يا سيدي الحال عن الشيعة عند أهالي مصر
هي الحال التي أنبأتك عنها في لواء الدليم ، والصورة تلك الصورة ،
تم يقول لي : أفأنا أن لك أن تفي بوعدك ، وتقوم بواجبك ؟ فان
الشيعة مصورة عند القوم بأبشع صورة يتصورها إنسان — إلى
آخر ما كتب وحقاً ما كتب ، وإن أطال وأطنب .

فمن هذا كله ، وأضعاف مثله ، مما تجده في الصحف المصرية
والسورية وغيرهما وما تنشره مقالاتها آتية بعد أخرى من قنف

تلك الطائفة بكل عضوية ، ونبزم بكل عظمة ، هم منها براء براءة يوسف الصديق وأخيه من السرقة ، ولكن داء الجمل والعصية هو الداء العياء ، الذى قد أعى الأطباء .

نعم من كل ذلك — رأيت من الظلم الفاحش — السكوت والتغاضى عن هذه الكارثة ، لا أعنى أنه من الظلم على الشيعة ، ولا أريد أن أدفع الظلم عنهم ، والمفتريات عليهم . كلا . ولكن أعظم الغرض وأشرف الغاية ، رفع أعشية الجمل عن المسلمين من عامة فرق الاسلام ، كي يعتدل المنصف ، وتتم الحجة على المعاند وترتفع اللائمة ووصمة التقصير عن علماء هذه الطائفة : وأعلى من ذلك رجاء حصول الوثام ورفع الشحناء والخصام ، بين فرق الاسلام الذى قد علم كل ذى شعور ، ولا سيما فى هذه العصور ، أنه من ألزم الأمور عسى أن لا يعود كاتب (فجر الاسلام) الذى تكاثفت عليه غواشى الظلم والظلام ، فيقول فى تلك الصفحة التى أوعزنا إليها ما نصه : والحق أن التشيع مأوى يلجأ إليه كل من أراد هدم الاسلام لعداوة أو حقد ومن يريد إدخال تعاليم آبائه من يهودية ونصرانية وزرادشتية إلى قوله : فاليهودية ظهرت فى التشيع بالقول بالرجعة . وقال الشيعة : إن النار محرمة على الشيعى إلا قليلا . وقال اليهود :

إن تمسنا النار إلا أياماً معدودة ، والنصرانية ظهرت في التشيع في قول بعضهم أن نسبة الامام إلى الله كنسبة المسيح إليه ، وقالوا ان اللاهوت اتحد بالانسوت في الامام ، وأن النبوة والرسالة لا تنقطع أبداً فمن اتحد به اللاهوت فهو نبي . وتحت التشيع ظهر القول بتناسخ الأرواح وتجسيم الله والحلول ونحو ذلك من الأقوال التي كانت معروفة عند البراهمة والفلاسفة والمجوس قبل الاسلام إلى آخر ما قال ، ونحن لو لا محافظتنا على مياه الصفاء أن لا تتعكر ، ونيران البخضاء أن لا تنحمر ، وأن تنطبق علينا حكمة القائل : (لا تنزهه عن خلق وتأت مثله) لعرفناه من الذي يريد هدم قواعد الاسلام بمعاول الاتحاد والزندقة ، ومن الذي يسعى لتزيق وحدة المسلمين بعوامل التقطيع والتفرقة ، وليكننا فريد أن نسأل من ذلك المكاتب ، أي طبقات الشيعة أراد هدم الاسلام ؟ الطبقة الأولى وهم أعيان صحابة النبي صلى الله عليه وسلم وإبراهيم كسلبان المحمدي — أو الفارسي وأبي ذر والمقداد وعمار وخزيمة ذي الشهادتين وأبي التيهان وحذيفة اليمان والزبير والفضل بن العباس وأخيه الحبر عجد الله وهاشم بن عتبة المرقال وأبي أيوب الأنصاري وأبان وأخيه خالد ابني سعيد بن العاص الأمويين وأبي بن كعب سيد القراء

رأى بن الحرث ابن نبيه الذي سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول : ان ابني الحسين (ع) يقتل في أرض يقال لها كربلاء فمن شهد ذلك منكم فلينصره فخرج أنس وقتل مع الحسين (ع) راجع (الإصابة) و (الاستيعاب) وهما من أوثق ما ألف علماء السنة في تراجم الصحابة . ولو أردت أن أعد عليك الشيعة من الصحابة وإثبات تشيعهم من نفس كتب السنة لأحوجني ذلك إلى أفراد كتاب ضخم وقد كفاني مؤونة ذلك علماء الشيعة (راجع الدرجات الرفيعة ، في طبقات الشيعة) للسيد علي خان صاحب (السلافة) وغيرها من الكتب الجارية (كطراز اللغة) الذي هو من أنفس ما كتب في اللغة . على أنه رحمه الله لم يذكر في الطبقات إلا مشاهير الصحابة بعد بني هاشم كحمزة وجعفر وعقيل ونظائرهم ، وذكر من غيرهم أكثر من قدمنا ذكرهم بزيادة عثمان بن حنيف وسهل بن حنيف وأبي سعيد الخدري ، وقيس بن سعد بن عبادة رئيس الأنصار ، وبريدة ، والبراء بن مالك وخباب بن الأرت ورفاعة بن مالك الأنصاري وأبي الطفيل عامر بن وائلة ، وهند ابن أبي هالة وجعدة بن هيرة المخزومي وأم هانئ بنت أبي طالب وبلال ابن رباح المؤذن هؤلاء جل من ذكرهم أو أكثرهم ، ولكن يخطر

على بالي أني جمعت ما وجدته في كتب تراجم الصحابة — كالأصاغة
وأسد الغابة والاستيعاب ونظائرهما من الصحابة الشيعة زهاء ثلثائة
رجل من عظماء أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كلهم من شيعة
علي (ع) وأهل المتبع يهتر على أكثر من ذلك .

ولكن ما أدرى أهؤلاء الذين أرادوا هدم الاسلام ؟ أم إمام
الشيعة علي بن أبي طالب الذي يشهد الثقلان أنه لولا سيفه ومواقفه
في بدر وأحد وحنين والأحزاب ونظائرهما — لما احضر للاسلام
عود ، وما قام له عمود ، حتى قيل في ذلك :

بنى الدين فاستقام ولولا ضرب ماضيه ما استقام البناء

وغالى المعتزلى عبد الحميد وأساء التعبير حيث قال :

ألا إنما الاسلام لولا حسامه

نعم لولا حسامه ومواقفه بعد الهجرة وقبلها — وحماية أبيه
أبي طالب قبل الهجرة ، هذا في مكة — وذاك فيها وفي المدينة —
لقضت قريش وذؤبان العرب على الاسلام في مهده ، وخنقته وهو
حجر أمه ولكن جزاء أبي طالب من المسلمين أن يحكموا بأنه مات
كافرا — أما أبو سفيان الذي ما قامت راية حرب على النبي إلا
وهو سائقها وقائدها وناعقها والذي أظهر الاسلام كرهاً وما زال

يعلم بكفره وعدائه للإسلام وهو الذى يقول لما صارت الخلافة إلى بى أمية : تلقفوها يا بنى أمية تلقف السكره فوالذى يخاف به أبو سفيان ما من جنة ولا نار ، نعم هذا بحكم المسلمين مات مسلماً ، وأبو طالب حاميه الإسلام مات كافراً مع أن أقل كلماته :

ولقد علمت بأن دين محمد من خير الأديان البرية دينا

وأبو طالب ليس بذاك الرجل الضعيف ، وذى الرأى السخيف ، الذى يعلم بأن دين محمد من خير الأديان ولا يتبعه ولا يتدين به خوفاً من الناس وهو سيد البطحاء . فدع عنك هذا ، وعد إلى حديث من أراد هدم الإسلام — أهم هؤلاء الذين ذكرناهم — أم الطبقة التى بعدهم طبقة التابعين كالأحنف بن قيس وسويد بن غفلة وعطية العوفى والحكم بن عتيبة وسالم بن أبى الجعد وعلى بن الجعد والحسن بن صالح وسعيد بن جبير وسعيد بن المسيب والأصبغ بن نباته وسليمان بن مهران الأعشى ويحيى بن يعمر العدوانى صاحب الحجاج وأمثال هؤلاء ممن يطول تعدادهم وذكر تعداد تشيعهم . أهؤلاء الذين أرادوا هدم الإسلام أم الطبقة الأخرى من التابعين وتابعيهم وهم مؤسسو علوم الإسلام ؟ كآبى الأسود الدؤلى مؤسس علم النحو ، والخليل بن أحمد مؤسس علم اللغة والعروض ،

أم أبو مسلم معاذ بن مسلم الهراء مؤسس علم الصرف الذى نص
السيوطى فى الجزء الثانى من المزهرة وغيره انه كان شيعيا ويعقوب
ابن اسحاق السكيت إمام العربية ، أم مؤسسو علم التفسير وأولهم
الحبر عبد الله بن عباس وتشيعه كنفار على علم ، وجابر بن عبد الله
الأنصارى وأبى بن كعب وسعيد بن جبير وسعيد بن المسيب ،
وأول مفسر جمع كل علوم القرآن هو محمد بن عمر الواقدى الذى
ذكره ابن النديم وغيره ونص على تشيعه ، واسم تفسيره (الرشيد)
أم مؤسس علم الحديث وهو أبو رافع مولى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) صاحب
كتاب الأحكام والسنن والقضايا وهو من المختصين بأمير المؤمنين
(ع) وصاحب بيت ماله بالكوفة ثم تلاه ولداه على بن أبى رافع
كاتب أمير المؤمنين (ع) وهو أول من صنف فى الفقه بعد أبيه
ثم أخوه عبيد الله بن أبى رافع أول من ألف من المسلمين فى التاريخ
وضبط الحوادث والآثار ؟

أم مؤسسو علم الكلام وأول من تكلم فى علم الكلام أبو هاشم
ابن محمد بن الحنفية وألف فيه كتباً جليلة ثم عيسى بن روضة
التابعى الذى بقى إلى أيام أبى جعفر وهما أسبق من واصل بن
عطاء وأبى حنيفة الذى زعم السيوطى أنهما أول من صنف فى

الكلام ، ثم تلاهما من اعلام الشيعة في علم الكلام قيس الماصر
ومحمد بن علي الأحمول المعروف عندنا بمؤمن الطاق وعند غيرنا
بشيطان الطاق وهشام بن الحكم وآل نوبخت وهم عائلة علم جليلة
استمرت سلسلتهم أكثر من مائة سنة ولهم مؤلفات عالية كفص
الياقوت وغيره ، وهشام بن الحكم والأحول والماصر وتلاميذهم
كأبي جعفر البغدادى السكاك وأبي مالك الضحاك الحضرى وهشام
بن سالم ويونس بن يعقوب ونظرائهم . هؤلاء هم الذين دوخوا
علماء المذاهب من المسلمين وغيرهم من الملاحدة وغيرهم في الجدل
والاحتجاج حتى أوقعوهم في المضيق ، وسدوا عليهم الطريق ، في
التوحيد والامامة وغيرهما ، ولو أن أحدا يتصدى لجمع مناظرات
كل واحد منهم المنتشرة في متفرقات مؤلفات اصحابنا لجاء لكل
واحد كتاب مفرد على الأخص هشام بن الحكم . كما أننا لو اردنا
ان نحصى فلاسفة الشيعة وحكماءها ومتكلميها لاستوعب ذلك عدة
مجلدات .

قل لنا يا صاحب (فجر الاسلام) هؤلاء الذين أرادوا هدم
الاسلام — أم الذين اسسوا علم السير والآثار ودونوا سيرة النبي
(صلعم) ومعجزاته وغزواته وكرم اخلاقه وأول من صنف ذلك

من علماء الإسلام ابان بن عثمان الأحمر التابعي المتوفى سنة ١٤٠ هـ
من أصحاب الصادق (ع) ثم هشام بن محمد بن السائب الكلبي
ومحمد بن اسحق المطلبى وأبو مخنف الأزدي وكل من كتب في
هذا الفن فهو عيال عليهم والجميع من اعلام الشيعة بالاتفاق ثم
تلاهم اعظم المؤرخين واثباتهم وكلهم من الشيعة كأحمد بن محمد
ابن خالد البرقي صاحب كتاب المحاسن ، ونصر بن مزاحم المنقري
وابراهيم بن محمد بن سعد الثقفي وعبد العزيز الجلودى البصرى
الأمامى واليعقوبى احمد بن يعقوب المطبوع تاريخه فى (اوروبا)
ومحمد بن زكريا وابى عبد الله الحساكى المعروف بابن البيع
والمسعودى صاحب (مروج الذهب) ومحمد بن على بن طباطبا
صاحب (الآداب السلطانية) وكثير من أمثالهم مما يضيق التعداد
عن حصرهم ، ثم اعطف نظرك على اشهر شعراء الإسلام ،
وذوى الرايات والأعلام منهم فهل تجدهم إلا من الشيعة ؟ وهم
على طبقات :

الأولى طبقة الصحابييين وأعظم شعراء هذه الطبقة كلهم من
الشيعة اولهم النابغة الجعدى شهد مع امير المؤمنين (ع) صفين وله
فيها اراجيز مشهورة وعروة بن زيد الخيل وكان معه بصفين أيضا

(راجع الأغاني) . وليد بن ربيعة العامري نصر جماعة على تشيعه ،
وأبو الطفيل عامر بن وائلة المشهور ، وأبو الأسود الدؤلي وكعب
بن زهير صاحب بانة سعاد ، وكثير من نظرائهم .

الطبقة الثانية المعاصرة لطبقة التابعين كالفرزدق والسكيت
وكثير عزة والسيد الحميري وقيس بن ذريح وأقرانهم .

الطبقة الثالثة من بعدهم من أهل القرن الثاني كدعبل الخزاعي
وأبي نواس وأبي تمام والبحتري وديك الجن عبد السلام وأبي
الشيخ والحسين بن الضحاك وابن الرومي ومنصور النمرى والاشجع
السلمي ومحمد بن وهيب وبالجملة فجل شعراء الدولة العباسية في
هذا القرن والذي بعده كانوا من الشيعة عدا مروان بن أبي
حفصة وأولاده .

وكذلك الطبقة الرابعة أهل القرن الرابع من الثلاثمائة فما بعد
مثل متنبى الغرب ابن هاني الأندلسي وابن التماوين والحسين بن
الحجاج صاحب النجون والمهيار الديلمي وأمير الشعراء الذي قيل
فيه بدى الشعر بملك وختم بملك وهو أبو فراس الحمداني وكشاجم
والناشيء الصغير والناشيء الكبير وأبو بكر الخوارزمي والبديع
الهمداني والطفرائي وجعفر شمس الخلافة وعمارة اليمني والوداعي

والخيزارزى والزاهى وابن بسام البغدادى والسبط بن التعاوىذى
وبالجملة فأكثر شعراء (يتيممة الثعالبى) وهى أربع مجلدات
— من الشيعة — حتى اشتهر وشاع قول من يقول : (وهل ترى
من أديب غير شيعى) وإذا أرادوا أن يبالغوا فى رقة شعر الرجل
وحسنه قالوا : يترفض فى شعره ، هذا سوى شعراء الشيعة من
قريش خاصة مثل الفضل بن العباس بن عتبة بن أبى طه المترجم
فى الأغاني وغيره ، وكابى دهل الجهمى ووهب بن ربيعة ، أو من
العلويين خاصة كالشريفين الرضى والمرضى والشريف أبى الحسن
على الجمانى ابن الشريف الشاعر محمد بن جعفر بن محمد الشريف ابن
زيد بن على بن الحسين عليهم السلام وكلهم شعراء وكان الجمانى
يقول : أنا شاعر وأبى شاعر وجدى شاعر ومحمد بن صالح العلوى
الذى ترجمه فى الأغاني وذكر له نفائس الشعر والشريف ابن
الشجرى إلى كثير من أمثالهم من شعراء الشيعة العلويين (راجع
كتاب (نسمة السحر من تجميع وشعر) للشريف اليمانى تجد نبذة
صالحة منهم . بل ومن شعراء الأمويين الشيعة كهبد الرحمن بن
الحكم أخى مروان بن الحكم وخالد بن سعيد بن العاص ومروان

بن محمد السروجي أموي شيعي — هكذا ذكره الزمخشري في (ربيع الأبرار) على ما يخطر بباله وأنشدله :

يا بني هاشم بن عبد مناف إني منكم بكل مكان
أنتم صفوة الإله ومنكم جعفر ذو الجناح والطيران
وعليّ وحمة أسد الله وبنت النبي والحسنان
وإن كنت من أمية أنى أبرئ منهم إلى الرحمن

وكأن الفرج الأصفهاني صاحب الأغاني ومقاتل الطالبين وكألاً بيوردي الأموي الشاعر المشهور صاحب النجديات والعراقيات وغيرهم ممن لا تحضرني الساعة أسماؤهم وكنت وقفت على جماعة من الشيعة الأمويين . ولكنني أكتب هذا الكتاب على جرى القلم وترسل الطبع وما هو الحيد الحاضر في الخاطر من دون تجديد مراجعة كتاب ، أو مطالعة باب

ثم اعطف نظرك على أعظم الملوك والأمراء والكتاب والوزراء من الشيعة كالدولة الفاطمية ، والبويهية . والحمدانيين وبني مزيد بن صدقة بن ديس . وعمران بن شاهين أمير البطائح . والمقلد بن المسيب العقيلي . وقرواش بن المسيب . بل وأعظم الخلفاء العباسيين كالمأمون والمعتصم . والمعتضد أحمد بن الموفق والناصر أحمد بن

المستضيء وهو أشهرهم في التظاهر بالتشيع وأشعاره ومراجعته مع
الملك الأفضل علي بن يوسف صلاح الدين الأيوبي الصريحة في
غلوها بالتشيع مشهورة . والمستنصر ، وذى القرنين التغلبي وجيه
الدولة أبي مطاع ، وتميم بن المعز بن باديس ملك أفريقية والمغرب
وكثير من أمثالهم مما لا مجال لتعداد أسمائهم ، فضلاً عن ترجمة
أحوالهم وأنبيائهم . ثم اسبرأ كبار الوزراء في الاسلام فهل تجدهم
إلا من الشيعة . كسحق الكاتب ولعله أول من سمي وزيراً في
الاسلام قبل الدولة العباسية ، وأبي سلمة الخلال سفيان بن سليمان
الهمداني الكوفي أول وزير لأول خليفة عباسي استوزره السفاح
وفوض جميع الأمور إليه لفضله وكفاءته ولقب (وزير آل محمد)
ثم قتله السفاح حين أحس منه بالتشيع لآل علي (ع)

وكأبي عبد الله يعقوب بن داود وزير المهدي الذي تولى تدبير
جميع الأمور حتى قيل فيه :

بنى أمية هبوا طال نومكم إن الخليفة يعقوب بن داود
وحبسه المهدي أخيراً في المطبق لتشيعة أيضاً إلى أن أخرجه
الرشيدي ، ومن بيوتات الوزارة من الشيعة بنو نويخت وبنو سهل
وزراء المأمون كالفضل بن سهل والحسن بن سهل ، وبنو الفرات

الحسن بن علي تولى الوزارة للمقتدر ثلاث مرات وأبو الفضل جعفر
وأبو الفتح الفضل بن جعفر . وبنو العميد محمد بن الحسين بن العميد
وابنه ذو الكفأيتين أبو الفتح علي بن محمد وزراء ركن الدولة .
وبنو طاهر الخزاعي وزراء المأمون ومن بعده ، والوزير المهدي
الحسن بن هارون . وأبو دلف العجلي والصاحب بن عباد . وداهية
السياسة أبو القاسم الوزير المغربي . ومؤسس الدولة الفاطمية زجل
الدولة والسياسة أبو عبد الله الحسين بن زكريا المعروف (بالشيعة)
وابراهيم بن العباس الصولي السكاتب الشهير في دولة المتوكل . وطلائع
ابن زريك أحد وزراء الفاطمية المشاهير . والأفضل أمير الجيوش
في مصر وأولاده . وأبو الحسن جعفر بن محمد بن فطير . وأبو المعالي
هبة الله بن محمد بن المطلب وزير المستظهر ، ومؤيد الدين محمد بن
عبد الكريم القمي من ذرية المقداد تولى الوزارة للناصر ثم للظاهر
ثم للمستنصر ، والحسن بن سليمان أحد كتاب البرامكة ويعرف
(بالشيعة) أيضاً كما في كتاب (الأوراق) للصولي ويحيى بن
سلامة الحنفسي ، وابن النديم صاحب (الفهرست) . وأبو جعفر
احمد بن يوسف وأخوه أبو محمد القاسم — أنظر في كتاب الأوراق
للصولي قصائده البديعة في مدح أهل البيت ومراثيهم وكاننا من

أعيان الكتاب والمتقدمين في عصر المأمون ومن بعده وكذلك
ابراهيم يوست وأولادهم والامام في علوم العربية والنوادرا أبو عبد الله
محمد بن عموان المرزباني صاحب المعجم الذي نص السمعاني وغيره
في أنسابه على تشيعه واعتزاله (١) إلى كثير يضيق عنه الإحصاء
ولو أردنا ضبط جميع سلاطين الشيعة ومن تقلد الوزارة والامارة
والمناصب العالية بعلمهم وكتابتهم وعظيم خدماتهم للإسلام —
لما وسعتهم المجلدات الضخمة والأسفار العديدة . وقد تصدى والدنا
العلامة أعلى الله مقامه إلى تراجم طبقات الشيعة من علماء وحكام
وسلاطين ووزراء ومنجمين وأطباء وهكذا إلى ثلاثين طبقة كل
طبقة مرتبة على حروف المعجم وسماه (الحصون المنيعة في طبقات
الشيعة) فكتب عشرة مجلدات ضخام لم تخرج إلى الميمنة ومع ذلك
لم يأت على القليل منهم — ولكننا نريد أن نقول اصحاب (فجر
الإسلام) إن كان هؤلاء الذين ذكرناهم وأضعاف أمثالهم من رجال

(١) التشيع بالمعنى الخاص ينافي الاعتزال ويكفي في تحقق المبينة أن
الشيعة تقول بالنص والاعتزلة لا تقول به وليسكن كثيرا من الشيعة كانوا
يتظاهرون بالاعتزال لمصلحة كان يقتضيها ذلك الوقت ومنهم يحيى بن زيد
العلوي الذي ينقل عنه ابن أبي الحديد جملة من التحقيقات العالية
فليفهم هذا .

الشيعة الذين أسسوا علوم الاسلام وشادوا دعائمه وأحكموا اقوائمه
إن كانوا هم الذين يريدون هدم الاسلام — وأنت وأستاذك
الدكتور . . . وزملاؤكم هم الذين شيّدوا الاسلام وأبدوه — إذا —
فعلّ الدنيا العفا ، وعلى الاسلام السلام . ورحم الله فيلسوف
المعرة حيث يقول :

إذا وصف الطائي بالبخل مآدر . . . إلى قوله : فياموت زر إن
الحياة ذميمة

وما كان شيء من كل هذا من أصل قصدى وصميم غرضي
ولكن جرى القلم به عفوا وتمطى على القول فيه قهرا ، فمسي أن يعلم
الكاتب من أبناء العصر ومن بعدهم بعد ذا كيف يكتب ، ويتصور
ماذا يقول ، فقد قال امير المؤمنين (ع) وما أشرفه من قول :
لسان العاقل من وراء قلبه ، وقلب الجاهل من وراء لسانه

أما قوله : أن اليهودية ظهرت في التشيع بالقول بالرجعة

فليت شعري هل القول بالرجعة أصل من أصول الشيعة وركن
من أركان مذهبها حتى يكون نبزا عليها ، ويقول القائل ظهرت اليهودية
فيها ، ومن يكون هذا مبلغ علمه عن طائفة أليس كان الأحرى به
السكوت وعدم التعرض لها — إذا لم تستطع أمرا فدعه —

وليس التدين بالرجعة في مذهب التشيع بالازم ولا انكارها بضار
وإن كانت ضرورية عندهم ولكن لا ينافي التشيع بها وجودا
وعدمًا ، وليست هي إلا كـبعض أنباء الغيب ، وحوادث المستقبل ،
واشراط الساعة . مثل نزول عيسى من السماء . وظهور الدجال ،
وخروج السفينتين وأمثالها من القضايا الشائعة عند المسلمين وما هي
من الاسلام في شيء . ليس انكارها خروجًا منه ، ولا الاعتراف
بها بذاته دخولًا فيه ، وكذا حال الرجعة عند الشيعة ، وعلى فرض
أنها أصل من أصولهم فهل اتفاقهم مع اليهود بهذا يوجب كون
اليهودية ظهرت في التشيع؟ وهل يصح أن يقال إن اليهودية ظهرت
في الاسلام لأن اليهود يقولون بعبادة إله واحد والمسلمون به
قائلون؟ وهل هذا إلا قول زائف ، واستنباط سخيف ثم يا هل
ترى المتحوسنين على الشيعة بحديث الرجعة قديما وحديثا — عرفوا
معنى الرجعة وما المراد بها عند من يقول بها من الشيعة . وأى
غرابة واستحالة في العقول أن سيحيي الله سبحانه جماعة من الناس
بعد موتهم؟ وأى نكر في هذا بعد أن وقع مثله بنص الكتاب
الكريم؟ ألم يسمع المتحوسنون قصة ابن العجوز التي قصها الله
سبحانه بقوله: (ألم تر إلى الذين خرجوا من ديارهم وهم ألوف

حذر الموت فقتل لهم الله موتوا ثم أحياهم . . . » ألم تمر عليهم
كرامة قوله تعالى : (ويوم نحشر من كل أمة فوجا) مع أن يوم
القيامة تحشر فيه جميع الأمم لا من كل أمة فوجا ، وحديث الطعن
بالرجعة كان هجـرياً علماء السنة من العصر الأول إلى هذه العصور
فكان علماء الجرح والتعديل منهم إذا ذكروا بعض العظماء من رواة
الشيعة ومحدثيهم ولم يجدوا مجالاً للطعن فيه لو ثاقته وورعه وأمانته
نبنوه بأنه يقول بالرجعة فكأنهم يقولون يعبد صنما ، أو يجعل لله
شريكا ونادرة مؤمن الطاق مع أبي حنيفة معروفة ، وأنا لا أريد
أن أثبت في مقامي هذا ولا غيره صحة القول بالرجعة وليس لها
عندي من الاهتمام قدر قلامة ظفر ، ولكنني أردت أن أدل (فجر
الاسلام) على موضع غلطه وسوء تحامله .

يقول — الشيعة تقول : إن النار محرمة على الشيعة إلا قليلا ،
وما أدري في أي كتاب من كتب الشيعة وجد هذا ؟ وهل يليق
برجل تربع على دست النقد والتحريض للمذاهب والأديان أن
يقذف طائفة من المسلمين بشناعة لا يأتي عليها منهم بشاهد
ولا برهان كيف وهذه كتب الشيعة كادت أن تسمع حتى الأصم
الأبكم إن الله سبحانه خلق الجنة لمن أطاعه ولو كان عبداً حبشياً

وخلق النار لمن عصاه ولو كان سيداً قرشياً ، ويروون عن أئمتهم
(ع) من أمثال ذلك ما يفوت حد الإحصاء ، نعم باب الشفاعة
من النبي والأئمة (ع) لبعض المذنبين باب آخر ، ولعل القول
بالشفاعة في الجملة من ضروريات مذهب الاسلام ، وأيضا نعيد ما
قلناه قريبا وإنه لو تنازلنا وافترضنا أن الشيعة تقول ذلك فهل
يصح بهذا أن يقال أن التشيع أخذ من اليهودية أو اليهودية ظهرت
في التشيع ، وهل يحسن بعقل أن يقول أن أبا حنيفة أخذ فقهه من
المجوس لأنه وافقهم في بعض الفروع في باب النكاح أو غيره
ويعضد ذلك أنه فارسي الأصل ، أليس يعد هذا من سفه القول ،
وخطل الآراء التي لا فائدة فيها سوى إيقاد نار الشحناء والبغضاء
بين المسلمين ثم يقول والنصرانية ظهرت في التشيع في قول بعضهم
أن نسبة الامام الى الله كنسبة المسيح الى الله . . . أن من حق
الأمانة على ابن الأمين — ان يعين الهدف ، ولا يرسل في غير
سدد وبغير سداد — كان يجب عليه أن يذكر من هو القائل بهذا
القول من الشيعة ؟ فهل مراده ما يسمونهم غلاة الشيعة كالخطابية
والغرابية والعلياوية والخمسة والبنيعية واشباههم من الفرق الهالكة
المنقرضة التي نسبتها الى الشيعة من الظلم الفاحش وما هي إلا من

الملاحدة كالقرامطة ونظائرهم . أما الشيعة الامامية وأئمتهم (ع)
فيرأون من تلك الفرق براءة التحريم على أن تلك الفرق لا تقول
بمقالة النصارى بل خلاصة مقالاتهم بل ضلالتهم إن الامام هو الله
سبحانه ظهوراً أو اتحاداً أو حوالاً أو نحو ذلك مما يقول به كثير
من متصوفة الامام ومشاهير مشايخ الطرق وقد ينقل عن الحلاج
بل والكيلانى والرفاعى والبدوى وامثالهم من الكلمات (وان شئت
فسمها كما يقولون شطحات) ما يدل بظاهره على أن لهم منزلة فوق
الربوبية وإن لهم مقاماً زائداً عن الألوهية (لو كان ثمة موضع
لمزيد) وقريب من ذلك ما يقول به ارباب وحدة الوجود أو
الموجود ، أما الشيعة الامامية وأعني بهم جمهرة العراق وايران
وملايين من مسلمى الهند ومئات الألوف فى سوريا والافغان فان
جميع تلك الطائفة من حيث كونها شيعة يبرأون من تلك المقالات ،
ويهدونها من اشنع الكفر والضلالات ، وليس دينهم إلا التوحيد
المحض وتنزيه الخالق عن كل مشابهة للمخلوق أو ملابسة لهم فى
صفة من صفات النقص والامكان ، والتغير والحدوث ، وما ينافى
وجوب الوجود والقدم والأزلية ، إلى غير ذلك من التنزيه والتقديس
المشجونة به مؤلفاتهم فى الحكمة والكلام من مختصرة (كالتجريد)

أو مطولة (كالأسفار) وغيرها مما يتجاوز الألوف وأكثرها مطبوع منتشر وجلها يشتمل على إقامة البراهين الدامغة على بطلان التناسخ والاتحاد والحلول والتجسيم ، ولو راجع المنصف الذى يمشى وراء الحقائق وفوق العصبية والأغراض شيئاً منها — لعرف قيمة قول هذه الناشئة المترعة التى قذفتنا بهم أعاصير هذا العصر وتطورات هذا الزمن نعم يعرف قيمة قذف الشيعة بالتناسخ والحلول والتجسيم والقصارى إنه إن أراد بالشيعة هم تلك الفرق البائدة ، والمذاهب الملحدة ، التى لا أحسب أن على رقعة الأرض منهم اليوم نافع ضرة . فنحن لانضايقه فى ذلك ، ولكن نسبتهم إلى الشيعة ظلم فاحش وخطأ واضح ، وقد أساء التعيين ، وما أحسن البيان ولم يعط الحقيقة حقها وإن أراد بالشيعة الطائفة المعروفة اليوم بهذا الاسم التى تعد بالملايين من المسلمين ، فنحن نطالبه بإثبات ذلك عن مصنفات أحد علمائهم من حاضر أو غابر ، وعلى أى حال فقد استبان بما ذكرناه أن جميع ما ذكره (فجر الإسلام) عن الشيعة فى هذا المقام وغيره تهويل بلا تحصيل ، ودعوى بغير دليل .

ونحن لانريد فى مقامنا هذا أن نتعقب كتاب فجر الإسلام بالنقد

وندل على جميع خطيئاته ، ومبهرج آرائه واجتهاداته ، وإنما ذكرنا هذه النبهة استطراداً في القول وشاهداً على صورة حال الشيعة عند كتيبة العصر ومن ينظمونه في سلك العلماء وأهل الأقلام . فهاظنك إذن بالسواد والعوام ، ومنبع البلية أن القوم الذين يكتبون عن الشيعة يأخذون في الغالب مذهب الشيعة وأحوالهم عن ابن خلدون البربري الذي يكتب وهو في أفريقيا وأقصى المغرب عن الشيعة في العراق وأقصى المشرق . أو عن أحمد بن عبدربه الأندلسي وأمثالهم فإذا أراد كتيبة العصر أن يتضامعوا ويتوسمعوأ في معرفة الشيعة رجعوا إلى كتب الغربيين وكتبة الأجانب كالاستاذ (وهوسن) أو الأستاذ (دوزي) وأمثالهم ، وهناك الحجة القاطعة والقول الفصل أما الرجوع إلى كتب الشيعة وعلمائهم فذاك مما لا يخطر على بال أحدهم . ولكن الشيعي الذي هو على بينة من أمره ، وحقيقة مذهبه إذا نظر إلى ما يكتبه حملة الأقلام ، في هذه الأيام عن الشيعة وعقائدها وجدها من نمط النادرة التي يتحدثنا بها الراغب الأصفهاني في كتابه المروف (بالمحاضرات) قال على ما يخطر ببالي : سئل رجل كان يشهد على آخر بالكفر عند جعفر بن سليمان : فقال : انه خارجي معتزلي ناصبي حروري ، جبري رافضي . يشتم على بن الخطاب

وعمر بن أبي قحافة . وعثمان بن أبي طالب ، وأبا بكر بن عفان .
ويشم الحجاج الذي هدم الكوفة على أبي سفيان وحارب الحسين
بن معاوية يوم القطايف (أى يوم الطف أو يوم الطائف) فقال
له جعفر بن سليمان : قاتلك الله ما أدري على أى شيء أحسدك ؟ أعلى
عليك بالانساب ؟ أم بالأديان ؟ أم بالمقالات ؟

أما (عبدالله بن سبأ) الذى يلصقونه بالشيعة أو يلصقون الشيعة
به — فهذه كتب الشيعة بأجمعها تعلن بلعنه والبراءة منه وأخف
كلمة تقولها كتب رجال الشيعة فى حقه . ويكتفون بها عن ترجمة
حاله عند ذكره فى حرف العين هكذا : (عبدالله بن سبأ الفنى من
أن يذكر) انظر رجال أبى على وغيره . على إنه ليس من البعيد
رأى القائل : إن عبدالله بن سبأ ومجنون بنى عامر وأبى هلالى وأمثال
هؤلاء الرجال أو الأبطال . كلهم أحاديث خرافة وضعها القصاصون
وأرباب السمر والمجون ، فان الترف والتعيم قد بلغ أقصاه فى
أواسط الدولتين الأموية والعباسية وكلما اتسع العيش وتوفرت
دواعى اللهو — اتسع المجال للوضع . وراج سوق الخيال . وجعل
القصص والأمثال . كى يأنس بها ربات الحجال . وأبناء الترف
والنعمة المنغمسين فى بلهنية العيش

وإن سادير الأهازيج التي أصبح يتغنى بها لنا عن القرآن
والإسلام (الدكتور طه حسين) وزملاؤه . والدور الذي سجاؤا
يلعبون فيه للمسلمين بالخراب والدرق فهو أشبه أن يكون من أدوار
تلك العصور الخيالية . لا من أدوار هذه العصور التي تتطلب تمحيص
الحقائق بحصافة وأمانة . ورصانة ومثانة

ومهما كان الأمر أو يكن فكل ذلك ليس من صميم غرضنا
في شيء وما كان ذكره إلا من باب التوطئة والتمهيد للقصد . وإنما
جل الغرض أنه بعد توفر تلك الأسباب والدواعي والشؤون
والشجون والوقوف على تلك الطعنات الطائشة على الشيعة المتتابعة
من كتبة العصر في مصر وغيرها . رأينا من الفرض علينا الذي
لاندحاة عنه أن نكتب موجزاً من القول عن معتقدات الشيعة
وأصول مذهبها وأهميات مسائل فروعها التي عليه إجماع علماءها .
والذي يصح أن يقال إنه مذهب الشيعة على إطلاقها أما ما عداه
فهو رأى الفرد أو الأفراد منها ومثله لا يصح أن يعد مذهباً لها .
ومعلوم أن باب الاجتهاد لم يزل مفتوحاً عند الشيعة وليس كل رأيه
مالم يخالف الإجماع أو نص الكتاب والسنة أو ضرورة العقول
فان خالف شيئاً من ذلك كان زائفاً عن الطريق . ومارقاً عن تلك

الطائفة على أصول مقرره وقواعد محررة لا يتسع المقام لمجمالاتها
فضلا عن مفصلاتها وإنما المقصود هنا بيان ذات المسائل التي يدور
عليها محور التشيع ويعتقده عوام الشيعة وخواصها وعليها عملهم
ولا خلاف فيها بينهم من دون تعرض للأدلة والحجج فانها موكولة
إلى الكتب المطولة . وهو خارج عن الغرض المهم من تعريف
كافة فرق المسلمين وأفراد كل طائفة من علمائها وعوامها عن عقائد
الشيعة حتى يعرفوا انهم مسلمون مثلهم فلا يظلموا أنفسهم ويتورطوا
في نسبة الأضاليل والآباطيل إلى إخوانهم في الدين . ولا يتمثلوهم
كالسعالى وأنياب الأغوال وروؤوس الشياطين . أو كوحوش صحارى
أفريقية وآكلة لحوم البشر بل هم بحمد الله ممن تأدب بأداب الاسلام
وتمسك بتعاليم القرآن وأخذ بحظ وافر من الايمان . ومكارم الأخلاق
ولا يعتمدون إلا على الكتاب والسنة وضرورة العقل . فعسى أن
ينتبه الغافل ويعلم الجاهل . ويرتدع المهوس والطائش عن غلوائه
ويكسر المتعصب عن سورته ، ويتقارب من إخوانه . لعل الله يجمع
شملهم . ويجعلهم يداً واحدة على أعدائهم ، وما ذلك على الله بعزيز
ولا بد أولاً من بيان مبدأ التشيع وأسباب نشوئه ونموه ثم بيان
أصوله ومعتقداته ، إذا فالغرض يصل في مقصدين :

بدء نشأة التشيع وتكوينه

وأنه كان على عهد النبي

صلى الله عليه وآله وسلم

وأثبت ذلك بالدليل والبرهان

من الكتاب والسنة

(الأول) في أن التشيع من أين نشأ ، ومتى تكون ، ومن هو غارس بذرة الأولى ، ووضع حجره الأول ، وكيف أفرعت دوحته حتى سما واستطال ، وأزهر وأثمر ، واستدام واستمر ، حتى تديننت به جملة من أعظم ملوك الاسلام بل وجملة من خلفاء بني العباس كالمأمون والناصر لدين الله وكبار وزراء الدولة العباسية وغيرها .

فنقول وبالله المستعان : ان أول من وضع بذرة التشيع في حقل الاسلام — هو نفس صاحب الشريعة الاسلامية — . يعني أن بذرة

التشيع وضعت مع بذرة الاسلام — جنباً إلى جنب . وسواء
بسواء ولم يزل غارسها يتعاهدها بالسقى والعناية حتى نمت وأزهرت
في حياته ، ثم أثمرت بعد وفاته ، وشاهدني على ذلك نفس أحاديثه
الشريفة — لا من طرق الشيعة ورواة الامامية حتى يقال أنهم
ساقطون لأنهم يقولون (بالرجعة) أو أن راويهم (يجر إلى قرصه) بل
من نفس أحاديث علماء السنة واعلامهم ، ومن طرقهم الوثيقة التي
لا يظن ذو مسكة فيها الكذب والوضع ، وأنا أذكر جملة مما علق
بذهني من المراجعات الغابرة والتي عثرت عليها عفواً من غير
قصد ولا عناية فمنها ما رواه السيوطي في كتاب (الدر المنثور في
تفسير كتاب الله المأثور) في تفسير قوله تعالى (أولئك هم خير
البرية) قال : أخرج ابن عساكر عن جابر بن عبد الله قال كنا عند
النبي (صلى الله عليه وسلم) فأقبل علي (ع) فقال النبي (صلى الله عليه وسلم) والذي نفسي بيده إن
هذا وشيعته لهم الفائزون يوم القيامة ونزلت (إن الذين آمنوا وعملوا
الصالحات أولئك هم خير البرية) وأخرج ابن عدي عن ابن عباس
قال لما نزلت إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات قال رسول الله (ص)
لعلي أستقدم أنت وشيعتك يوم القيامة راضين مرضيين ، وأخرج
ابن مردويه عن علي (ع) قال قال لي رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ألم تسمع

قول الله (إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك هم خير البرية)
 هم أنت وشيعتك وموعدي وموعديكم الخوض إذا جاءت الأمم
 للحساب تدعون غراً محجلين ، انتهى حديث السيوطي وروى بعض
 هذه الأحاديث ابن حجر في (صواعقه) عن الدارقطني وحدث أيضاً
 عن أم سلمة أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال يا علي أنت وأصحابك في الجنة ،
 أنت وشيعتك في الجنة ، وفي (نهاية ابن الأثير) ما نصه في (فتح)
 وفي حديث علي (ع) قال النبي (صلى الله عليه وسلم) ستقدم على الله أنت وشيعتك
 راضين مرضيين ويقدم عليه أعدوك غضاباً مقمحين ، ثم جمع يده
 إلى عنقه يريمهم كيف الاقتح انتهى . ويبالى أن هذا الحديث أيضاً
 رواه ابن حجر في (صواعقه) وجماعة آخرون من طرق أخرى تدل
 على شهرته عند أرباب الحديث ، والزحشرى في (ربيع الأبرار)
 يروي عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أنه قال : يا علي إذا كان يوم القيامة
 أخذت بحجرة الله تعالى وأخذت أنت بحجزتي وأخذ ولدك بحجزتك
 وأخذ شيعته ولدك بحجزتهم فترى أين يؤمر بنا . ولو أراد المتبع
 كتب الحديث مثل مسند الإمام أحمد بن حنبل وخصائص
 النيسائي وامثالهما أن يجمع أضعاف هذا القدر لكان سهلاً عليه . وإذا
 كان نفس صاحب الشريعة الإسلامية يكرر ذكر شيعته على وينو

عنهم بأنهم هم الآمنون يوم القيامة وهم الفائزون ، والراضون والمرضيون ، ولا شك أن كل معتقد بنبوته يصدق فيما يقول وإنه لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى ، فإذا لم يصر كل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم شيعة لعل (ع) فبالطبع والضرورة تلتفت تلك الكلمات نظر جماعة منهم أن يكونوا ممن ينطبق عليه ذلك الوصف بحقيقته معناه لا بضرب من التوسع والتأويل ، نعم وهكذا كان الأمر فإن عددا ليس بالقليل اختصوا في حياة النبي بعلى ولازموه وجملوه إماماً كبلغ عن الرسول ، وشارح ومفسر لتعاليمه ، وأسرار حكمه وأحكامه ، وصاروا يعرفون بأنهم شيعة على كعلم خاص بهم — كما نص على ذلك أهل اللغة — راجع النهاية ولسان العرب وغيرهما تجددهم ينصون على أن هذا الاسم غلب على أتباع على وولده ومن يواليهم حتى صار اسماً خاصاً بهم ، ومن الغنى عن البيان — إنه لو كان مراد صاحب الرسالة من شيعة على — من يحبه أو لا يبغضه بحيث ينطبق على أكثر المسلمين كما تخيله بعض القاصرين لم يستقيم التعبير باللفظة (شيعة) فإن صرف محبة شخص لآخر أو عدم بغضه لا يكفي في كونه شيعة له بل لا بد هناك من خصوصية زائدة وهى الاقتداء والمتابعة له بل ومع

الالتزام بالمتابعة أيضاً ، وهذا يعرفه كل من له أدنى ذوق في مجارى استعمال الألفاظ العربية ، وإذا استعمل في غيره فهو مجاز مدلول عليه بقريظة حال أو مقال ، والقصارى انى لا أحسب أن المنصف يستطيع أن ينكر ظهور تلك الأحاديث وأمثالها في إرادة جماعة خاصة من المسلمين ولهم نسبة خاصة بعلى (ع) يمتازون بها عن سائر المسلمين الذين لم يكن فيهم ذلك اليوم من لا يحب علياً فضلاً عن وجود من يبغضه .

ولا أقول : إن الآخرين من الصحابة وهم الأكثر الذين لم يتسموا بتلك السمة ، قد خالفوا النبي صلى الله عليه وسلم ولم يأخذوا بأرشاده . كلا . ومعاذ الله أن يظن فيهم ذلك وهم خيرة من على وجه الأرض يومئذ ، ولكن لعل تلك الكلمات لم يسمعها كلهم ، ومن سمع بعضها لم يلتفت إلى المقصود منها ، وصحابة النبي الكرام أسمى من أن تحلق إلى أوج مقامهم بغاث الأوهام .

ثم إن صاحب الشريعة لم يزل يتعاهد تلك الفكرة ويسقيها بالماء النير العذب من كلماته وإشاراتِهِ في أحاديث مشهورة عند أئمة الحديث من علماء السنة فضلاً عن الشيعة وأكثرها مروى في الصحيحين مثل قوله صلى الله عليه وسلم على منى بمنزلة هارون من

موسى ، ومثل لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق وحديث الطائر اللهم اثنى بأحب خلقك إليك ، ومثل لاعطين الراية غدا رجلا يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله ومثل إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي ، وعلى مع الحق والحق مع على إلى كثير من أمثالها بما لسنا في صدد احصائه وإثبات أسانيده وقد كفانا ذلك موسوعات كتب الامامية فقد ألف العالم الطبر (السيد حامد حسين اللكناهوري) كتابا سماه (عبيقات الأنوار) يزيد على عشرة مجلدات كل مجلد بقدر صحيح البخاري تقريبا أثبت فيها أسانيد تلك الأحاديث من الطرق المعتبرة عند القوم ومداليلها وهذا واحد من ألوف ممن سبقه ولاحقه .

ثم لما ارتحل الرسول من هذه الدار إلى دار القرار ، ورأى جمع من الصحابة أن لا تكون الخلافة لعلي (ع) إما لصغر سنه أو لأن قریشاً كرهت أن تجتمع النبوة والخلافة لبني هاشم زعماء منهم أن النبوة والخلافة اليهم يضعونها حيث شاءوا ، أو لأمور أخرى لسنا بصدد البحث عنها ، ولكننا باتفاق الفريقين امتنع أولا عن البيعة — بل في صحيح البخاري في باب غزوة خيبر أنه لم يبائع إلا بعد ستة أشهر ، وتبعه على ذلك جماعة من عيون

الصحابة كالزبير وعمار والمقداد وآخرون .

ثم لما رأى أن تخلفه يوجب فتناً في الاسلام لا يرتق ، وكسرا لا يجبر . وكل أحد يعلم أن علياً (ع) ما كان يطلب الخلافة رغبة في الامرة ، ولا حرصاً على الملك والغلبة والاثرة ، وحديثه مع ابن عباس بنى قار مشهور ، وإنما يريد تقوية الاسلام وتوسيع نطاقه ، ومد رواقه ، وإقامة الحق وإماتة الباطل .

وحين رأى أن المتخلفين أعنى الخليفة الأول والثاني — بذلا أقصى الجهد في نشر كلمة التوحيد وتجهيز الجنود وتوسيع الفتوح ولم يستأثروا ولم يستبدوا — بايع وسالم ، وأغضى عما يراه حقاً له — محافظة على الاسلام أن تصدع وحدته ، وتتفرق كلمته ، ويعود الناس إلى جاهليتهم الأولى ، وبقي شيعته منضوين تحت جناحه ومستنيرين بمصباحه ، ولم يكن للشيعه والتشيع يومئذ مجال للظهور لأن الاسلام كان يجرى على مناهجه القويمة ، حتى إذا تميز الحق من الباطل ، وتبين الرشيد من الغي ، وامتنع معاوية عن البيعة له (ع) وحاربه في (صفين) انضم بقية الصحابة إلى علي حتى قتل أكثرهم تحت رايته وكان معه من عظماء أصحاب النبي (صلعم) ثمانون رجلاً كلهم بدرى عقبي كهمار بن ياسر وخزيمة

ذى الشهادتين وأبى أيوب الأنصارى ونظرائهم ، ثم لما قتل على
(ع) واستتب الأمر لمعاوية وانقضى دور الخلفاء الراشدين ،
سار معاوية بسيرة الجبابرة فى المسلمين واستبد واستأثر عليهم وفعل
فى شريعة الاسلام ما لا مجال لتعداده فى هذا المقام ، ولكن باتفاق
المسلمين سار بضد سيرة من تقدمه من الخلفاء وتغلب على الأمة
قهرآ عليها ، وكانت أحوال أمير المؤمنين وأطواره فى جميع شؤون
جارية على نواميس الزهد والورع وخشونة العيش وعدم المخادعة
والمداهنة فى شىء من أقواله وأفعاله ، وأطوار معاوية كلها على
الضد من ذلك تماما ، وقضية إعطائه مصر لابن العاص على الغدر
والخيانة مشهورة ، وقهر الأمة على بيعة يزيد واستلحاق زياد
أشهر ، وتوسعه بالموائد وألوان المطاعم الأنيفة معلوم ، وكل ذلك
من أموال الأمة وفى المسلمين الذى كان يصرفه الخليفةتان فى الكراع
والسلاح والجند . يحدثنا الوزير أبو سعيد منصور بن الحسين
الآبى المتوفى سنة ٤٢٢ هـ فى كتابه (نثر الدر) ما نصه : قال الأحنف
ابن قيس دخلت على معاوية فقدم لى من الحار والبارد والخلو
والحامض ما كثر تعجبنى منه ثم قدم لونا لم أعرف ما هو فقلت
ما هذا ؟ فقال هذا مصارين الببط محشوة بالمنخ قد قلى بدهن الفستق

وذر عليه بالطبرزد فبكيت فقال ما يبكيك ؟ قلت ذكرت علياً بينا أنا عنده وحضر وقت الطعام وأفطاره وسألني المقام فجئى به بجراب مختوم قلت ما في الجراب ؟ قال سويق شعير قلت خفت عليه أن يؤخذ أو يخلت به فقال لا ولا أحدهما ولكني خفت أن يلبته الحسن أو الحسين بسمن أو زيت فقلت : محرم هو يا أمير المؤمنين ؟ فقال لا ولكن يجب على أئمة الحق أن يعتدوا أنفسهم من ضعفه الناس لئلا يطغى الفقير فقره فقال معاوية ذكرت من لا ينكر فضله ، وتجد في (ربيع الأبرار) للزمخشري ونظائره لهذه النادرة نظائر كثيرة ، هذا كله والناس قريبو عهد بالنبي والخلفاء وما كانوا عليه من التجافي عن زخارف الدنيا وشهواتها — ثم انتهى الأمر به إلى أن دس السم إلى الحسن (ع) فقتله بعد أن نقض كل عهد وشرط عاهد الله عليه له ثم أخذ البيعة لولده يزيد قهراً وحاله معلوم عند الأمة يومئذ أكثر مما هو معلوم عندنا اليوم ، فمن هذا وأضعاف أمثاله استمكن اليعنص له والكراهة في قلوب المسلمين وعرفوا أنه رجل دنيا لالعلاقة له بالدين ، وما أصدق ما قال هو عن نفسه فيما حدثنا الزمخشري في (ربيع) قال : قال معاوية : أما أبو بكر فقد سلم من الدنيا وسلبت منه ، وأما عمر فقد عاجلها

وعالجته ، وأما عثمان فقد نال منها ونالت منه ، وأما أنا فقد تصدّجتها
ظهرا لبطن وانقطعت اليها وانقطعت إلى .

ومن ذلك اليوم أعني (يوم خلافة معاوية ويزيد) انفصلت
السلطة المدنية عن الدينية وكانت مجتمعة في الخلفاء الأولين فكان
الخليفة يقبض على أحدهما باليمين وعلى الأخرى بالشمال ولكن
من عهد معاوية عرفوا أنه ليس من الدين على شيء ، وأن الدين له
أئمة ومراجع هم أهل وأحق به ولم يجدوا من توفرت فيه شروط
الامامة من العلم والزهد والشجاعة وشرف الحسب والنسب غير
على وولده ضم إلى ذلك ما يرويه الصحابة للناس من كلمات النبي
صلى الله عليه وسلم في حقهم والايجاز إلى أحقيتهم ، فلم يزل التشيع
لعلی (ع) وأولاده بهذا وأمثاله ينمو ويسرى في جميع الأمة
الاسلامية سريان البرء في جسد العليل خفيا وظاهرا ، ومستورا
وبارزا ، ثم تلاه شهادة الحسين (ع) وما جرى عليه يوم الطف
بما أوجب انكسار القلوب والخروج الدامية له في النفوس ، وهو
ابن رسول الله وريحانته ، وبقايا الصحابة كزيد ابن أرقم وجابر
ابن عبد الله الانصاري وسهل بن سعد الساعدي وأنس بن مالك
الذين شاهدوا حفاوة رسول الله صلى الله عليه وسلم به وبأخيه

وكيف كان يحملهما ويقول : نعم المطية مطيتكما ونعم الراكبان
أنتم وأنهما سيدا شباب أهل الجنة وكثير من أمثال ذلك — لم
يزالوا بين ظهراني الأمة يبشرون تلك الأحاديث ، وينشرون تلك
الفضائل ، وبنو أمية يلغون في دمائهم ويتعقبونهم قتلا وسما وأسراً
— كل ذلك كان بطبيعة الحال مما يزيد التشيع شيوعاً وانتشاراً
ويجعل لعلی (ع) وأولاده المكانة العظمى في النفوس ، وغرس المحبة
في القلوب ، والمظلومية — كما يعلم كل أحد — لها أعظم المدخلة

فكان بنو أمية كلما ظلموا واستبدوا واستأثروا ونفقاتلوا على
المالك كان ذلك كخدمة منهم لأهل البيت وترويحاً لأمرهم وعطفاً
للقلوب عليهم ، وكلما شددوا في الضغط على شيعتهم ومواليهم ،
وأعلنوا على منابرهم سب علی وكتبان فضائله وتحويلها إلى مثالب
انعكس الأمر وصار (رد فعل) عليهم ، أما سمعت ما يقول
الشعبي لولده : يا بني ما بنى الدين شيئاً فهدمته الدنيا ، وما بنت
الدنيا شيئاً إلا وهدمه الدين ، أنظر إلى علی وأولاده فإن بنى أمية
لم يزالوا يجهدون في كتم فضائلهم وإخفاء أمرهم وكأنما يأخذون
بضيعتهم إلى السماء ، وما زالوا يبذلون مساعيهم في نشر فضائل
أسلافهم وكأنما ينشرون منهم بجيفة ، هذا مع أن الشعبي كان ممن

يتهم بمغض على (ع) ولكن الزمخشري يحدثنا عنه في (ربيع)
أنه كان يقول : ما لقينا من على ؟ إن أحببناه قتلنا ، وإن أبغضناه
هلكنا ، إلى أن تصرمت الدولة السفيلية وخلفتها الدولة المروانية
وعلى رأسها عبد الملك — وما أدراك ما عبد الملك — نصب
الحجاج المجانيق على الكعبة بأمره حتى هدمها وأحرقها ثم قتل
أهلها وذبح عبد الله بن الزبير في المسجد الحرام ، بين الكعبة
والمقام ، وانتكح حرمة الحرم الذي كانت الجاهلية تعظمه ولا تستبيح
دماء الوحش فيه فضلا عن البشر ، وأعطى عهد الله وميثاقه لابن
عمه عمرو بن سعيد الأشدق ثم قتله غدراً وغيلة حتى قال فيه
عبد الرحمن بن الحارث من أبيات :

غدرتم بعمر ويا بني خيط باطل ومثلكم يبني العمود على الغدر
فهل هذه الأعمال تصح أن يكون صاحبها مسلماً فضلاً عن أن
يكون خليفة المسلمين ، وأمير المؤمنين ، ثم ساغت المروانية كلها على
تلك السيرة وما هو أشق وأشقى منها عما كان من العبد الصالح
عمر بن عبد العزيز .

ثم خلفتها الدولة العباسية فزادت (كما يقال) في الطغيان
حتى قال أحد مخضرمي الدولتين :

يا ليت جور بني مروان دام لنا ولت عدل بني العباس في النار
وتتبعوا الذراري العلوية من بني عمهم فقتلوهم تحت كل حجر
ومدر . وخربوا ديارهم ، وهدموا آثارهم . حتى قال الشعراء في
عصر المتوكل :

تالله إن كانت أمية قد أتت قتل ابن بنت نبينا مظلوما
فلقد أتته بنو أبيه بمثله هذا لعمر كقبره مهفوما
أسفوا على أن لا يكونوا شاركوا في قتله فتتبعوه رميا
ضع في قبال ذلك سيرة بني علي وانسها إلى سيرة المروانيين
والعباسيين - هنالك تنجلي لك الحقيقة في أسباب انتشار التشيع
وتعرف سخافة المهوسين أنها نزعة فارسية أو سبائية أو غير ذلك
هناك تعرف أنها إسلامية محمدية لا غير ، أنظر في تلك العصور إلى
بني علي وفي أي شأن كانوا ، أنظرهم وعلى رأسهم الإمام زين العابدين
(ع) فإنه بعد شهادة أبيه انقطع عن الدنيا وأهلها وتخلص للعبادة
وتربية الأخلاق وتهذيب النفس والزهد في حطام الدنيا وهو الذي
فتح هذا الطريق للجماعة من التابعين كالحسن البصري وطاوس
اليماني وابن سيرين وعمر بن عبيد ونظراتهم من الزهاد والعرفاء .
بعد أن أوشك الناس أن تزول معرفة الحق من قلوبهم . ولا يبقى

لذكر الله أثر إلا بأفواههم . ثم انتهى الأمر إلى ولده محمد الباقر (ع) وحفيده جعفر الصادق (ع) فشادوا ذلك البناء . وجاءت الفترة بين دولتي بني أمية وبني العباس فأتسع المجال للصادق (ع) وارفع كابوس الظلم وحجاب التقية فتوسع في بث الأحكام الإسلامية ونشر الأحاديث النبوية التي استقاها من عين صافية من أبيه عن جده عن أمير المؤمنين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وظهرت الشيعة ذلك العصر ظهوراً لم يسبق له نظير فيما غبر من أيام آبائه ، وتولعوا في تحمل الحديث عنه وبلغوا من الكثرة ما يفوت حد الإحصاء حتى أن أبا الحسن الوشاء قال لبعض أهل الكوفة : أدركت في هذا الجامع يعني (مسجد الكوفة) أربعة آلاف شيخ من أهل الورع والدين كل يقول : حدثني جعفر بن محمد

ولا نظيل بذكر الشواهد على هذا فتخرج عن الغرض مع أن الأمر أجلى من ضاحية الضيف ولا يرتاب متدبر — أن اشتغال بني أمية وبني العباس في تقوية سلطانتهم ومحاربة أضدادهم ، وانهما كهم في نعيم الدنيا ، وتجاهرهم بالملاهي والمطربات ، وانقطاع بني على إلى العلم والعبادة والورع والتجافي عن الدنيا وشهواتها ، وعدم تدخلهم في شأن من شؤون السياسة (وهل السياسة إلا

الكذب والمكر والخداع) كل ذلك هو الذي أوجب انتشار
مذهب التشيع وإقبال الجحيم الغفير عليه (ومن الواضح الضروري)
أن الناس وإن تمكن حب الدنيا والطموح إلى المال في نفوسهم
وتملك على أهوائهم — ولكن مع ذلك فإن للعلم والدين في نفوسهم
المكان المسكين والمنزلة السامية لاسيما وعهد النبوة قريب ، وصدر
الاسلام رحيب لا يتنع عن طلب الدنيا من طرقها المشروعة .
لا سيما وهم يجدون عيسانا ان دين الاسلام هو الذي در عليهم
بضروع الخيرات ، وصب عليهم شآبيب البركات ، وأذل لهم ملك
الأكاسرة والقياصرة ، ووضع في أيديهم مفاتيح خزائن الشرق
والغرب ، وبعث هذا فضلا عن كله — لم تكن العرب لتعلم به
في المنام ، فضلا عن أن تأتي بتحقيقه الأيام وكل هذا بما يبعث
لهم أشد الرغبات في الدين وتعلم أحكامه والسير ولو في الجملة
على مناهجه ولو في النظام الاجتماعي وتدير العائلة وطهارة الأنساب
وأمثال ذلك ، لا جرم أنهم يطالبون تلك الشرائع والأحكام أشد
الطلب ، ولكن لم يجدوها عند أولئك المتخلفين ، المتسمى كل
واحد منهم بأمير المؤمنين وخليفة المسلمين نعم وجدوا أكمله
واصححه وأوفاه عند أهل بيته ، فدانوا لهم واعتقدوا بامامتهم .

وأنهم خلفاء رسول الله حقاً وسدنة شريعته ومبلغوا أحكامه إلى أمته وكانت هذه العقيدة الإيمانية والعاطفة الإلهية كشعلة نار في نفوس بعض الشيعة تدفعهم إلى ركوب الأخطار والقاء أنفسهم على المشائق وتقديم أعناقهم أضاحي للحق وقرابين للدين اعطف بنظرك في هذا المقام إلى جبر بن عدى السكندی وعمرو بن الحمق الخزاعي ورشيد الهجرى وميثم التمار وعبد الله بن عفيف الأزدي إلى عشرات المئات من أمثالهم أنظر كيف نطحوا صخرة الضلال والجور وما كسرت رؤوسهم حتى كسروها وفضحوها وأعلنوا للبلاد بمخازيها فهل تلك الأقدامات والتضحية من أولئك الليوث كانت لطمع مال أو جاه عند أهل البيت (ع) أو خوفاً منهم (وهم يومئذ الخائفون المشردون) كلا بل عقيدة حق وغريزة إيمان ، وصخرة يقين .

ثم انظر إلى فطاحل الشعراء في القرن الأول والثاني مع شدة أطماعهم عند ملوك زمانهم وخوفهم منهم . ومع ذلك كله لم يمنهم عظيم الطمع والخوف (والشاعر مادي على الغالب) والسلطة من خلفهم ، والسيوف مشهورة على رؤوسهم — أن جاہروا بالحق ونصروه وجاهدوا الباطل وفضحوه خذ من الفرزدق إلى الكمي

إلى السيد الخيري إلى دعبيل إلى ديك الجن إلى أبي تمام إلى البهتري
إلى الأمير أبي فراس الحمداني صاحب الشافية

الدين محترم والحق مهتضم وفي آل رسول الله مققسم
إلى آخر القصيدة ، راجعها وانظر ما يقول فيها ، بل لكل
واحد من نوابغ شعراء تلك العصور القصائد الرنانة ، والمقاطيع
المعجزية في مدح أئمة الحق والتشجيع على ملوك زمانهم بالظلم
والجور وإظهار الولاء لأوائك والبراءة من هؤلاء ، هذا كله في
أيام قوة بني أمية وبني العباس وشدة بأسهم وسطوتهم ، فانظر
ماذا يصنع الحق واليقين ، بنفوس المسلمين ، وأعرف هنالك
حق الشجاعة والبسالة والمفاداة ، والتضحية ، وهذا بحث طويل
الذي ، ينصب لو أردنا استيفاءه انصباب السيل ، وليس هو
المقصود الآن بالبيان ، وإنما المقصود بيان مبدء بذرة التشيع
وغارمها في حقيقة الاسلام وشرح أسباب نشوتها ونموها ،
وسموها وعلوها ، وما تكلمت عن عاطفة بل كباحث عن حقيقة ،
يتشع على ضوء أمور راهنة ، وعلل وأسباب معلومة ، وأحسبني
بتوفيقه تعالى قد اصحرت بذلك وأعطيته من البحث حقه فمن شاء
فليؤمن ومن شاء فليكفر .

ثم لا يذهبن عنك أنه ليس معنى هذا — أنا نريد أن نشكر
ما لأولئك الخلفاء من الحسنات وبعض الخدمات الاسلام التي
لا يحجدها إلا مكابر ، ولستنا بحمد الله من المكابرين ، ولا سبابين
ولا شتامين ، بل نحن يشكر الحسنة وينفي عن السيئة ونقول
تلك أمة قد خلت لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت وحسابهم
على الله فان عفا فيه فضله وإن عاقب فيه عدله ، وما كنا نسمع
لصل القلم أن ينفت بتلك النفثات لولا أن بعض كتاب العصر
بتحاملهم الشيع على الشيعة أخرجونا فأحوجونا إلى بها (نفثة
مصدور) وما كان صميم الغرض إلا الدلالة على غارس بذرة
التشيع وقد عرفت أنه هو النبي الأمين وأن أسباب شيوعها
وانتشارها — سلسلة أمور مرتبط بعضها ببعض وهي عامل ضرورية
تقتضي ذلك الأثر بطبيعة الحال ، وانكثف بهذا القدر من المقصد
الأول ونستأنف الكلام في :

المقصد الثاني — وهو بيان عقائد الشيعة أصولاً وفروعاً
ونحن نورد أهميات القضايا ورؤوس المسائل على الشرط الذي
أشرنا إليه آنفاً من الاقتصار على المجمع عليه الذي يصح أن يقال
أنه مذهب الشيعة دون ما هو رأى الفرد والأفراد منها فتقول :

ان الدين ينحصر في قضايا خمس : (١) معرفة الخالق .
(٢) معرفته فمبني عليه . (٣) معرفة ما تعبد به والعمل به .
(٤) الأخذ بالفضيلة ورفض الرذيلة . (٥) الاعتقاد بالمعاد
والدينونة . فالدين علم وعمل (وان الدين عند الله الاسلام)
والاسلام والايمان مترادفان ويطلقان على معنى أعم يعتمد على
ثلاثة أركان — التوحيد ، والنبوة ، والمعاد — فلو أنكر الرجل
واحداً منها فليس بمسلم ولا مؤمن وإذا دان بتوحيد الله ونبوة
سيد الأنبياء محمد صلى الله عليه وآله وسلم واعتقد بيوم الجزاء
من آمن بالله ورسوله واليوم الآخر ، فهو مسلم حقاً له ما للمسلمين
وعليه ما عليهم دمه وماله وعرضه حرام . ويطلقان أيضاً على
معنى أخص — يعتمد على تلك الأركان الثلاثة وركن رابع وهو
العمل بالدعائم التي بنى الاسلام عليها وهي خمس — الصلاة ،
والصوم ، والزكاة ، والحج ، والجهاد . وبالنظر إلى هذا قالوا
الايمان اعتقاد بالجنان وإقرار باللسان . وعمل بالأركان (من
آمن بالله ورسوله وعمل صالحاً) فكل مورد في القرآن اقتصر على
ذكر الايمان بالله ورسوله واليوم الآخر — يراد به الاسلام
والايمان بالمعنى الأول وكل مورد أضيف إليه ذكر العمل الصالح

يراد به المعنى الثانى ، والأصل فى هذا التقسيم قوله تعالى : (قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولما يدخل الإيمان فى قلوبكم) وزاده تعالى إيضاحاً بقوله بعدها : (إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم فى سبيل الله أولئك هم الصادقون) يعنى أن الإيمان قول ويقىن وعمل ، فهذه الأركان الأربعة هى أصول الإسلام والإيمان بالمعنى الأخص عند جمهور المسلمين .

بحث الإمامة

وهو يبحث عن الإمامة عند الشيعة

وعن إمامة الأئمة الاثني عشر

ولكن الشيعة الإمامية زادوا (ركناً خامساً) وهو الاعتقاد بالإمامة — يعني أن يعتقد أن الإمامة منصب إلهي كالنبوة فكأن الله سبحانه يختار من يشاء من عباده للنبوة والرسالة ، ويؤيده بالمعجزة التي هي كنص من الله عليه (وربك يخلق ما يشاء ويختار ما كان لهم الخيرة) .

فكذلك يختار للإمامة من يشاء ويأمر نبيه بالنص عليه وأن ينصبه إماماً للناس من بعده للقيام بالوظائف التي كان على النبي أن يقوم بها سوى أن الإمام لا يوصي إليه كالنبي وإنما يتلقى الأحكام منه مع تسديد إلهي فالنبي مبلغ عن الله والإمام مبلغ عن النبي ، والإمامة متسلسلة في اثني عشر كل سابق ينص على اللاحق ويشترطون أن يكون معصوماً كالنبي عن الخطأ والخطيئة وإلا لزالَت الثقة به وكرامة قوله تعالى : (إني جاعلك للناس إماماً

قال ومن ذريتي قال لا ينال عهدى الظالمين . صريحة في لزوم العصمة في الامام لمن تدبرها جيداً وأن يكون أفضل أهل زمانه في كل فضيلة وأعلمهم بكل علم لأن الغرض منه تمثيل البشر وتركيز النفوس وتهذيبها بالعلم والعمل الصالح (هو الذي بعث في الأميين رسولا منهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة) والناقص لا يكون مكمل ، والفساد لا يكون معطياً ، فالامام في الكمالات دون النبي وفوق البشر ، فمن اعتقد بالامامة بالمعنى الذي ذكرناه فهو عندهم مؤمن بالمعنى الأنحص ، وإذا اقتصر على تلك الأركان الأربعة فهو مسلم ومؤمن بالمعنى الأعم تترتب عليه جميع أحكام الاسلام من حرمة دمه وماله وعرضه ووجوب حفظه وحرمة غيبته وغير ذلك لا أنه بعدم الاعتقاد بالامامة يخرج عن كونه مسلماً (معاذ الله) نعم يظهر أثر التدين بالامامة ، في منازل القرب والكرامة يوم القيامة أما في الدنيا فالمساكين بأجمعهم سواء ، وبعضهم لبعض أكفاء ، وأما في الآخرة فلا شك أن المسلمين تتفاوت درجاتهم ومنازلهم حسب نياتهم وأعمالهم ، وأمر ذلك وعليه إلى الله سبحانه ولا مصاغ للبت به لأحد من الخلق ، والنوحي أن أهم ما امتازت به الشيعة عن سائر فرق المسلمين هو القول

بإمامة الأئمة الاثنى عشر وبه سميت هذه الطائفة (إمامية) إذ
ليس كل الشيعة تقول بذلك كيف واسم الشيعة يجرى على الزيدية
والإسماعيلية والواقفية والقطبية وغيرهم هذا إذا اقتصرنا على
الداخلين في حظيرة الاسلام منهم أما لو توسعنا في الاطلاق
والتسمية حتى للملاحدة الخارجين عن حدوده كالخطائية وإضرابهم
فقد تجاوز طوائف الشيعة المائة أو أكثر ببعض الاعتبارات
والفوارق ، ولكن يختص اسم الشيعة اليوم على إطلاقه بالإمامية
التي تمثل أكبر طائفة في المسلمين بعد طائفة السنة ، والقول
بالاثنى عشر ليس بغريب عن أصول الاسلام وصحاح كتب
المسلمين فقد روى البخاري وغيره في صحيحه حديث الاثنى عشر
خليفة بطرق متعددة (منها) بسنده عن النبي صلى الله عليه وسلم
أن هذا الأمر لا ينقضي حتى يمضي فيهم اثنى عشر خليفة قال ثم
تكلم بكلام خفي على فقلت لأبي ما قال ؟ قال قال كلهم من قريش
وروى أيضاً لا يزال أمر الناس ماضياً ما وليهم اثنا عشر رجلاً ،
وروى أيضاً لا يزال الاسلام عزيزاً إلى اثنى عشر خليفة ، وما
أدرى من هؤلاء الاثنى عشر ؟ والقوم يروون عنه صلى الله عليه
وسلم الخلافة بعدى ثلاثون ثم تعود ملكاً عضوضاً ، دع عنك ذا

فأستأ بصدد إقامة الدليل والحجة على إمامة الاثنى عشر فهناك مؤلفات لهذا الشأن تعرف على الألوف ، ولكن القصد أن نذكر أصول عقائد الشيعة ورؤوس أحكامها المجمع عليها عندهم والعهد في إثباتها على موسوعات مؤلفاتهم ، وهنا نعود فنقول : الدين علم ، وعمل ، وظائف للعقل ، وظائف للجسد فهنا (منهجان) : الأول ، في وظائف العقل :

التوجيه

يجب على العاقل بحكم عقله عند الامامية تحصيل العلم والمعرفة بصانعه والاعتقاد بوحدانيته في الألوهية ، وعدم شريك له في الربوبية . واليقين بأنه هو المستقل بالخلق والرزق والموت والحياة والايجاد والاعدام بل لا مؤثر في الوجود عندهم إلا الله ، فمن اعتقد أن شيئاً من الرزق أو الخلق أو الموت أو الحياة لغير الله فهو كافر مشرك خارج عن رتبة الاسلام ، وكذا يجب عندهم إخلاص الطاعة والعبادة لله فمن عبد شيئاً معه أو شيئاً دونه ، أو ليقربه زلفى إلى الله فهو كافر عندهم أيضاً ولا تجوز العبادة إلا لله وحده لا شريك له ولا تجوز الطاعة إلا له وطاعة الأنبياء والأئمة

(ع) فيما يبلغون عن الله طاعة لله ، ولكن لا يجوز عبادتهم بدعوى أنها عبادة لله فإنها خدعة شيطانية ، وتلميذات إبليس ، نعم التبرك بهم والتوسل إلى الله بكرامتهم ومنازلتهم عند الله والصلاة عند مراقبتهم لله كاه جائز وليس من العبادة لهم بل العبادة لله وفرق واضح بين الصلاة لهم والصلاة لله عند قبورهم (في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه) هذه عقيدة الإمامية في التوحيد المجمع عليها عندهم على اختصار وإيجاز ، وأعلى الأمر في التوحيد أشد عندهم مما ذكرناه ، وله مراتب ودرجات كتوحيد الذات وتوحيد الصفات وتوحيد الأفعال وغير ذلك مما لا يناسب المقام ذكرها وبسط القول فيها .

النبوة

يعتقد الشيعة الإمامية أن جميع الأنبياء الذين نص عليهم القرآن الكريم رسل من الله وعباد مكرمون بعثوا لدعوة الخلق إلى الحق ، وأز محمدآ صلى الله عليه وسلم خاتم الأنبياء وسيد الرسل وأنه معصوم من الخطأ والخطيئة وأنه ما ارتكب المعصية مدة عمره وما فعل إلا ما يوافق رضا الله سبحانه حتى قبضه الله إليه ،

وأن الله سبحانه أسرى به من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى
ثم عرج من هناك بجسده الشريف إلى ما فوق العرش والكرسى
وما وراء الحجب والسرادقات حتى صار من ربه قاب قوسين أو
أدنى ، وأن الكتاب الموجود في أيدي المسلمين هو الكتاب الذي
أنزله الله إليه للاعجاز والتحدى ولتعليم الأحكام وتمييز الحلال
من الحرام وأنه لا نقص فيه ولا تحريف ولا زيادة وعلى هذا
إجماعهم ومن ذهب منهم أو من غيرهم من فرق المسلمين إلى وجود
نقص فيه أو تحريف فهو مخطئ . يردده نص الكتاب العظيم (إنا
نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون) والأخبار الواردة من طرقنا
أو طرقهم الظاهرة في نقصه أو تحريفه ضعيفة شاذة وأخبار آحاد
لا تفيد علماً ولا عملاً فإما أن تأول بنحو من الاعتبار أو يضرب
بها الجدار ، ويعتقد الإمامية أن كل من اعتقد أو ادعى نبوة
بعد محمد صلى الله عليه وسلم أو نزول وحى أو كتاب فهو كافر
يجب قتله .

الإمامة

قد أنبأناك أن هذا هو الأصل الذي امتازت به الإمامية

وافترقت عن سائر فرق المسلمين وهو فوق سجوهى أصلى وما
عداه. من الفروق فرعية عرضية كالفرق التى تقع بين أئمة الاجتهاد
عندهم كالحنفى والشافعى وغيرهما وعرفت أن مرادهم بالإمامة
كونها منصبا إلهيا يختاره الله بسابق علمه بعباده كما يختار النبي
ويأمر باتباعه ، ويعتقدون أن الله سبحانه أمر نبيه بأن ينص على
على وينصبه علما للناس من بعده وكان النبي يعلم أن ذلك سوف
يثقل على الناس وقد يحملونه على المحاباة والمحبسة لابن عمه
وصهره ، ومن المعلوم أن الناس ذلك اليوم وإلى اليوم ليسوا فى
مستوى واحد من الايمان واليقين بنزاهة النبي وعصمته عن الطوى
والغرض ولكن الله سبحانه لم يعذره فى ذلك فأوحى إليه : يا أيها
النبي بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته ،
فلم يجد بدا من الاهتثال بعد هذا الانذار الشديد فخطب الناس
عند منصرفه من حجة الوداع فى غدير خم فنادى وجعلهم يسمعون
أنت أولي بالمؤمنين من أنفسهم فقالوا اللهم نعم فقال (من كنت
مولاه فهذا على مولاه) إلى آخر ما قال ثم أكد ذلك فى مواضع
أخرى تلويحا وتصريحا ، وإشارة ونصا ، حتى أدى الوظيفة ، وبلغ
عند الله المعذرة ولكن كبار المسلمين بعد النبي صلى الله عليه وسلم

تأولوا تلك النصوص نظراً منهم لصالح الاسلام حسب اجتهادهم
فقدموا وأخروا وقالوا الأمر يحدث بعده الأمر . وامتنع على
وجماعة من عطاء الصحابة عن البيعة أولاً ثم رأى أن امتناعه من
الموافقة والمسالمة ضرر كبير على الاسلام بل ربما ينهار من أساسه
وهو بعد في أول نشوئه وترعرعه ، وأنت تعلم أن الاسلام عند
أمير المؤمنين من العزة والكرامة والحرص عليه والغيرة بالمقام
الذي يضحى له بنفسه وأنفس ما لديه ، وكم قذف بنفسه في لهوات
المنايا تضحية للاسلام ، وزد على ذلك أنه رأى الرجل الذي تخلف
على المسلمين قد نصح للاسلام وصار يبذل جهده في قوته وإعزازه
وبسط رايته على البسيطة ، وهذا أقصى ما يتوخاه أمير المؤمنين
من الخلافة والإمرة ، فمن ذلك كله تابع وبائع حيث رأى أن
بذلك مصلحة الاسلام وهو على منصبه الإلهي من الإمامة وإن
سلم لغيره التصرف والرئاسة العامة ، فإن ذلك المقام مما يمتنع
التنازل عنه بحال من الأحوال :

أما حين انتهى الأمر إلى معاوية وعلم أن موافقته ومسالمة
ولبقائه والياً فضلاعن الإمرة ضرر كبير وفتق واسع على الاسلام
لا يمكن بعد ذلك رتقه ، لم يجد بداً من حربه ومنابدته .

(والخلاصة) أن الامامية يقولون : نحن شبهة على وتامهوه
 نسالم من سالمه ، ونحارب من حاربه ، ونعادي من عاداه ، ونوالي
 من والاه ، اجابة وامثالا لدعوة النبي صلى الله عليه وسلم : اللهم
 وال من والاه وعاد من عاداه . ومحبتنا وموالاةنا لعلي وولده إنما
 هي محبة وموالاة للنبي واطاعة له .

نالله ما جهل الانسان موضعها لكنهم ستروا وجهه الذي علموا
 وهذا كله أيضا خارج عن القصد ، فلنعد إلى ما كنا فيه من
 إتمام حديث الامامية فنقول : إن الامامية تعتقد أن الله سبحانه
 لا يخلى الأرض من حجة على العباد من نبي أو وصي ظاهر مشهور
 أو غائب مستور ، وقد نص النبي صلى الله عليه وسلم وأوصى إلى
 علي وأوصى علي ولده الحسن وأوصى الحسن أخاه الحسين وهكذا
 إلى الامام الثاني عشر المهدي المنتظر ، وهذه سنة الله سبحانه في
 جميع الأنبياء من آدمهم إلى خاتمهم وقد ألف جهم غفير من أعاضم
 علماء الدين مؤلفات عديدة في إثبات الوصية ، وها أنا أورد لك
 أسماء المؤلفين في الوصية من القرون الأولى والصدور الأول قبل القرن
 الرابع : (كتاب الوصية) لهشام بن الحكم المشهور (الوصية) للحسين
 بن سعيد (الوصية) للحكم بن مسكين (الوصية) لعلي بن المغيرة (الوصية)

لعلى بن الحسن بن الفضل (كتاب الوصية) لمحمد بن علي بن الفضل
(كتاب الوصية) لأبراهيم بن محمد بن سعيد بن هلال (الوصية)
لأحمد بن محمد بن خالد البرقي صاحب المحاسن (الوصية) للورخ
الجليل عبد العزيز بن يحيى الجلودي ، وأكثر هؤلاء من أهل القرن
الأول والثاني أما أهل القرن الثالث فهم جماعة كثيرة أيضاً
(الوصية) لعلى بن رئاب (الوصية) ليحيى بن المستفاد (الوصية)
لمحمد بن أحمد الصابوني (الوصية) لمحمد بن الحسن بن فروخ
(كتاب الوصية والامامة) للورخ الثبت الجليل علي بن الحسين
المسعودي صاحب مروج الذهب (الوصية) لشيخ الطائفة محمد
ابن الحسن الطوسي (الوصايا) لمحمد بن علي الشلمغاني المشهور
(الوصية) لموسى بن الحسن بن عامر . أما ما ألف بعد القرن
الرابع فشيء لا يستطيع حصره ، وذكر المسعودي في كتابه المعروف
بإثبات الوصية اكل في اثني عشر وصياً ذكرهم باسمائهم ومختصر
من تراجمهم وبسط الكلام بعض البسط في الأئمة الاثني عشر
وقد طبع في إيران طبعة غير جيدة ، هذا ما ألفه العلماء في الامامة
 وإقامة الأدلة العقلية والنقلية عليها ، ولستنا بصدد شيء من ذلك .
نعم في قضية المهدي قد تعاورت زبرات الاستهتار والاستنكار من سائر

فرق المسلمين بل ومن غيرهم على الإمامية في الاعتقاد بوجود إمام غائب عن الأبصار ليس له أثر من الآثار ، زاعمين إنه رأى فائل وعقيدة سخيفة والمعقول من إنكارهم يرجع إلى أمرين :

(الأول) استبعاد بقاءه طول هذه المدة التي تتجاوز الألف سنة ، وكأنهم ينسون أو يتناسون حديث عمر نوح الذي ثبت في قومه بنص الكتاب ألف سنة إلا خمسين عاما وأقل ما قبل في عمره ألف وستمائة سنة وقيل أكثر إلى ثلاثة آلاف وقد روى علماء الحديث من السنة لعمر نوح ما هو أكثر من ذلك (هذا النووي) وهو من كبار محدثيهم يحدث في كتابه (تهذيب الأسماء) ما نصه : اختلفوا في حياة الخضر ونبوته فقال الأكثرون من العلماء هو حي موجود بين أظهرنا وذلك متفق عليه عند الصوفية وأهل الصلاح والمعرفة وحكاياتهم في رؤيته والاجتماع به والأخذ عنه وسؤاله وجوابه ووجوده في المواضع الشريفة ومواطن الخير أكثر من أن تحصر وأشهر من أن تذكر ، قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح في فتاويه هو حي عند جماهير العلماء والصالحين والعامّة معهم وإنما شذ بانكاره بعض المحدثين انتهى . ويخطر لي أنه قال هو في موضع آخر والزخشرى في (ربيع الأبرار) : أن المسلمين

متفقون على حياة أربعة من الأنبياء اثنان منهم في السماء وهما إدريس وعيسى واثنان في الأرض إلياس والخضر وأن ولادة الخضر في زمن إبراهيم أبي الأنبياء ، والمعمرون الذين تجاوزوا العمر الطبيعي إلى مئات السنين كثيرون وقد ذكر السيد المرتضى في أماليه جملة منهم وذكر غيره كالصديق في (إكمال الدين) أكثر مما ذكر الشريف وكم رأينا في هذه الأعصار من تنامت بهم الأعمار إلى المئة والعشرين وما قاربها أو زاد عليها على أن الحق في نظر الاعتبار أن من يقدر على حفظ الحياة يوماً واحداً يقدر على حفظها آلاف من السنين ، ولم يبق إلا أنه خارق العادة وهل خرق العادة والشذوذ عن نواهد الطبيعة في شؤون الأنبياء والأولياء بشيء عجيب أو أمر نادر؟

(الثاني) السؤال عن الحكمة والمصلحة في بقائه مع غيبته وهل وجوده مع عدم الارتفاع به إلا كعدمه ؟ ولكن ليت شعري هل يريد أولئك القوم أن يصلوا إلى جميع الحكم الربانية ، والمصالح الإلهية ، وأسرار التكوين والتشريع ولا تزال جملة أحكام اليوم بمجولة الحكمة كتقويل الحجر الأسود مع أنه حجر لا يضر ولا ينفع وفرض صلاة المغرب ثلاثاً والعشاء أربعاً والصبح اثنتين وهكذا إلى كثير من أمثالها ، وقد استأثر الله سبحانه بعلم جملة أشياء لم يطلع

عليها ملكاً مقرباً ولا نبياً منسلاً كعلم الساعة وأخواته (إن الله عنده علم الساعة وينزل الغيث)

وأخفى جملة أمور لم يعلم على التحقيق وجه الحكمة في إخفائها كالاسم الأعظم وليلة القدر وساعة الاستجابة ، والغاية أنه لا غرابة في أن يفعل سبحانه فعلاً أو يحكم حكماً مجهول الحكمة لنا — إنما الكلام في وقوع ذلك وتحقيقه فإذا صح إخبار النبي وأوصيائه المعصومين (ع) لم يكن بد من التسليم والاذعان ولا يلزمنا البحث عن حكمته وسببه وقد أخذنا على أنفسنا في هذا الكتاب الوجيز أن لا نتعرض لأي من الأدلة بل هي وكولة إلى مواضعها والأخبار في (المهدي) عن النبي (ص) من الفريقين مستفيضة ، ونحن وإن اعترفنا بجمل الحكمة وعدم الوصول إلى حق المصلحة ، ولكن كان قد سألنا نفس هذا السؤال بعض عوام الشيعة فذكرنا عدة وجوه تصلح للتعليل ولكن لا على البت فان المقام أدق وأغمض من ذلك ، ولعل هناك أموراً تسعها الصدر ، ولا تسعها السطور ، وتقوم بها المعرفة ، ولا تأتي عليها الصفة ، والقول الفصل أنه إذا قامت البراهين في مباحث الإمامة على وجوب وجود الامام في كل عصر وأن الأرض لا تخلو من حجة ، وأن وجوده لطف ، وتصرفه

لطف آخر ، فالسؤال عن الحكمة ساقط والأدلة في محالها على ذلك متوفرة وفي هذا القدر من الإشارة كفاية إن شاء الله .

الأصل الرابع

من أصول العقائد عند الإمامية وأركان الإيمان

العدل

ويراد به الاعتقاد بأن الله سبحانه لا يظلم أحداً ولا يفعل ما يستقبحه العقل السليم . وليس هذا في الحقيقة أصلاً مستقلاً بل هو مندرج في نعوت الحق ووجوب وجوده المستلزم لجامعيته لصفات الجمال والكمال فهو شأن من شؤون التوحيد ، ولكن الأشاعرة لما خالفوا العدالة — وهم المعتزلة والإمامية — فأنكروا الحسن والقبح العقليين وقالوا ليس الحسن إلا ما حسنه الشرع وليس القبيح إلا ما قبحه الشرع ، وأنه تعالى لو خلد المطيع في جهنم ، والعاصي في الجنة ، لم يكن قبيحاً لأنه يتصرف في ملكه ولا يسأل عما يفعل وهم يسألون ، حتى أنهم أثبتوا وجوب معرفة الصانع ووجوب النظر في المعجزة لمعرفة النبي من طريق السمع والشرع لا من طريق العقل لأنه ساقط عن منصة الحكم فوقعوا في

الاستحالة والدور الواضح (أما العدمية) فقالوا إن الحاكم في تلك النظريات هو العقل مستقلاً ولا سبيل لحكم الشرع فيها إلا تأكيداً وإرشاداً . والعقل يستقل بحسن بعض الأفعال وقبح بعض آخر ويحكم بأن القبيح محال على الله لأنه حكيم وفعل القبيح منافي للحكمة ، وتعذيب المطيع ظلم والظلم قبيح وهو لا يقع منه تعالى ، وبهذا أثبتوا لله صفة العدل وأفردوها بالذكر دون سائر الصفات إشارة إلى خلاف الأشاعرة مع أن الأشاعرة في الحقيقة لا ينكرون كونه تعالى عادلاً غاية أن العدل عندهم هو ما يفعله وكما يفعله فهو حسن نعم أنكروا ما أثبتته المعتزلة والاهامية من حكمة العقل وإدراكه للحسن والقبح على الخلق جل شأنه زاعمين أنه ليس للعقل وظيفة الحكم بأن هذا حسن من الله وهذا قبيح منه ، والعدمية بمساعدة الحسن والقبح العقليين المبرهن عليها عندهم . أثبتوا جملة من التواعد الكلامية كقاعدة اللطف ، ووجوب شكر المنعم ، ووجوب النظر في المعجزة ، وعليها بنوا أيضاً مسألة الجبر والاختيار وهي من معضلات المسائل التي أخذت دوراً مهماً في الخلاف حيث قال الأشاعرة بالجبر أو بما يؤدي إليه وقال المعتزلة والاهامية بأن الإنسان حر مختار له حرية الإرادة والمشيئة في

أفعاله غاية أن ملكة الاختيار وصفته كنفس وجوده من الله سبحانه فهو خلق العبد وأوجده مختاراً ، فكلى صفة الاختيار من الله والاختيار الجزئى فى الوقائع الشخصية للعبد ومن العبد والله جل شأنه لم يجبره على فعل ولا ترك بل العبد اختار ما شاء منهما مستقلاً ولذا يصح عند العقل والعقلاء ملامته وعقوبته على فعل الشر ومدحه ومشوبته على فعل الخير وإلا لبطل الثواب والعقاب ولم تكن فائدة فى بعثة الأنبياء وإنزال الكتب والوعد والوعيد ولا مجال هنا لأكثر من هذا وقد بسطنا بعض الكلام فى هذه المباحث فى آخر الجزء الأول من كتاب (الدين والاسلام) وقد أوضحناها بوجه يسهل تناوله وتفعله الأواسط فضلاً عن الأفاضل ، وإنما الفرض هنا أن من عقائد الإمامية وأصولهم — أن الله عادل وأن الإنسان حر مختار .

الرُّسُلُ الخامس

المعاد

يعتقد الإمامية كما يعتقد سائر المسلمين أن الله سبحانه يعيد الخلائق ويحييهم بعد موتهم يوم القيامة للحساب والجزاء ، والمعاد

هو الشخص بعينه وبجسده وروحه بحيث لو رآه الرائي لقال : هذا فلان ولا يجب أن تعرف كيف تكون الاعادة وهل هي من قبيل إعادة المعدوم أو ظهور الموجود أو غير ذلك ويؤمنون بجميع ما في القرآن والسنة القطعية من الجنة والنار ونعيم البرزخ وعذابه والميزان والصراط والأعراف والكتاب الذي لا يعادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها ، وأن الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشر ، ومن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره ، إلى غير ذلك من التفاصيل المذكورة في محلها من كل ما صدق به الوحي المبين ، وأخبر به الصادق الأمين .

هذا تمام الكلام في الشطر الأول من شطري الإيمان بالمعنى الأخص وهو ما يرجع إلى وظيفة العقل والقلب ، ومرحلة العلم والاعتقاد ، ونستأنف الكلام فيما هو من وظيفة القلب والجسد أعني مرحلة العمل بأركان الإيمان من أفعال الجوارح .

تمهيد وتوطئة

يعتقد الإمامية ، أن الله بحسب الشريعة الإسلامية في كل واقعة حكماً حتى ارش الخدش وما من عمل من أعمال المكلفين من حركة

أو سكون إلا والله فيه حكم من الأحكام الخمسة : الوجوب ، الحرمة ،
التنبيه ، الكراهة ، الإباحة .

وما من معاملة على مال أو عقد نكاح ونحوها إلا وللشرع
فيه حكم صحيحة أو فساد وقد أودع الله سبحانه جميع تلك الأحكام
عند نبيه خاتم الأنبياء ، وعرفها النبي بالوحي من الله أو الإلهام ،
ثم إنه سلام الله عليه حسب وقوع الحوادث أو حدوث الوقائع
وحصول الابتلاء ، وتجدد الآثار والأطوار ، بين كثيراً منها للناس
وبالأخص لأصحابه الخافين به الطائفين كل يوم بعرش حضوره
ليكونوا هم المبلغين لسائر المسلمين في الآفاق (لنكونوا شهداء على
الناس ويكون الرسول عليكم شهيداً) . وبقيت أحكام كثيرة لم
تحصل الدواعي والبواعث لبيانها إما لعدم الابتلاء بها في عصر
النبوّة أو لعدم اقتضاء المصلحة لنشرها ، والحاصل أن حكمة التدرّج
اقتضت بيان جملة من الأحكام ، وكتبتان جملة ولست بآله سلام الله عليه
أودعها عند أوصياؤه كل وصي يعهد به إلى الآخر لينشره في الوقت
المناسب له حسب الحكمة من عام مخصص أو مطلق مقيد أو مجمل
مبين إلى أمثال ذلك ، فقد يذكر النبي عاماً ويذكر مخصصه بعد برهنة
من حياته وقد لا يذكره أصلاً بل يودعه عند وصيه إلى وقته ثم

ان الأحاديث التي نشرها النبي في حياته قد يختلف الصحابة في فهم معانيها على حسب اختلاف مراتب أفهامهم وقرائحهم (أنزل من السماء ماء فسالوا أودية بقدرها) .

ولكن تأخذ الأذهان منه على قدر القرائح والفهم ثم إن الصحابي قد يسمع من النبي في واقعة حكما ويسمع الآخر في مثله خلافه ، وتكون هناك خصوصية في أحدهما اقتضت تغاير الحكمين وغفل أحدهما عن الخصوصية أو التفت إليها وغفل عن نقلها مع الحديث فيحصل التعارض في الأحاديث ظاهراً ولا تنافي واقعاً ومن هذه الأسباب وأضعاف أمثالها احتاج حتى نفس الصحابة الذين فازوا بشرف الحضور ، في معرفة الأحكام إلى الاجتهاد والنظر في الحديث وضم بعضه إلى بعض والالتفات إلى القرائن الخالية فقد يكون للكلام ظاهر ومراد النبي خلافه اعتماداً على قرينة كانت في المقام ، والحديث نقل والقرينة لم تنقل ، وكل واحد من الصحابة ممن كان أهل الرأي والرواية — إذ ليس كلهم كذلك بالضرورة — تارة يروى نفس ألفاظ الحديث للسامع من بعيد أو قريب فهو في الحال راو ويحدث ، وتارة يذكر الحكم الذي استفاده من الرواية أو الروايات بحسب نظره واجتهاده فهو في

هذه الحال مفت وصاحب رأى ، وأهل هذه الملة مجتهدون ،
وسائر المسلمين الذين لم يبلغوا إلى تلك المرتبة إذا أخذوا برأيه ،
مقلدون وكان ذلك قد جرى في زمن صاحب الرسالة وبمراى منه
ومسمع بل ربما أرجع بعضهم إلى بعض ، على أن الناس من هذا
بازاء أمر واقع لا محالة .

وإذا أنعمت النظر في ما ذكرناه — اتضح لديك أن باب
الاجتهاد كان مفتوحاً في زمن النبوة وبين أصحابه فضلاً عن غيرهم
وفضلاً عن سائر الأزمنة التي بعده ، نعم غايته أن الاجتهاد يومئذ
كان خفيف المؤنة جداً — لقرب العهد وتوفر القرائن وإمكان
السؤال المفيد للعلم القاطع ، ثم كلما بعد العهد من زمن الرسالة ،
وتكثرت الآراء واختلطت الأعارب بالأعاجم ، وتغير اللحن ،
وصعب الفهم للكلام العربي على حاق معناه ، وتكثرت الأحاديث
والروايات ، وربما دخل فيها الدس والوضع ، وتوفرت دواعي
الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم — أخذ الاجتهاد ومعرفة
الحكم الشرعي — يصعب ويحتاج إلى مزيد مؤنة واستفراغ وسع ،
وجمع بين الأحاديث وتمييز الصحيح منها من السقيم وترجيح بعضها
على بعض ، وكلما بعد العهد وانتشر الاسلام وتكثرت العلماء

والرواية — ازداد الأمر صعوبة ولكن مهما يكن الحال — فباب الاجتهاد كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم مفتوحاً بل كان أمراً ضرورياً عند من يتدبر ، ثم لم يزل مفتوحاً عند الامامية إلى اليوم ، والناس بضرورة الحال لا يزالون بين عالم وجاهل ، وبسنة الفطرة وقضاء الضرورة أن الجاهل يرجع إلى العالم فالتناس إذاً في الأحكام الشرعية بين عالم مجتهد ، وجاهل مقلد ، يجب عليه الرجوع في تعيين تكاليفه إلى أحد المجتهدين ، والمسلمون متفقون أن أدلة الأحكام الشرعية منحصرة في الكتاب والسنة ثم العقل والاجماع ، ولا فرق في هذا بين الامامية وغيرهم من فرق المسلمين ، نعم يفترق الامامية عن غيرهم هنا في أمور :

(منها) إن الامامية لا تعمل بالقياس وقد تواتر عن أئمتهم (ع) (أن الشريعة إذا قيست بحق الدين) والكشف عن فساد العمل بالقياس يحتاج إلى فضل بيان لا يتسع له المقام (ومنها) أنهم لا يعتبرون من السنة (أعني الأحاديث النبوية) إلا ما صح لهم من طرق أهل البيت عن جدهم يعني ما رواه الصادق عن أبيه الباقر عن أبيه زين العابدين عن الحسين السبط عن أبيه أمير المؤمنين عن رسول الله سلام الله عليهم جميعاً . أما ما يرويه مثل أبي هريرة

وسمرة بن جندب و مروان بن الحكم وعمران بن حطان الخارجي
وعمر بن العاص ونظائرهم فليس لهم عند الامامية من الاعتبار
مقدار جناح بعوضة ، وأمرهم أشهر من أن يذكر كيف وقد صرح
كثير من علماء السنة بمطاعنهم ودل على جمائفة جرواحهم .

(ومنها) أن باب الاجتهاد (كما عرفت) لا يزال مفتوحاً
عند الامامية بخلاف جمهور المسلمين فانهم قد سد عندهم هذا الباب
وأقفل على ذوى الألباب ، وما أدري في أى زمان . وبأى دليل
وبأى نحو كان ذلك الانسداد ، ولم أجد من رقى هذا الموضوع
حقه من علماء القوم ، وتلك أسئلة لا أعرف من جواباتها شيئاً .
والعهدة في إيضاحها عليهم .

وما عدا تلك الأمور فالامامية وسائر المسلمين فيها سواء
لا يختلفون إلا في الفروع كاختلاف علماء الامامية أو علماء السنة
فيما بينهم من حيث الفهم والاستنباط

والمراد بالمجتهد — من زاول الأدلة ومارسها واستفرغ وسعه
فيها حتى حصلت له ملكة وقوة يقتدر بها على استنباط الحكم الشرعي
من تلك الأدلة ، وهذا أيضاً لا يكفي في جواز تقليده بل هناك
شروط آخر — أهمها العدالة — وهي ملكة يستطيع معها الكف

عن المعاصي والقيام بالواجب كما يستطيع من له ملكة الشجاعة اقتحام الحرب بسهولة بخلاف الجبان ، وقصاراها أنها حالة من خوف الله ومراقبته تلازم الانسان في جميع أحواله وهي ذات مراتب أعلاها العصمة التي هي شرط في الامام ، ثم إنه لا تقليد ولا اجتهد في الضروريات كوجوب الصلاة والصوم وأمثالها مما هو مقطوع به لكل مكلف ومنكره منكر لضروري من ضروريات الدين كما لا تقليد في أصول العقائد كالتوحيد والنبوة والمعاد ونحوها مما يلزم تحصيل العلم به من الدليل على كل مكلف ولو إجمالا ، فانها تكاليف عامة وواجبات اعتقادية لا يكفي الظن والاعتماد على رأى الغير (فاعلم أنه لا إله إلا هو) وما عداها من القروع فهو موضع الاجتهاد والتقليد .

وأعمال المكلفين التي هي الموضوع لأحكام الشرع التي يلزم معرفتها اجتهداً أو تقليداً ويعاقب من ترك تعلمها بأحد الطريقتين . — لا تخلو أما أن يكون القصد منها المعاملة بين العبد وربّه — فهي العبادات الموقوفة على قصد التقرب بها إلى الله (بدنية) كالصوم والصلاة والحج أو (مالية) كالخمس والزكاة والكفارات أو المعاملة بينه وبين الناس — وهي إما أن تتوقف على طرفين

كعقود المعاملات والمناكحات ، أو تحصل من طرف واحد كالطلاق والعق ونحوهما أو المعاملة مع خاصة نفسه . ومن حيث ذاته كأكله وشربه ولباسه وأمثال ذلك ، والفقه يبحث عن أحكام جميع تلك الأعمال في أبواب أربعة : العبادات ، المعاملات الإيقاعات ، الأحكام ، وأمها ت العبادات ست — اثنتان بدنية محضة ، وهى الصلاة والصوم واثنتان مالية محضة ، وهما الزكاة والخمس . واثنتان مشتركة على المال والبدن وهما الحج والجهاد (جهادوا بأموالكم وأنفسكم) أما الكفارات فعقوبات خاصة على جرائم مخصوصة .

الصلاة

عند الإمامية بل عند عامة المسلمين — عمود الدين ، والصلة بين العبد والرب ومعراج الوصول إليه ، فإذا ترك الصلاة فقد انقطعت الصلة والرابطة بينه وبين ربه ، ولذا ورد فى أخبار أهل البيت أنه ليس بين المسلم وبين الكفر بالله العظيم إلا ترك فريضة أو فريضتين ، وعلى أى فإن للصلاة بحسب الشريعة الإسلامية مقاماً من الأهمية ، لا يوازيه شيء من العبادات ، وإجماع الإمامية على

إن تارك الصلاة فاسق لا حرمة له قد انقطعت من الإسلام عصمته
وذهبت أمانته ، وحلت غيبته ، وأمرها عندهم مبنى على الشدة جداً
والواجب منها بحسب أصل الشرع خمسة أنواع الفرائض اليومية :
صلاة الجمعة ، صلاة العيدين ، صلاة الآيات ، صلاة الطواف .
وقد يوجبها المكلف على نفسه بسبب من نذر أو يمين أو استئجار ،
وما عدا ذلك فنوافل .

ظريفة

أوردها الراغب الأصفهاني في كتاب « المحاضرات » وهو من
الكتب الممتعة قال : كان باصبهان رجل يقال له الكسناني في أيام
أحمد بن عبد العزيز وكان يتعلم أحمد منه الإمامة فاتفق أن تطلعت
عليه أم أحمد يوماً — فقالت يا فاعل جعلت ابني رافضياً . فقال
الكسناني يا ضعيفة العقل — الرافضة تصلي كل يوم إحدى وخمسين
ركعة وابنتك لا يصلي في كل أحد وخمسين يوماً ركعة واحدة فأين
هو من الرافضة ؟

ويليها في الفضل والأهمية نوافل شهر رمضان وهي ألف
ركعة زيادة عن النوافل اليومية ، وهي كما عند إخواننا من أهل

السنة سوى أن الشيعة لا يرون مشروعية الجماعة فيها (إذ لا جماعة إلا في فرض) والسنة يصلونها جماعة وهي المعروفة عندهم بالترأويح .
وباقى الفرائض كالجمعة . والعيدين والآيات وغيرها كبقية النوافل قد استوفت كتب الإمامية بيانها على غاية البسط ، وتزيد المؤلفات فيها على عشرات الألوف ولها أورد وأدعية ، وآداب وأذكار مخصوصة قد أفردت بالتأليف ولا يأتي عليها الحصر والعد .

الصوم

هو عند الإمامية ركن من أركان الشريعة الإسلامية ، وينقسم من حيث الحكم إلى ثلاثة أقسام (واجب) وهو قسمان واجب بأصل الشرع وهو صوم شهر رمضان ، وواجب بسبب كصوم الكفارة ، وبدل الهدى والنيابة والنذر ونحوها ، (ومستحب) كصوم رجب وشعبان ونحوها وهو كثير ، و (حرام) كصوم العيدين وأيام التشريق — قيل — و (مكروه) كصوم يوم عرفة وعاشورا وهو نسبي وللصوم شروط وموانع وآداب وأذكار مذكورة في محلها وقد ألفت الإمامية فيه ألوف المؤلفات ، والتزام الشيعة بصيام شهر رمضان قد تجاوز الحد حتى أن الكثير منهم

يشرف على الموت من مرض أو عطش وهو لا يترك الصيام فالصلاة
هما العبادة البدنية المحضة .

الزكاة

هي عند الشيعة ثمانية الصلاة بل في بعض الأخبار عن (أئمة
الهدى) ما مضمونه أن من لا زكاة له لا صلاة له ، وتجب عندهم
كما عند عامة المسلمين في تسعة أشياء : الأنعام الثلاثة : الابل ،
البقر ، الغنم . وفي الغلات الأربع : الحنطة ، الشعير ، التمر ،
الزبيب . وفي النقدين : الذهب ، الفضة . وتستحب في مال التجارة
وفي الخيل . وفي كل ما تنبته الأرض من الحبوب كالعدس والفول
وأمثالها ولكل من الوجوب والاستحباب شروط وقيود مفصلة
في محالها ولا شيء منها إلا وهو موافق لمذهب من المذاهب المعروفة :
الحنفي ، الشافعي ، المالكي ، الحنبلي . ومصرفها ما ذكره جل شأنه
في آية (إنما الصدقات للفقراء والمساكين) إلى آخرها .

زكاة الفطرة

وهي تجب على كل إنسان بالغ عاقل غني عن نفسه وعن
يعول به من صغير أو كبير حر أو مملوك ، وقدرها عن كل إنسان

صاع من حنطة أو شعير أو تمر أو نحوها مما يحصل به القوت ومذهب الشيعة هنا لا يخالف مذاهب السنة في شيء .

الخمس

ويجب عندنا في سبعة أشياء — غنائم دار الحرب ، الغوص ، السكّن ، المعدن ، أرباح المكاسب ، الحلال المختلط بالحرام ، الأرض المنتقلة من المسلم إلى الذمي . والأصل فيه قوله تعالى (واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسه ولرسول ولذى القربى) إلى آخرها والخمس عندنا حق فرضه الله لآل محمد صلوات الله عليه وعليهم عوض الصدقة التي حرّمها عليهم من زكاة الأموال والأبدان ويقسم ستة سهام ثلاثة لله ولرسوله ولذى القربى — وهذه السهام يجب دفعها إلى الامام إن كان ظاهراً ، وإلى نائبه و (هو المجتهد العادل) إن كان غائباً ، يدفع إلى نائبه في حفظ الشريعة ، وسدانة الملة . ويصرفه على مهمات الدين ، ومساعدة الضعفاء والمساكين لا كما قال محمود الألوسي في تفسيره مستهزأً : (ينبغي أن توضع هذه السهام في مثل هذه الأيام في السرداب) مشيراً إلى ما يرمون به الشيعة من أن الامام غاب فيه ، وقد أوضحنا غير مرة أن من

الإغلاط الشائعة عند القوم من سلفهم إلى خلفهم وإلى اليوم
زعمهم أن الشيعة يعتقدون غيبة الإمام في السرداب مع أن السرداب
لا علاقة له بغيبة الإمام أصلاً وإنما تزوره الشيعة وتؤدي بعض
المراسم العبادية فيه لأنه موضع تهجد الإمام وآبائه العسكريين
ومحل قيامهم في الأسحار لعبادة الحق جل شأنه .

أما الثلاثة الأخرى فهو حق المحاويج والفقراء من بني هاشم
عوض ما حرم عليهم من الزكاة ، هذا حكم الخمس عند الإمامية من
زمن النبي صلى الله عليه وسلم إلى اليوم وليسكن القوم بعد رسول الله
صلى الله عليه وسلم منعوا الخمس عن بني هاشم وأضافوه إلى بيت
المال وبقى بنو هاشم لا خمس ولا زكاة — ولعل إلى هذا أشار
الإمام الشافعي (رحمه الله) حيث يقول في كتابه الأم ، صفحة
٦٩ : فأما آل محمد الذين جعل لهم الخمس عوضاً من الصدقة فلا
يعطون من الصدقات المفروضات شيئاً قل أو كثر لا يحل لهم أن
يأخذوها ولا يجزى عن يعطيهموها إذا عرفهم — إلى أن قال —
ولايس منهم حقهم في الخمس يحل لهم ما حرم عليهم من الصدقة
انتهى .

ومن جهة سقوطه عندهم لا تجد له عنواناً وباباً في كتب فقهاءهم

حتى الشافعي في كتابه بخلاف الامامية فانه ما من كتاب فقه لهم صغير أو كبير إلا وللخمس فيه عنوان مستقل كالزكاة وغيرها (١). فالزكاة والخمس هما العبادة المالية المحضنة وأما المشتركة بينهما : فالحج ، والجهاد .

الحج

من أعظم دعائم الاسلام عند الشيعة ، وأهم أركانه ، ويتخير تاركه بين أن يموت يهودياً أو نصرانياً ، وتركه على حد الكفر بالله كما يشير إليه قوله تعالى (ومن كفر فإن الله غنى عن العالمين) وهو نوع من الجهاد بالمال والبدن حقيقة بل الحج جهاد معنوي ، والجهاد حجب حقيقى ، وبامعان النظر فيهما يعلم وجه الوحدة بينهما وبعد توفر الشرائط العامة فى الانسان كالبلوغ والعقل والحرية .

(١) نعم ذكر الحافظ الثبوت أبو عبيد القاسم بن سلام المتوفى سنة ٢٢٤ فى كتابه (كتاب الأموال) الذى هو من جلائل الكتب ونقائس الآثار — ذكر كتاب الخمس مفصلاً والأصناف التى يجب الخمس فيها ومصرفه وسائر أحكامه وأكثر ما ذكره موافق لما هو المشهور عند الامامية — فليراجع من شاء من صفحة ٣٠٣ إلى ٣٤٩ .

وخاصة كالأستطاعة بوجدان الزاد والراحلة ، وصحة البدن ، وأمن الطريق ، يجب الحج في العمر مرة واحدة فوراً — وهو ثلاثة أنواع (أفراد) وهو المشار اليه بقوله تعالى (ولله على الناس حج البيت) (وقران) وهو المراد بقوله تعالى (وأتموا الحج والعمرة لله) و (تمتع) وهو المعنى بقوله جل وعلا (فمن تمتع بالعمرة إلى الحج) ولكل منها مباحث وفيرة ، وأحكام كثيرة ، موكولة إلى محالها من الكتب المطولة — وقد سبرت عدة مؤلفات في الحج لعلماء السنة فوجدتها موافقة في الغالب لأكثر ما في كتب الإمامية لا تختلف عنها إلا في الشاذ النادر ، والتزام الشيعة بالحج لا يزال في غاية الشدة وكان يحج منهم كل سنة مئات الألوف مع ما كانوا يلاقونه من المهالك والأخطار من أناس يستحلون أموالهم ودماءهم وأعراضهم ولم يكن شيء من ذلك يقعد بهم عن القيام بذلك الواجب والمبادرة اليه وبذل المال والنفس في سبيله وهم مع ذلك كله (ويا للأسف) يريدون هدم الاسلام ؟

الحج — زاد

وهو حجر الزاوية من بناء هيكل الاسلام وعموده الذي قامت

عليه سرادقه ، واتسعت مناطقة ، وامتدت طرائقه — ولولا الجهاد لما كان الاسلام رحمة للعالمين ، وبركة على الخلق أجمعين .

والجهاد هو مكافحة العدو ومقاومة الظلم والفساد في الأرض بالنفوس والأموال والتضحية والمفاداة للحق .

والجهاد عندنا على قسمين (الجهاد الأكبر) بمقاومة العدو الداخلي وهو (النفس) ومكافحة صفاتها الذميمة ، وأخلاقها الرذيلة من الجهل والجبن والجور والظلم والكبر والغرور والحسد والشح إلى آخر ما هناك من نظائرها (أعدى عدوك نفسك التي بين جنبيك) .

(والجهاد الأصغر) وهو مقاومة العدو الخارجي : عدو الحق عدو العدل ، عدو الصلاح ، عدو الفضيلة ، عدو الدين .

والصعوبة معالجة النفس وانتزاع صفاتها الذميمة وغرائزها السقيمة المستحكمة فيها والمطبوعة عليها — سمي النبي صلى الله عليه وسلم هذا النوع في بعض كلماته (بالجهاد الأكبر) ولم يزل هو وأصحابه رضوان الله عليهم طول حياته وحياتهم مشغولين بالجهادين حتى بلغ الاسلام إلى أسمی مبالغ العز والمجد .

ولو أردنا أن نطلق عنان البيان للقلم في تصوير ما كان عليه

الجهاد بالأمس عند المسلمين وما صار إليه اليوم لتفجرت العيون
دماً ، وتزقت القلوب أسفاً وندماً ، ولتساقطت العبرات والعيارات
والكلوم والكلمات ولكن ! أترأى فطنت لما حبس قلبي ولوى عناني
وأجج لوعتي وهاج أحزاني وسلبني حتى حرية القول ونفثة المصدور
ورثة المجهور ...

فدع عنك نهياً صريحاً في حجراته
ولكن حديث ما ، حديث الرواحل

حديث

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

الذي هو من أهم الواجبات شرعاً وعقلاً وهو أساس من أسس
دين الاسلام وهو من أفضل العبادات وأنبل الطاعات وهو باب
من أبواب الجهاد والدعوة إلى الحق والدعاية إلى الهدى ومقاومة
الضلال والباطل والذي ما تركه قوم إلا وضربهم الله بالذل
والبسهم لباس البؤس وجعلهم فريسة لكل غاشم وطعمة لكل ظالم
— وقد ورد من صاحب الشريعة الاسلامية وأئمتنا المعصومين

صلوات الله عليه وعليهم في الحث عليه والتحذير من تركه وبيان
المفاسد والمضار في إهماله ما يقصم الظهور ويقطع الأعناق والمحاذير
التي أنذرونا بها عند التواكل والتخاذل في شأن هذا الواجب قد
أصبحنا نراها عياناً ولا نحتاج عليها دليلاً ولا برهاناً وبإليت
الأمر وقف عند ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
ولا يتجاوزه إلى أن يصير المنكر معروفاً والمعروف منكراً
ويصير الأمر بالمعروف تاركاً له والنهي عن المنكر عاملاً به .
فانا لله وإنا إليه راجعون (ظهر الفساد في البر والبحر) فلا منكر
مغير ولا زاجر ولا مزدجر — لعن الله الأمرين بالمعروف
التاركين له الناهين عن المنكر العاملين به (١)

(١) لله دين الاسلام ما أوسع وأجمعه لقوانين السياسة الدينية والمدنية
وأمنات أسباب الرقي والسعادة . ولما جعل الشارع الأحكام ووضع الحدود
والقيود للبشر والأوامر والنواهي بمنزلة القوة التشريعية احتاج ذلك إلى قوة
تنفيذية تجعل التنفيذ على المسامين جميعاً حيث أوجب على كل مسلم الأمر
بالمعروف والنهي عن المنكر ليكون كل واحد قوة تنفيذية لتلك الأحكام
فكلهم راع وكلهم مسئول والجميع مسيطر على الجميع فإذا لم تنجع هذه
القوة ولم يحصل الغرض منها يجعل الناس على الخير وكفهم عن الشر فهناك
ولاية ولي الأمر والراعي العام والمسؤول المطلق وهو الامام أو السلطان =

هذه أمهات العبادات عند الإمامية طبق الشريعة الإسلامية
كتفينا منها بالإشارة والعنوان وتفصيلها على عدة مؤلفات
أصحابنا من الصدر الأول إلى اليوم والموجود منها في هذا العصر
فضلاً عن المفقود ينوف على مئات الألوف .

(أما المعاملات)

وهي ما يتوقف على طرفين موجب وقابل فتارة يكون المقصد
المهم منها المال وهي عقود المعاوضات وهي على قسمين :
العقود اللازمة كالبيع والإجارة والصلح والرهن والهبة المعوضة
وما إلى ذلك من نظائرها والعقود الجائزة كالقراض والهبة الغير
المعوضة والجمالة واضرابها والكل مشروح في كتب الفقه في

== المنصوب لاقامة الحدود على المجرمين وحفظ ثغور المسلمين وفي وجوب
الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والعمل به من الفوائد والثمرات وعظيم
الآثار ما يضيق عنه نطاق البيان في هذا المقام ولكن هل تجد مثل هذه
السياسة في دين من الأديان ؟ وهل تجد أعظم وأدق من هذه الفلسفة أن
يكون كل إنسان رقيباً على الآخر ومهيماً عليه وعلى كل واحد واجبات
ثلاثة أن يتعلم ويعمل وأن يعلم وأن يعث غيره على العلم والعمل ، فتأمل
واعجب بعظمة هذا الدين وأعظم من ذلك وأعجب حالة أهليه اليوم فلا حول
ولا قوة إلا بالله .

متونها وشروحها وأصولها وفروعها وقواعدها وأدلتها من
مطلوبات ومختصرات .

ولكن أصحابنا رضوان الله عليهم لا يحيدون قيد شعرة في شيء
من أحكام تلك المعاملات كما لا يحيدون في العبادات أيضاً عن
الكتاب والسنة والقواعد المستفادة منها من استصحاب وغيره .
— ولا يحل عندنا اكتساب المال إلا من طريقه المشروعة بتجارة
أو إجارة أو صناعة أو زراعة ونحو ذلك ولا يحل بالغصب ولا
بالربا ولا بالخيانة ولا الغش ولا التدليس ولا تحل عندنا الخديعة
للكافر فضلاً عن المسلم كما يجب أداء الأمانة ولا تحل خيانة الكافر
فيها فضلاً عن المسلم

وتارة يكون الغرض المهم ليس هو المال وأن تضمن المال
وذلك كعقود الزواج الذي يقصد منه النسل ونظام العائلة وبقاء
النوع وهو عندنا قسمان : (عقد الدوام) وهو الزواج المطلق
والنكاح المرسل (وأنكحوا الأياحى منكم والصالحين من عبادكم)
(عقد الانقطاع) وهو الزواج المقيد والنكاح الموقت والأول
هو الذي اتفقت عليه عامة المسلمين . وأما الثاني هو المعروف
(بنكاح المتعة) المصرح به في الكتاب الكريم بقوله تعالى :

« فما استمتعتم به منهن فآتوهن أجورهن » فهو الذى انفردت الإمامية من بين سائر فرق المسلمين بالقول بجوازها وبقاء مشروعيتها إلى الأبد . ولا يزال النزاع محتدما فيه بين الفريقين من زمن الصحابة وإلى اليوم ، وحيث أن المسألة لها مقام من الاهتمام فجدير أن نعطيها ولو بعض ما تستحق من البحث إنارة للحقيقة وطلباً للصواب .

ف نقول : إن من ضروريات مذهب الاسلام التى لا ينكرها من له أدنى إلمام بشرائع هذا الدين الحنيف — ان المتعة — بمعنى العقد إلى أجل مسمى — قد شرعها رسول الله صلى الله عليه وسلم وأباحها وعمل بها جماعة من الصحابة فى حياته بل وبعد وفاته . وقد اتفق المفسرون أن جماعة من عظماء الصحابة كعبد الله بن عباس وجابر بن عبد الله الانصارى . وعمران بن الحصين . وابن مسعود وابن أبى كعب وغيرهم كانوا يفتون باباحتها ويقرأون الآية المتقدمة هكذا : فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى « وما ينبغى القطع به أن ليس مرادهم التحريف فى كتابه (جل شأنه) والنقص منه (معاذ الله) بل المراد بيان معنى الآية على نحو التفسير الذى أخذوه من الصادق به لوى ومن أنزل عليه ذلك الكتاب الذى

لأريب فيه والروايات التي أوردها ابن جرير في تفسيره الكبير وإن كانت ظاهرة في أنها من صلب القرآن المنزل حيث يقول أبو نصيرة قرأت هذه الآية علي ابن عباس فقال إلى أجل مسمى قلت ما أقرأها كذلك ، قال والله لأنزلها الله كذلك (ثلاث مرات) ولكن يحل مقام حبر الأمة عن هذه الوصمة فلا بد أن يكون مراده إن صحت الرواية أن الله أنزل تفسيرها كذلك .

(وعلى اى) فالاجماع بل الضرورة في الاسلام قائمة على ثبوت مشروعيتهما وتحقيق العمل بها غاية ما هناك أن المانعين يدعون أنها نسخت وحرمت بعد ما أبيحت وحصل هنا الاضطراب في النقل والاختلاف الذي لا يفيد ظنا فضلا عن القطع ومعلوم حسب قواعد الفن أن الحكم القطعي لا ينسخه إلا دليل قطعي . فتارة يزعمون أنها نسخت بالسنة وأن النبي حرّمها بعد ما أباحها . وأخرى يزعمون أنها قد نسخت بالكتاب وهنا وقع الخلاف والاختلاف أيضا فبين قائل أنها نسخت بآية الطلاق (إذا طلقت النساء فطلقوهن لعدتهن) وآخر يقول نسختها آية مواريث الأزواج (لكم نصف ما ترك أزواجكم) . وأجدني في غنى عن بيان بطلان هذه الأوهام وسخافتها ، وانه لا تنافي ولا تدافع بين

هذه الآيات وتلك الآية حتى يكون بعضها ناسخاً لبعض وسيأتي
له مزيد توضيح . في بيان أنها زوجة حقيقية ولها جميع أحكامها .
نعم يقول الأكثر منهم أنها منسوخة بآية (إلا على أزواجهم
أو ما ملكت أيمانهم) حيث حصرت الآية أسباب حلية الوطأ
بأمرين الزوجية ، وملك اليمين . قال الألوسي في تفسيره : ليس
للشيعة أن يقولوا إن المتمتع بها مملوكة لبداهة بطلانه . أو زوجة
لا تنفء لو ازم الزوجية كالإيراث والعدة والطلاق والنفقة انتهى .
وما أدحضها من حجة — (أما أولاً) فإن أراد لزومها غالباً فهو
مسلم ولا يجديهِ وإن أراد لزومها دائماً وأنها لا تنفك عن الزوجية
فهو ممنوع أشد المنع ، ففي الشرع مواضع كثيرة لا ترث فيها
الزوجة — كالزوجة الكافرة والقاتلة . والمعقود عليها في المرض
إذا مات زوجها فيه قبل الدخول كما أنها قد ترث حق الزوجة مع
خروجها عن الزوجية كما لو طلق زوجته في المرض ومات فيه بعد
خروجها عن العدة قبل انقضاء الحول ، إذا فالأثر لا يلزم
الزوجية طرداً ولا عكساً (وأما ثانياً) فلو سلمنا الملازمة ولكن
عدم إرث المتمتع بها ممنوع فقيل بأنها ترث مطلقاً وقيل ترث مع
الشرط ، وقيل ترث إلا مع شرط العدم . والتحقيق حسب قواعد

صناعة الاستنباط ومقتضى الجمع بين الآيتين أن الممتع بها زوجة
يترتب عليها جميع آثار الزوجة إلا ما خرج بالدليل القاطع .
أما العدة فهي ثابتة لها باجماع الامامية قولاً واحداً بل وعند
كل من قال بمشروعيتها — أما النفقة فليست من لوازم الزوجية
فإن الناشز زوجة ولا تجب نفقتها اجماعاً ، أما الطلاق فهي المدة
يغنى عنه ولا حاجة إليه .

(وأما ثالثاً) فنسخ آية المتعة بآية الأزواج مستحيل لأن
آية المتعة في سورة النساء وهي مدنية ، وآية الأزواج في سورة
المؤمنين والممارج وكلاهما مكيتان ، ويستحيل تقدم النسخ على
المنسوخ .

(وأما رابعاً) فقد روى جماعة من أكابر علماء السنة أن آية
المتعة غير منسوخة منهم الزمخشري في (الكشاف) حيث نقل
عن ابن عباس أن آية المتعة من المحكمات ، ونقل غيره أن الحكم بن
عيسى سئل : أن آية المتعة هل هي منسوخة فقال لا .

و (الخلاصة) أن القوم بعد اعترافهم قاطبة بالمشروعية ادعوا
أنها منسوخة فزعموا تارة نسخ آية بآية وقد عرفت حاله وأخرى
نسخ آية بجديث واستشهدوا على ذلك بما رواه البخاري ومسلم

من أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم نهى عنها وعن الحمر
الأهلية في فتح مكة أو فتح خيبر أو غزوة أوطاس — وهنا
اضطربت القضية اضطراباً غريباً وتلوّنت ألواناً وتنوعت
أنواعاً وجاء الخلاف والاختلاف ، الواسع الأكثاف فقد حكى
عن القاضي عياض أن بعضهم قال إن هذا بما تداوله التحريم
والإباحة والنسخ مرتين

ولكن من توسع في تصفح أسفارهم ، ومأثور أحاديثهم
وأخبارهم يجد القضية أوسع بكثير . ففي بعضها أن النسخ كان في
حجة الوداع العاشرة من الهجرة و (في أخرى) أنه في غزوة
تبوك (التاسعة) من الهجرة وقيل في غزوة أوطاس أو غزوة
حنين وهما في (الثامنة) في شوال وقيل يوم فتح مكة وهو في
شهر رمضان من (الثامنة) أيضاً وقالوا إنه أباحها في فتح مكة
ثم حرمها هناك بعد أيام ، والشائع وعليه الأكثر أنه نسخها في
غزوة خيبر السابعة من الهجرة أو في (عمرة القضاء) وهي في
ذى الحجة من تلك السنة ، ومن كل هذه المزايع يلزم أن تكون
قد أبيحت ونسخت خمس أو ست مرات لا مرتين أو ثلاث كما
ذكره النووي وغيره في (شرح مسلم) فما هذا التلاعب بالدين

يا علماء المسلمين ؟ وبعد هذا كله ، فهل يبقى قدر جناح بعوضة
من الثقة في وقوع النسخ بمثل هذه الأساطير المدحوضة باضطرابها
(أولا) وبأن الكتاب لا ينسخ بأخبار الآحاد (ثانياً) وبأنها
معارضة بأخبار كثيرة من طرقهم صريحة في عدم نسخها (ثالثاً)
ففي صحيح البخاري : حدثنا أبو رجاء عن عمران بن حصين
رضي الله عنه قال نزلت آية المتعة في كتاب الله ففعلناها مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم ينزل قرآن بحرمته ، ولم ينه عنها
رسول الله حتى إذا مات قال رجل برأيه ما شاء قال محمد : يقال
انه عمر انتهى نص البخاري ، وفي صحيح مسلم بسنده عن عطاء
قال قدم جابر بن عبد الله الأنصاري معتمراً فجئناه في منزله فسأله
القوم عن أشياء ثم ذكروا المتعة فقال نعم استمتعنا على عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى عهد أبي بكر وعمر . وفيه عن
جابر أيضاً حيث يقول : كنا نستمتع بالقبضة من التمر والدقيق
الأيام على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر حتى نهى
عنه عمر في شأن عمرو بن حريث — وفيه عن أبي نضرة قال :
كنت عند جابر بن عبد الله فأتاه آت ، فقال ابن عباس وابن الزبير
اختلفا في المتعتين فقال جابر فعلناها مع رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم ثم نهانا عنهما عمر فلم نعد لهما أقول : وإنما لم يعودوا لهما لأن
عمر كان يرجم من يثبت عنده أنه قد تمتع .

ومن يراجع هذا الباب من صحيح مسلم بامعان ، ير العجائب
فيما أورده فيه من الأحاديث المثبتة والنافية ، والنسخ وعدم النسخ
والجهننى يقول : أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمتعة عام
الفتح حين دخلنا مكة ثم لم نخرج حتى نهانا عنها ، والنسخ تارة
ينسب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخرى إلى عمر ، وأنها
كانت ثابتة في عهد النبي وعهد أبي بكر ، وأن على بن أبي طالب
نهى ابن عباس عن القول بالمتعة في موطن ، فرجع عن القول بها
مع أنه روى أن ابن الزبير قام بمكة فقال : إن أناساً أعمى الله
قلوبهم كما أعمى أبصارهم (يعنى ابن عباس) يفتون بالمتعة فتأداه
(أى ابن عباس) إنك لجاف جاف فلعمرى لقد كانت المتعة تفعل
على عهد إمام المتقين إلى آخر الحديث وهذا يدل على بقاءه على
فتواه إلى آخر عمره في خلافة ابن الزبير ، وأعجب من الجميع
نسبة النهى عنها إلى أمير المؤمنين على بن أبي طالب (ع) مع أن
حلية المتعة قد صار شعاراً لأهل البيت وشارة لهم ، وعلى عليه
السلام بالخصوص قد تظافر النقل عنه بانكار حرمة المتعة ومن

كلماته المأثورة التي جرت مجرى الأمثال قوله : لولا نهى عمر عن
المتعة ما زنى إلا شفا أو إلا شقى — ففى تفسير الطبرى الكبير
روى عن على بن أبى طالب أنه قال لولا أن عمر نهى الناس عن
المتعة ما زنى إلا شقى أو شفا (١)

ومن طرقنا الوثيقة عن جعفر الصادق (ع) انه كان يقول
ثلاث لا أتقى فيهن أحداً — متعة الحج ، ومتعة النساء ، والمسح
على الخفين .

وكيف كان فلا ريب حسب قواعد الفن ، والأصول المقررة
فى (علم أصول الفقه) أنه إذا تعارضت الأخبار وتكافأت سقطت
عن الحجة والاعتماد وصارت من المتشابهات ، ولا بد من رفضها
والعمل بالمحكمات ، وبعد ثبوت المشروعية والاباحة باتفاق المسلمين
واستصحاب بقاءها ، وإصالة عدم النسخ عند الشك — يتعين القول
بجوازها ، وحليتها إلى اليوم .

التمحيص وحل العقدة

وإذا أردنا أن نسير على ضوء الحقائق ، ونعطى المسألة حقها

(١) شفا أى قليل أو من أشقى وشارف على الهلكة .

من التخصيص والبحث عن سر ذلك الارتباك وبذرتة الأولى التي
نمت وتأثلت لا نجد حلاً لتلك العقدة إلا أن الخليفة عمر (رض)
قد اجتهد برأيه لمصلحة رآها بنظره للمسلمين في زمانه وأيامه اقتضت
أن يمنع من استعمال المتعة منعاً مدينياً لادنياً لمصلحة زمنية ، ومنفعة
وقتية ولذا تواتر النقل عنه أنه قال : متعتان كانتا على عهد رسول
الله وأنا أحرمهما ، وأعاقب عليهما . ولم يقل إن رسول الله
حرمهما أو نسخهما بل نسب التحريم إلى نفسه ، وجعل العقاب
عليها منه ، لا من الله سبحانه ، وحيث أن أبا حفص الحريص
على نواويس الدين الجشن على إقامة شرائع الله ، أجل مقاماً ،
وأسمى إسلاماً ، من أن يحرم ما أحل الله ، أو يدخل في الدين
ما ليس من الدين ، وهو يعلم أن حلال محمد حلال إلى يوم القيامة
وحرامه حرام إلى يوم القيامة ، والله سبحانه يقول في حق نبيه
الكريم (ولو تقول علينا بعض الأقاويل ، لأخذنا منه باليمين ،
ثم لقطعنا منه الوتين . وما منكم من أحد عنه حاجزين) فلا بد
من أن يكون مراده المنع الزمني ، والتحريم المديني ، لا الديني —
ولكن بعض معاصريه ومن بعده من المحدثين البسطاء لما غفلوا
عن تلك النكتة الدقيقة ، واستكبروا من ذلك الزعيم العظيم القائم

على حراسة الدين ، أن يحرم ما أحل الله ويجتريء على حرمان الله ، اضطروا إلى استخراج مصصح فلم يجدوا إلا دعوى النسخ من النبي بعد الإباحة ، فارتبكوا ذلك الارتباك واضطربت كلماتهم ذلك الاضطراب ، ولو أنهم صححوا عمل الخليفة بما ذكرناه لأغناهم عن ذلك التكلف والارتباك .

ويشهد لما ذكرناه ما سبق من رواية مسلم عن جابر : كنا نستمع بالقبضة من التمر والدقيق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر حتى نهى عنه عمر في شأن عمرو بن حريث (١) الحديث . . . فانه يدل دلالة واضحة أن عمر نهى عن المتعة من أجل قضية في واقعة استنكر الخليفة منها ، فرأى من الصالح الأئمة النهى عنها ، وإن كنا لم نعثر على شيء من شأن القضية ،

(١) في شرح مسلم المسمى بأكمال أكمال المعلم لأبوشامس الآبي قوله : في شأن عمرو بن حريث قيل كان نهيه عن ذلك في آخر خلافته وقيل في أثناءها وقال : لا تؤتى برجل تمتع وهو محصن إلا رجته ولا برجل تمتع وهو غير محصن إلا جلدته وقضية عمرو بن حريث أنه تمتع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ودام ذلك حتى لخلافة عمر فبلغه ذلك فدعاها فسألها فقالت نعم قال من شهد قال عطاء فأراها قالت أمها وأبها قال فهلا غيرها فهني عن ذلك انتهى .

ولكن أبا حفص كان معلوماً حاله في الشدة والتشمر ، والغلظة
والخشونة في عامة أموره ، وربما يكون قد استنكر شيئاً في واقعة
خاصة ، أوجب تأثره وتهيجه الشديد الذي بهته على المنع المطلق
خوف وقوع أمثاله ، اجتهداً منه ، ورأياً تمكن من ذهنه ، وإلا
فأمر المتعة وحليتها بعد نص القرآن وعمل النبي والصحابة
طول زمن النبي ومدة خلافة أبي بكر (رض) وبرهة من خلافة عمر
— أوضح من أن يحتاج إلى شيء من تلك المباحث ، والهنابث ،
وتلك المداولات العريضة الطويلة . كيف والذي يظهر من فلي
نواصي التاريخ ، والاستطلاع من ثنايا القضايا أن عقد المتعة
كان مستعملاً في زمن الرسالة حتى عند أشرف الصحابة ،
ورجال قريش ، ونتجت منه الذراري ، والأولاد الأجناد ،
فهذا الراغب الأصفهاني من عظماء علماء السنة يحدثنا وهو الثقة
الثبت في كتابه السابق الذكر ما نصه : أن عبد الله بن الزبير
عير ابن عباس بتحليله المتعة ، فقال له ابن عباس : سل أمك كيف
سلطعت الحجامر بينها وبين أبيك ؟ فسألها فقالت والله ما ولدتك
إلا بالمتعة انتهى . وأنت تعلم من هي أم عبد الله بن الزبير ؟ هي
أسماء ذات النطاقين بنت أبي بكر الصديق أخت عائشة أم المؤمنين

وزوجها الزبير حوارى رسول الله وقد تزوجها بالمتعة ، فما تقول
بعد هذا أيها المكابر المجادل ؟

ثم ان الراغب ذكر عقيب هذه الحكاية رواية أخرى فقال :
سأل يحيى بن اكرم شيخاً من أهل البصرة فقال له بمن اقتديت
في جواز المتعة ؟ فقال : بعمر بن الخطاب (رض) فقال له :
كيف وعمر كان من أشد الناس فيها ؟ قال نعم صح الحديث عنه
أنه صعد المنبر فقال : يا أيها الناس متعتان أحللهما الله ورسوله
لكم وأنا أحرمهما عليكم أو أعاقب عليهما ، فقبلنا شهادته ولم نقبل
تحريمه انتهى .

وقريب منها ما ينقل عن عبد الله بن عمر ، ولكن في عبارة
شيخ أهل البصرة من الشطح والتجاوز ما لا يرتضيه كل مسلم ،
والعبارة الشائعة عن أبي حفص (رض) أخف وألطف من
ذلك وهى قوله : متعتان كانتا على عهد رسول الله صلى الله عليه
وعلى آله وسلم وأنا أحرمهما ، وإذا كان مراده ما أوعزنا
إليه ، وكشفنا حجابيه ، وحللنا عقدته ، يهون الأمر
وتخف الوطأة .

وبعد ما انتهينا في الكتابة إلى هنا وقفنا على كلام لبعض
الأعظم من علمائنا المتقدمين وهو (المحقق محمد بن إدريس الحلي)
من أهل القرن الخامس وجدناه يتفق مع كثير مما قدمناه فأحببنا
نقله هنا ليتأكد البيان وتنجلي الحجة قال في كتابه (السرائر)
الذي هو من جلائل كتب الفقه والحديث ما نصه : النكاح
المؤجل مباح في شريعة الاسلام مأذون فيه مشروع بالكتاب
والسنة المتواترة باجماع المسلمين إلا أن بعضهم ادعى نسخه
فيحتاج في دعواه إلى تصحيحها ودون ذلك خرط القتاد .

وأيضاً فقد ثبت بالأدلة الصحيحة أن كل منفعة لا ضرر فيها
في عاجل ولا في آجل مباحة بضرورة العقل وهذه صفة نكاح
المتعة فيجب إباحته بأصل العقل — فان قيل — من أين لكم
نفي المضرة عن هذا النكاح في الآجل والخلاف في ذلك — قلنا —
من ادعى ضرراً في الآجل فعليه الدليل . وأيضاً فقد قلنا إنه
لا خلاف في إباحتها من حيث أنه قد ثبت باجماع المسلمين أنه
لا خلاف في إباحة هذا النكاح في عهد النبي عليه الصلاة والسلام
بغير شبهة ثم ادعى تحريمها من بعد ونسخها ولم يثبت النسخ ،
وقد ثبتت الإباحة بالاجماع فعلى من ادعى الحظر والنسخ الدلالة

— فان ذكروا الأخبار التي رويها في أن النبي عليه السلام
 حرمها ونهى عنها — فالجواب عن ذلك أن جميع ما يروونه من
 هذه الأخبار (إذا سلمت من المطاعن والضعف) أخبار آحاد ،
 وقد بينت أنها لا توجب علماً ولا عملاً في الشريعة ولا يرجع
 بمثلها عما علم وقطع عليه — وأيضاً — قوله تعالى بعد ذكر
 المحرمات من النساء (وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم
 محصنين غير مسافحين ، فما استمتعتم به منهن فآتوهن أجورهن
 فريضة ، ولا جناح عليكم فيما تراضيتن به من بعد الفريضة) واللفظة
 استمتعتم لا تعدو وجهين إما أن يراد بها الانتفاع أو الالتئاذ
 الذي هو أصل موضوع اللفظة أو العقد المؤجل المخصوص الذي
 اقتضاه عرف الشرع ولا يجوز أن يكون المراد هو الوجه الأول
 لأمرين « أحدهما » أنه لا خلاف بين محصلي من تكلم في أصول
 الفقه في أن لفظ القرآن إذا ورد وهو محتمل لأمرين (أحدهما)
 وضع اللغة (والآخر) عرف الشريعة فإنه يجب حمله على عرف
 الشريعة — ولهذا حملوا كلهم لفظ صلاة وزكاة وصيام وحج
 على العرف الشرعي دون الوضع اللغوي (وأيضاً) فقد سبق إلى
 القول باباحة ذلك جماعة معروفة الأقوال من الصحابة والتابعين

كأمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام ، وابن عباس
ومناظرته لابن الزبير معروفة رواها الناس كلهم ، ونظم الشعراء
فيها الأشعار فقال بعضهم :

أقول للشيخ لما طال مجلسه

يا شيخ هل لك في فتوى ابن عباس

وعبد الله بن مسعود ، ومجاهد ، وعطاء ، وجابر بن عبد الله
الأنصاري ، وسليمة بن الأكوع ، وأبي سعيد الخدري ، والمغيرة
ابن شعبه ، وسعيد بن جبير ، وابن جريح ، وأنهم كانوا يفتون
بها ، فادعاء الخصم الاتفاق على حظر النكاح المؤجل باطل انتهى
كلامه وكل ذي بصيرة يعرف ما فيه من المتانة والرصانة وقوة
الحجة والعارضة .

هذا كله في البحث عن المسألة من وجهتها الدينية والتاريخية ،
والنظر إليها من حيث الدليل حسب القواعد الأصولية ، والطرق
الشرعية . . .

(أما النظر فيها من الوجهة الأخلاقية والاجتماعية)

فأقول : أليس دين الاسلام هو الصوت الإلهي والنعمة

الربوبية ، الشجيرة التي هبت على البشر بنسائم الرحمة ، وعطرت مشام الوجود ، بلطائم السعود ، وجاءت لسعادة الانسان لا لشقائه ولنعمته لا لبلائه ، هو الدين الذي يتمشى مع الزمان في كل أطواره ، ويدور مع الدهر في جميع أدواره ، ويسد حاجات البشر في نظم معاشهم ومعادهم ، وجلب صلاحهم ودرء فسادهم ، ما جاء دين الاسلام ليشق على البشر ويلقيهم في حظيرة المشقة ، وعصارة البلاء والمحنة ، وكلفة الشقاء والتعاسة ، كلا ! بل جاء رحمة للعالمين وبركة على الخلق أجمعين ، مهداً سبيل الهناء والراحة ، ووسائل الرخاء والنعمة ، ولذا كان أكمل الأديان ، وخاتمة الشرائع ، إذ لم يدع نقصاً في نوااميس سعادة البشر يأتي دين بعده فيكمله ، أو ثلمة في ناحية من نواحي الحياة فتأتي شريعة أخرى قتلها .

ثم أو ليس من ضرورات البشر منذ عرف الانسان نفسه وأدرك حسه ومن المهن التي لا ينفك من مزاولتها والاندفاع إليها بدواع شتى ، وأغراض مختلفة هو السفر والتغرب عن الأوطان بداعى التجارة والكسب ، في طلب علم أو مال أو سياحة أو ملاحاة ، أو غير ذلك من جهاد وحروب وغزوات ونحوها ؟ ثم أو ليس الغالب في أولئك المسافرين لتلك الأغراض

هم الشبان وما يقاربهم من أصحاب الأبدان ، وأقوياء الأجساد
الراغبين بنعيم الصحة والعافية ؟

ثم أليس الصانع الحكيم ، بياهر حكمته . وقاهر قدرته قد
أودع في هذا الهيكل الانساني غريزة الشهوة ، وشدة الشوق والشبق
إلى الازدواج لحكمة سامية ، وغاية شريفة ، وهي بقاء النسل
وحفظ النوع ؟ ولو خلى من تلك الغريزة ، وبطلت أو
ضعفت فيه تلك الجبلة ، لم يبق للبشر على مر الأحقاب عين ولا أثر
ومن المعلوم أن حالة المسافرين ، والمقوين لا تساعد على القران
الباقى ، والزواج الدائم ، لما له غالباً من التبعات واللوازم ، التى
لا تتمشى مع حالة المسافر ، فاذا امتنع هذا النحو من الزواج
حسب مجارى العادات وعلى الغالب والمتعارف من أمر الناس ،
وملك اليمين والتسرى بالاماء والجوارى المملوكة بأحد الأسباب ،
قد بطل اليوم بتاتاً وكان متعذراً أو متعسراً من ذى قبل .

فالمسافرون لا سيما من تطول أسفارهم فى طلب علم أو تجارة
أو جهاد أو مرابطة ثغر ، وهم فى ميعة الشباب ، وريعان العمر ،
وتأجج سعي الشهوة لا يخلو حالهم من أمرين : إما الصبر ومجاهدة
النفس الموجب للمشقة التى تنجر إلى الوقوع فى أمراض مزمنة ،

وعمل مهلكة ، مضافاً إلى ما فيه من قطع النسل . وتضييع ذراري الحياة ، المودعة فيهم ، وفي هذا نقض للحكمة ، وتفويت للغرض ، والقاء في العسر والخرج ، وعظيم المشقة التي تأباه شريعة الاسلام الشريعة السمحة السهلة (يريد بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) (ما جعل عليكم في الدين من حرج) .

وإما الوقوع في الزنا والعهار ، الذي ملأ الممالك والأقطار ، بالفساد والمضار . ولعمركم الله — وقسما بشرف الحق — لو أن المسلمين أخذوا بقواعد الاسلام ، ورجعوا إلى نواميس دينهم الخفيف . وشرائعهم الصحيحة (لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض) ولعاد إليهم عزهم الدائر ومجدهم الغابر .

ومن تلك الشرائع مشروعية المتعة فلو أن المسلمين عملوا بها على أصولها الصحيحة من العقد والعدة ، والضبط وحفظ النسل منها لانسدت بيوت المواخير ، وأوصدت أبواب الزنا والعهار ، ولا رتفعت أو قلت ويلات هذا الشر على البشر ، ولأصبح الكثير من تلك المومسات المتهتكات ، مصونات محصنات ، ولتضاعف النسل وكثرت المواليد الطاهرة ، واستراح الناس من اللقيط والتبذير وانتشرت صيانة الأخلاق وطهارة الأعراق إلى كثير من

الفوائد والمنافع التي لا تعد ولا تحصى ، والله در عالم بنى هاشم
وحبر الأمة عبد الله بن عباس (رضي الله عنه) في كلمته الخالدة
الشهيرة التي رواها ابن الأثير في (النهاية) والزمخشري في (الفايق)
وغيرهما حيث قال : ما كانت المتعة إلا رحمة رحم الله بها أمة محمد
ولولا نهيه عنها ما زنى إلا شفا ، وقد أخذها من عين صافية من
أستاذه ومعلمه ومربيه أمير المؤمنين (ع) وفي الحق أنها رحمة
واسعة ، وبركة عظيمة ولكن المسلمين فوتوها على أنفسهم وحرموا
من ثمراتها وخيراتها ، ووقع الكثير في حماة الخنا والفساد ، والعار
والنار ، والحزى والبوار (أتستبدلون الذي هو أدنى بالذي هو
خير) فلا حول ولا قوة إلا بالله .

الفدلة

وفدلة تلك الأبحاث — أن الزواج الذي هو علقه بين المرأة
وربط خاص له آثار خاصة يحدث بالعقد الخاص من الإيجاب
والقبول بشرائط معلومة .

فإن وقع العقد مرسلا مطلقا غير مقيد بمدة — حدثت

الزوجية بطبيعتها المرسلة المطلقة الدائمة المؤبدة التي لا ترتفع إلا برفع من طلاق أو نحوه .

وإن قيد العقد بأجل معين من يوم أو شهر أو نحوها حدثت الزوجية الخاصة المحدود وطبيعة الزوجية فيهما سواء لا يختلفان إلا في الضيق والسعة والطول والقصر ويشتركان في كثير من الآثار ويمتاز كل منهما عن الآخر في بعضها وليس هذا الاختلاف الزوجي والرومي في كثير من اللوازم مع وحدة الحقيقة .

ونظير الزوجية المطلقة والمقيدة في الشرع — الملكية التي تحدث بعقد البيع وهي عبارة عن علاقة تحدث بين الإنسان وعين ذات مالية من الأعيان فإن أطلق العقد حدثت الملكية المطلقة اللازمة الدائمة المؤبدة التي لا ترتفع إلا برفع اختياري — كبيع أو هبة أو صلح ، أو اضطراري — كغسل أو موت ، وإن قيدت بخيار فسخ أو انفساخ حدثت الملكية المقيدة الجائزة المحدودة الى زمن الفسخ أو الانفساخ وكل هذه المعاني والاعتبارات أمور يتطابق عليها العقل والشرع والعرف والاعتبار .

فما هذا النكسر والنقيص والنهب والتعير ؟ على الشيعة في أمر المتعة يا علماء الاسلام ! ويا حملة الأعلام !

« لبث قليلا يلحق الهيجا حمل » أفهل في هذا مقنع — مع
اختصاره — لكم في كلف الخصام وحصول الوثام والالتقياد للحق
والاستسلام .

فوعزة الحق وشرف الحقيقة — أنى لم أتعصب فيما كتبت إلا
للحق ، ولم أتحمّل إلا على الباطل ، وحسبنا الله عليه توكلنا وإليه
أنبنا وإليه المصير . .

وانسكتف من مباحث عقود النكاح وأحكامه ، بهذا القدر
أما نكاح الاماء . وأحكام الاولاد والنفقات والعدد والنشوز
وأمثالها من المباحث العريضة الطويلة فهي موكولة إلى محالها من
كتب فقه الإمامية التي برعوا وأبدعوا فيها بين مختصر حوى تمام
الفقه من الطهارة إلى الحدود والديات . في خمسين ورقة بقطع الربع
وبين مطول كالجواهر ، و « الحقائق » الذي جمع الفقه في عشرين
جلداً مثل (البخارى) و (وصيح مسلم) وبين الطرفين أوساط
ومتوسطات لا تعد ولا تحصى .

الطلاق

لقد استجلبت من كلماتنا التي مرت عليك قريباً — إن حقيقة

الزواج هي عبارة عن علاقة وربط خاص يحدث بين الرجل والمرأة يصير ما هو فرد من كل منهما بلحاظ نفسه — زوجا بلحاظ انضمام الآخر إليه وارتباطه به وملابسته معه ملابسة صيرت كلا منهما قريناً للآخر وعدلاً له ومتكافئاً معه مثل اقتران العيين واليدين ، بل السمعين والبصرين وبعد أن كان كل منهما مبايناً للآخر ومنفصلاً عنه أحدث العقد الخاص ذلك الربط وتلك الملابسة التي لا ملابسة فوقها ولا يعقل أن توجد عبارة تشير إلى حقيقة ذلك الربط وعميق آثاره أعلى من قوله تعالى (هن لباس لكم وأتم لباس هن) وهي من آيات الإعجاز والبلاغة ، وفرائد القرآن ومختصراته ، ولا يتسع المقام لتعداد ما تضمنته من دقائق المعاني وأسرار البيان وعجيب الصنعة .

وعرفت أن من شأن ذلك الربط وطبيعته مع إرسال العقد وإطلاقه أن يبقى ويدوم إلى الموت بل وما بعد الموت — إلا أن يحصل له رافع يرفعه وعامل يزيله — ولما كانت الحاجة والضرورة والظروف والأحوال قد تستوجب حل ذلك الربط وفك تلك العقدة ويكون من صالح الطرفين أو أحدهما ذلك ، جعل الشارع الحكيم أسباباً رافعة وعوامل قاطعة تقطع ذلك الحبل وتفصل

ذلك الوصل فإن كانت النفرة والكراهة من الزوج — فالطلاق بيده — وإن كانت من الزوجة — فالخلع بيدها — وإن كان منهما — فالإبارة بيدهما — ولكل واحد منهما أحكام وشروط ، ومواقع خاصة لا تعداها ولا يقوم سواها مقامها .

ولكن لما كان دين الاسلام ديناً اجتماعياً ، وأساسه التوحيد والوحدة ، وأهم مقاصده الاتفاق والالفة ، وأبغض الأشياء إليه التقاطع والفرقة ، لذلك ورد في كثير من الأحاديث ما يدل على كراهة الطلاق والردع عنه ، فنهى بعض الأخيار ، ما من حلال أبغض إلى الله من الطلاق ، فكانت الحاجة والسعة على العباد وجعلهم في فسحة من الأمر تقضى بتشريعه ، والرحمة والحكمة ، وإرشاد العباد إلى مواضع جهلهم بالعاقبة (وعسى أن تسكروا شيئاً ويجعل الله فيه خيراً كثيراً) كل ذلك يقتضي التحذير منه ، والردع عنه ، والأمر بالتروى والتبصر فيه ، ونظراً لهذه الغاية جعل الشارع الحكيم للطلاق قيوداً كثيرة ، وشرط فيه شروطاً عديدة ، حرصاً على تقليله وتندرته ، (والشئ إذا كثرت قيوده ، عز وجوده) فكان من أهم شرائطه عند الإمامية — حضور شاهدين عدلين ، وأشهدوا ذوي عدل منكم ، فلو وقع الطلاق

بدون حضورهما كان باطلاً ، — وفي هذا أبداع ذريعة ، وأنفع وسيلة إلى تحصيل الوثام ، وقطع مواد الخصام بين الزوجين فإن للعدول وأهل الصلاح مكانة وتأثيراً في النفوس كما أن من واجبهما الإصلاح والموعظة ، وإعادة مياه الصفاء بين الزوجين المتخاصمين إلى مجاريها ، فإذا لم تنجح نصائحهم ومساعدتهم في كل حادثة فلا أقل من التخفيف والتلطيف ، والتأثير في عدد كثير . وقد ضاعت هذه الفلسفة الشرعية على إخواننا من علماء السنة فلم يشترطوا حضور العدلين فاتسعت دائرة الطلاق عندهم ، وعظمت المصيبة فيه وقد غفل الكثير منا ومنهم عن تلك الحكم العالية ، والمقاصد السامية ، في أحكام الشريعة الإسلامية ، والأسرار الاجتماعية ، التي لو عمل المسلمون بها لأخذوا بالسعادة من جميع أطرافها ، ولما وقعوا في هذا الشقاء التعيس ، والعيش الخسيس واختلال النظام العائلي في أكثر البيوت ، ومن أهم شرائط الطلاق أيضاً أن لا يكون الزوج مكرهاً ومتهيجاً ، أو في حال غضب وانزعاج وأن تكون الزوجة طاهرة من الحيض وفي طهر لم يواقعها فيه .

وقد اتفقت الإمامية أيضاً على أن طلاق الثلاث واحدة فلو طلقها ثلاثاً لم تحرم عليه ويجوز له مراجعتها ولا تحتاج إلى محال

نعم : لو راجعها ثم طلقها وهكذا ثلاثاً حرمت عليه في الطلاق الثالث . ولا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره ولو طلقها ثم راجعها تسع مرات مع تخال المحال حرمت عليه في التاسعة حرمة مؤبدة . وقد خالف في طلاق الثالث إلا كثير من علماء السنة فجعلوا قول الزوج ازوجته أنت طالق ثلاثاً يوجب تحريمها ولا تحل له إلا بالمحل — مع أنه قد ورد في الصحيح عندهم ما هو صريح في أن الثالث واحدة مثل ما في البخاري بسنده عن ابن عباس قال : كان الطلاق على عهد رسول الله وأبي بكر وستين من خلافة عمر طلاق الثالث واحدة فقال عمر إن الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة فلو أمضيته عليهم فأمضاه عليهم — والكتاب الكريم أيضاً صريح في ذلك لمن تأمله « الطلاق مرتان فامسك بحروف أو تسريح بإحسان » إلى أن قال جل شأنه « فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره » وفي هذا كفاية ، — هذا مجمل من أسباب الفراق — والتفصيل موكول إلى محله ، وهناك أسباب أخرى للفرقة كالغيوب الموجبة للفسخ في الزوج مثل العن ، والجنون والجذام ونحوها — وفي الزوجة نضاؤها كالرتق والقرن ونحوهما ، وكالظهار والإيلاء ، مما تجده مستوفى في كتب الفقه كما تجد فيها

تفاصيل العدد وأقسامها من عدة الوفاة وعدة الطلاق ووطء الشبهة وملك العين ، والعدة تجب على الزوجة في وفاة الزوج مطلقاً حتى اليائسة والصغيرة وغير المدخول بها — أما في الطلاق فتجب على ما عدا هذه الثلاث ، فموت الزوج مطلقاً والوطء الغير المحرم مطلقاً يرجبان العدة مطلقاً ، إلا في اليائسة والصغيرة أما الوطء المحرم كالزنا فلا عدة فيه لأن الزاني لا حرمة لمائه وعدة الوفاة أربعة أشهر وعشرة أيام إن كانت حائلاً ، وفي الحامل أبعد الأجابين ، وعدة الطلاق ثلاثة قروء أو ثلاثة أشهر وفي الحامل وضع الحمل ، والامة نصف الحرة ، والطلاق إذا لم يكن ثالثاً ولا خلعياً فللزوجة أن يرجع بها ما دامت في العدة فاذا خرجت من العدة فقد ملكت أمرها ولا سبيل له عليها إلا بعقد جديد ولا يعتبر عندنا في الرجعة حضور الشاهدين كما يعتبران في الطلاق وإن استحب ذلك (١)

(١) اهـدى البنا في هذا العام — العلامة المتبحر الاستاذ احمد محمد شاكر القاضى الشرعى بمصر أيده الله مؤلفه الجليل (نظام الطلاق فى الاسلام) فراقنى واعجبني ووجدته من أنفسي ما أخرجته هذا العمر من المؤلفات فكتبت اليه كتاباً نشره هو حفظه الله فى مجلة (الرسالة) الغراء عدد ١٥٧ بعد تمهيد مقدمة قال فيها :

ومن أشرف ما وصل الى وأعلاه : كتاب كريم من صديقى الكبير =

ولا يعتبر فيها لفظ مخصوص بل يكفي كل ما دل عليها حتى الإشارة
وتهود زوجته له كما كانت .

== واستاذي الجليل ، شيخ الشريعة ، وأمام مجتهدى الشيعة ، بالنجف الاشرف
العلامة الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء ، فقد تفضل — حفظه الله —
بمناقشة رأيي في مسألة من مسائل الكتاب ، وهي (مسألة اشتراط الشهود
في صحة مراجعة الرجل مطلقته ، فاني ذهبت الى اشتراط حضور شاهدين
حين الطلاق وإنه اذا حصل الطلاق في غير حضرة الشاهدين لم يكن طلاقا
ولم يعتد به وهذا القول وإن كان مخالفا للمذاهب الأربعة المعروفة إلا أنه
يؤيده الدليل ويوافق مذهب الأئمة أهل البيت والشيعة الإمامية وذهبت
أيضا إلى اشتراط حضور شاهدين حين المراجعة ، وهو يوافق أحد قواين
للإمام الشافعي . ويخالف مذهب أهل البيت والشيعة واستقرت من قولهم
أن يفرقوا بينهما . والدليل واحد فيهما ، فرأى الأستاذ — بارك الله فيه
— أن يشرح لي وجهة نظرهم في التفريق بينهما فقال :

بسم الله الرحمن الرحيم وله الحمد والمجد

من النجف الاشرف ٨ صفر سنة ١٣٥٥ الى مصر

لفضيلة الاستاذ العلامة المتبحر النبيل الشيخ احمد محمد شاكر المحترم أيده الله
سلامة لك وسلام عليك وصلاتي هديتك الثمينة رسالة (نظام الطلاق في
الاسلام) فأنعمت النظر فيها مرة بل مرتين إعجابا وتقديرا لما حوته من غور
النظر ودقة البحث ، وحرية الفكر ، وإصابة هدف الحق والصواب ، وقد
استخرجت لباب الاحاديث الشريفة ، وأزحت عن محيا الشريعة الوضاعة أغشية
الأوهام ، وحطمت قيود التقاليد القديمة وهياكل الجهود بالأدلة القاطعة ==

الخلع والمباراة

لا ينبعث الزوجان إلى قطع علاقة الزوجية بينهما إلا عن كراهة أحدهما الآخر أو كراهة كل منهما الآخر ، وهذا هو سبب الفارقة

== والبراهين الدامغة ، فحياك الله ، وحيا ذهنتك الوقاد ، وفضالك الجم ، وامهات مباحث الرسالة ثلاث : (١) طلاق الثلاث (٢) الحلف بالطلاق والعتاق (٣) الاشهاد على الطلاق ، وكل واحدة من هذه المسائل قد وفيتها حقها من البحث ، وفتحت فيها باب الاجتهاد الصحيح على قواعد الفن ومدارك الاستنباط القويم من الكتاب والسنة ، فانتهى بك السير على تلك المناهج القويمة الى مصاص الصواب ، وروح الحقيقة ، وجوهر الحكم الإلهي وفرض الشريعة الاسلامية ، وقد وافقت آراؤك السديدة في تلك المسائل ما اتفقت عليه الامامية من صدر الاسلام الى اليوم ، لم يختلف منهم اثنان حتى أصبحت عندهم من الضروريات ، كما اتفقوا على عدم وجوب الاشهاد على الرجعة مع اتفاقهم على لزومه في الطلاق بل الطلاق باطل عندهم بدونه .

وقد ترجح عندك قول من يقول بوجوب الاشهاد فيهما معا فقلت في صفحة (١٢٠) وذهبت الشيعة الى وجوب الاشهاد في الطلاق وأنه ركن من أركانه كما في كتاب (شرائع الاسلام) . . . ولم يوجبوه في الرجعة والتفريق بينهما غريب ولا دليل عليه » انتهى

وفي كلامك هذا (ايدك الله) نظر استميتحك السماح في بيانه ، وهو أن من الغريب حسب قواعد الفن مطالبة النافي بالدليل والأصل معه وإنما يحتاج المثبت الى الدليل ولعلك (ثبتك الله) تقول قد قام الدليل عليه وهو ظاهر ==

غالباً ، فان كانت الكراهة من الزوج فقط فالطلاق بيده يتخلص

== الآية بناء على ما ذكرته في صفحة (١١٨) حيث تقول : والظاهر من سياق الآيتين أن قوله : (واشهدوا) راجع إلى الطلاق وإلى الرجعة معا — إلى آخر ما ذكرت وكأنك (أنار الله برهائك) لم تعين النظر هنا في الآيات الكريمة كما هي عادتكم من الامعان في غير هذا المقام ، وإلا لما كان يخفى عليك أن السورة الشريفة مسوقة لبيان خصوص الطلاق وأحكامه حتى أنها قد سميت بسورة الطلاق ، وابتدأ الكلام في صدرها بقوله تعالى (اذا طلقتم النساء) ثم ذكر لزوم وقوع الطلاق في صدر العدة أى لا يكون في طهر الواقعة ولا في الحيض ولزوم إحصاء العدة وعدم إخراجهن من البيوت ، ثم استطرد إلى ذكر الرجعة في خلال بيان أحكام الطلاق ، حيث قال عز شأنه : (فاذا بلغن أجلهن فامسكوهن بمعروف) أى إذا أشرفن على الخروج من العدة فامسكوهن بالرجعة أو تركهن على المفارقة ، ثم عاد إلى تنمة أحكام الطلاق فقال : (واشهدوا ذوى عدل منكم) أى في الطلاق الذى سبق الكلام كله لبيان أحكامه ويستعجن عوده الى الرجعة التى لم تذكر الا تبعا واستطرادا ألا ترى لو قال القائل : إذا جاءك العالم وجب عليك احترامه وإكرامه وأن تستقبله ، سواء جاء وحده أو مع خادمه أو رفيقه وينجب المشايمة وحسن الموادعة فإنك لاتفهم من هذا الكلام إلا وجوب المشايمة والموادة للعالم لاله ولخادمه ورفيقه ، وإن تأخرا عنه وهذا امرى حسب القواعد العربية والذوق السليم جلى واضح لم يكن ليخفى عليك وأنت خير من العربى لولا الغفلة (وللغفلات تعرض للارباب) هذا من حيث لفظ الدليل وسياق الآية الكريمة وهناك ما هو أدق واحق بالاعتبار من حيث ==

به منها إذ أراد ، وإن كانت الكراهة منها خاصة كان لها أن تبذل

== الحكمة الشرعية والفلسفة الإسلامية وشموخ مقامها وبعد نظرها في أحكامها .
وهو أن من المعلوم أنه ما من حلال أبغض إلى الله سبحانه من الطلاق ،
ودين الإسلام كما تعلمون — جمعي اجتماعي — لا يرغب في أي نوع من
أنواع الفرقة لا سيما في المائلة والأسرة ، وعلى الأخص في الزيجة بعد
ما أغضى كل منهما إلى الآخر بما أفضى . فالشارع بحكمته العالية يريد تقليل
وقوع الصلاق والفرقة ، فكثر قيوده وشروطه على القاعدة المعروفة من
أن الشيء إذا كثرت قيوده ، عز أو قل وجوده . فاعتبر الشاهدين
المدينين القسبط أولا وللتأخير والاناة ثانيا وعسى إلى أن يحضر الشاهدان
أو يحضر الزوجان أو أحدهما عندهما يحصل الندم ويعودان إلى الالفة كما
أشير إليه بقوله تعالى (لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا) وهذه
حكمة عميقة في اعتبار الشاهدين لا شك أنها ملحوظة للشارع الحكيم
مضافا إلى الفوائد الأخر وهذا كله بعكس قضية الرجوع فإن الشارع يريد
التعجيل به وامل للتأخير آفات فلم يوجب في الرجعة أي شرط من الشروط .
وتصيح عندنا معشر الأمامية — بكل ما دل عليها من قول أو فعل أو إشارة .
ولا يشترط فيها صيغة خاصة كما يشترط في الطلاق كل ذلك تسهيلات لوقوع
هذا الأمر المحبوب للشارع الرحيم بعباده والرغبة الأكيدة في التفهم وعدم
تفرقهم وكيف لا يكفي في الرجعة حتى الإشارة ولمسها ووضع يده عليها
بقصد الرجوع وهي — أي المطلقة الرجعية — عندنا معشر الأمامية لا تزال
زوجة إلى أن تخرج من المدة ولذا ترثه ويرثها وتغسلها وبغسلها وتجب عليه
نفقتها ، ولا يجوز أن يتزوج بأختها وبالخامسة إلى غير ذلك من أحكام الزوجية .==

لزوجهما من المال ما تقتدى به نفسها سواء كان بمقدار ما دفع لهما

== فهل في هذا كله مقنع لك في صحة ما ذهبت إليه الأمامية من عدم وجوب الاشهاد في الرجعة بخلاف الطلاق ؟ ! فان استصوبته حمدنا الله وشكرناك والا فاننا مستعد للنظر في ملاحظاتك وتلقاها بكل ارتياح وما الغرض إلا إصابة الحقيقة واتباع الحق أينما كان . ونبذ التقليد الأجوف والعصبية العمياء أعاذنا الله وإياك منها وسدد خطواتنا عن الخطأ والخطيئات إن شاء الله ونسأله تعالى أن يوفقكم لأمثال هذه الآثار الخالدة والأثرية الالامعة والمآثر الناصعة والباقيات الصالحات خير عند ربك ثوابا وخير أملا ولكم في الختام أسنى تحية وسلام من

محمد الحسين آل كاشف الغطاء

ملاحظة : ومن جملة المسائل التي أجدت فيها البحث والنظر : مسألة بطلان طلاق الحائض ، وقد غربلت حديث ابن عمر بقراب الدقيق ، وهذه الفتوى أيضا مما اتفقت عليها الأمامية وهي بطلان طلاق الحائض إلا في موارد استثنائية معدودة .

هذا هو نص كتاب الأستاذ شيخ الشريعة لم أحذف منه شيئا إلا كلمة خاصة لا علاقة لها بالموضوع وإنما هي عن تفضله بأهداء بعض كتبه إلى . وسأحاول أن أبين وجهة نظري ، وأناقش أستاذي فيما رآه واختاره بما يصل إليه جهدي في عدد قادم إن شاء الله .

أحمد محمد شاكر

القاضي الشرعي

هذا تمام ما نشره فضيلة القاضي في ذلك العدد ثم تعقبه في عدد ١٥٩ وعدد ١٦٠ بمقالين أسهب فيهما بعض الاسهاب مما دل على طول باع ، ==

أو أكثر فيطلقها على ما بذلت وهذا هو الخلع فيقول فلانة طالق على ما بذلت فهي مختلعة ويشترط فيه جميع شرائط الطلاق وإضافة كون الكراهة منها وكونها كراهة شديدة كما يشير إليه قوله تعالى فان خفتم ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به تلك حدود الله فلا تعتدوها ، الآية . وتفسيره في أخبار أهل البيت أن تقول لزوجها : لا أبر لك قسما ولا أقيم حدود الله فيك ولا أغتسل لك من جنابه ولا وطئن فراشك وأدخلن بيتك من تكره ، ومعلوم أن المراد بهذا ظهور الكراهة الشديدة وعدم إمكان الالتئام لا خصوص تلك الألفاظ .

وإن كانت الكراهة منهما معاً فهي المبارأة ويعتبر فيها أيضاً جميع شرائط الطلاق ولا يحل له أن يأخذ منها أكثر مما أعطاهما فيقول لها بارأئك على كذا فأنت طالق والطلاق في الخلع والمبارأة

== وسعة اطلاع واستفراغ وسم في تأييد نظريته وتقوية حجته ، وكتبنا الجواب عنهما وأعرضنا عن ذكر تلك المساجلات هنا خوفاً الاطالة والخروج عن وضع هذه الرسالة ، التي أخذنا على أنفسنا فيها بالايجاز فمن أراد الوقوف عليها فليراجع أعداد مجلة (الرسالة) الغراء يجد في مجموع تلك المراجعات فوائد جمة ، وقواعد لعلمها في الفقه مهمة ، وإلى الحقيقة منتهى القصد .

بائن لا رجوع للزوج فيه نعم لها أن ترجع في البذل فيجوز له
الرجوع حينئذ ما دامت فيه العدة .

الظهار والايلاء واللعان

هي من أسباب تحريم الزوجة أيضاً في الجملة وبشرائط
مخصوصة مذكورة في كتب الفقه — لم نذكرها لندرة وقوعها .

الفرائض والموارث

الارث عبارة عن انتقال مال أو حق من مالكه عند موته
إلى آخر لعلاقة بينهما من نسب أو سبب ، فالحمى القريب وارث ،
والهيت مورث ، والمال موروث ، والاستحقاق إرث ، والنسب
هو تولد شخص من آخر أو تولدهما من ثالث .

والوارث أن عين الله سبحانه حقه في كتابه الكريم بأحد
الكسور التسعة المعروفة فهو ممن يرث بالفرض ، وإلا فيرث
بالقربة ، والفروض المنصوصة في الكتاب الكريم ستة — نصف
وهو للزوج مع عدم الولد وللبنات مع عدمه وللأخت كذلك —
ونصفه وهو الربع للزوج مع الولد وللزوجة مع عدمه ، ونصفه

وهو الثمن للزوجة مع الولد والثلث وهو للأُم مع عدم الوالد
والمتعدد من كلاتها ، وضعفه الثلثان للبنتين فما زاد مع عدم الذكر
المساوي ، والاختين كذلك للأب أو الأبوين ونصفه وهو السدس
لكل واحد من الأبوين مع الولد والأُم مع الحجاب وهم الأخوة
والواحد من كلاتها ذكر أو أنثى ، وما عدا هؤلاء فيرثون
بالقربة للذكر مثل حظ الأنثيين في جميع طبقات الورثة وهي
ثلاث ، الأبوان والأبناء وإن نزلوا ، ثم الأجداد وإن علوا
والأخوة وإن نزلوا ثم الأعمام والأخوال وهم أو الأرحام
وإيس فيهم ذو فرض أصلا .

ثم أن أرباب الفروض إما أن تساوي فرائضهم المال كأبوين
وبنتين « ثلث وثلثين » أو تزيد كأبوين وبنتين وزوج فتعول
الفريضة أي زادت على التركة ربع أو نقصت عنها ربع ، أو تنقص
كماخت وزوجة فنفضل من التركة بعد الفريضة ربع فالأولى مسألة
العول والثانية مسألة التعصيب ، وليس في جميع مسائل الأثر
خلاف يعتد به بين الإمامية وجمهور علماء السنة إلا في هاتين
المسألتين فقد تواتر عند الشيعة عن أئمة أهل البيت سلام الله عليهم ،
إنه لا عول ولا تعصيب وهو أيضاً مذهب جماعة من كبار

الصحابة ، وقد اشتهر عن ابن عباس رضى الله عنه : إن الذى أحصى رمل عاج ليعلم أن الفريضة لا تعول ، وأن الزائد يرد لذوى الفروض على نسبة سهامهم والعصبة بفيها التراب ، فلو اجتمع بنت وأبوان من الأولى وأخ وعم من الثانية والثالثة فلبنت النصف ولكل من الأبوين السدس ، ويفضل سدس من المال يرد عندنا على البنت والأبوين بنسبة سهامهم ، وغيرنا من فقهاء المسلمين يورثونه الأخ والعم وهم العصبة نعم : لا رد عندنا على زوج أو زوجة كما لا نقض عليهما ، أما إذا عالت الفريضة وزادت على المال كالمثال المتقدم فالنقص يدخل على البنت والأخت أو البنات والأخت والأخوات دون الزوج والزوجة وغيرها (والضابطة) إن كل ما أنزله الله من فرض إلى فرض فلا يدخله النقص ومن لم يكن له إلا فرض واحد كان عليه النقص وله الرد أما الأب ففي دخول النقص عليه وعدمه خلاف ، أما جمهور فقهاء المسلمين فيدخلون النقص على الجميع . والامامية على نفي العول والتعصيب أدلة كثيرة من الكتاب والسنة مدونة في مواضعها من الكتب المبسوطة ، وما انفردوا به أيضاً من أحكام المواريث (الحياة) للولد الأكبر فانهم يخصونه بثياب أبيه وملايسه ومصحفه وخاتمه

زائداً على حصته من الميراث على تفاصيل وشروط مذكورة في بابها .

وانفردوا أيضاً بحرمان الزوجة من العقار ورقبة الأرض عينا وقيمة ومن الأشجار والأبنية عينا لا قيمة فتعطى الثمن أو الربع من قيمة تلك الأعيان كل ذلك لأخبار وردت عن أئمتهم سلام الله عليهم والأئمة يروونها عن جدهم رسول الله صلى الله عليه وسلم .

هذه مهمات المسائل الخلافية في الأرض وما عدا ذلك فالخلاف على قلته في بعض المسائل هو كالخلاف بين فقهاء الجمهور أنفسهم ، أو كالخلاف فقهاء الإمامية فيما بينهم .

الوقوف والهبات والصدقات

المال الذي هو ملك لك وتريد أن تخرجه عن ملكيتك . فاما أن يكون اخراجه ليس عن ملكك فقط بل عن مطلق الملكية بمعنى أنك تجعله غير صالح للملكية أصلاً فيكون تحرراً وذلك كالعبد تعتقه فيكون حراً . وكالدار أو الأرض تفكها من الملكية فتجعلها معبداً أو مسجداً أو مشهداً وهذا القسم لا يصلح أن يعود إلى الملكية

أبدا مهما عرضت العوارض واختلفت الطواريء .

وإما أن يكون إخراجه لا عن مطلق الملاكية بل عن ملكك إلى ملك غيرك فقط . وحينئذ فاما أن يكون ذلك بعوض مع التراضي في عقد لفظي أو ما يقوم مقامه — فذلك عقود المعاوضات كالبيع والبيع الوفاي والصالح وأمثالها . وإما أن يكون بغير عوض مالي فان كان بقصد الأجر والمثوبة ولوجه الله فهو الصدقة بالمعنى الأعم فان كان المال مما يبقى مدة معتداً بها وقصد المتصدق بقاء عينه فبس العين وأطلق المنفعة فهذا هو (الوقف) وإن كان المال مما لا يبقى أو لم يشترط المتصدق بقاءه فهو (الصدقة) بالمعنى الأخص ، وإن كان التملك لا بقصد الأجر والمثوبة بل تملك مجاني محض ، فهو (الهبة) فان اشترط فيها مقابلتها بهبة فهي (الهبة المعوضة) كما لو قال وهبتك الثوب بشرط أن تهبني الكتاب فقال قبلت . وهي لازمة لا يجوز لأحدهما الرجوع بهبته إلا إذا تراضيا على التماسخ والتقابل ، وإلا فهي (الهبة الجائزة) ولا يصح شيء من أنواع الهبات إلا بالقبض ويجوز الرجوع في الهبة الجائزة حتى بعد القبض إلا إذا كانت لدى رجم وزوج أو زوجة أو بعد التلف . أما الصدقات فلا يجوز الرجوع في شيء منها بعد القبض

ولا تصح أيضاً إلا بالقبض . وإذا أجرى الواقف صيغة الوقف
وهي قوله : وقفت هذه الدار مثلاً قربة إلى الله تعالى ثم اقبضه
المتولى أو الموقوف عليهم أو قبضه أو بذية الوقف إذا كان قد
جعل التولية لنفسه فينتد لا يجوز الرجوع فيه أصلاً ولا بيعه ولا
رهنه ولا قسمته سواء كان وقف ذرية وهو (الوقف الخاص)
أو وقف جهة وهو (الوقف العام) كالوقف على الفقراء والغرباء
والمدارس وأمثالها ، نعم قد يصح البيع في موارد استثنائية تلجأ
إليها الضرورة المخرجة يجمعها — خراب الوقف خراباً لا ينتفع
به منفعة معتداً بها . أو خوف أن يبلغ خرابه إلى تلك المرتبة . أو
وقوع الخلاف بين أربابه بحيث يخشى أن يؤدي إلى تلف الأموال
أو النفوس أو هتك الأعراض ومع ذلك كله لا يجوز بيع الوقف
بحال من الأحوال ولا قسمته إلا بعد عرض المورد الشخصى على
الحاكم الشرعى وإحاطته بالموضوع من جميع جهاته وصدور حكمه
بالبيع أو القسمة لحصول المسوغ الشرعى وبدون ذلك لا يجوز
وقد تساهل الناس في أمر الوقف وتوسعوا في بيعه وإخراجه عن
الوقفية . توسعاً أخرجهم عن الموازين الشرعية ، والقوانين المرعية
والله من وراء القصد وهو اللطيف الخبير .

القضاء والحكم

لولاية القضاء وتفوذ الحكم في فصل الحكومات بين الناس منزلة رفيعة ومقام منيع . وهي عند الامامية شجن من دوحه النبوة والامامة ومرتبة من الرياسة العامة ، وخلافة الله في الأرضين (ياد اود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالعدل) (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما) كيف لا والقضاء والحكام أمناء الله على النواميس الثلاثة النفوس والأعراض والأموال ولذا كان خطره عظيما وعثرته لا تقال . وفي الأحاديث من تهويل أمره ما تخف عنده الجبال مثل قوله (ع) القاضي على شفير جهنم ، ولسان القاضي بين جمرتين من نار ، يا شريح قد جلست مجلساً لا يجلسه إلا نبي أو وصي بنى أو شقى ، — وفي الحديث النبوى : من جعل قاضياً فقد ذبح بغير سكين ، إلى كثير من نظائرها والحكم الذى يستخرجه الفقيه ويستنبطه من الأدلة إن كان على موضوع كلى فهو (الفتوى) مثل أن مال الغير لا يجوز التصرف فيه إلا باذن مالكه ، وإن وطأ الزوجة حلال

ووطاً الأجنبية حرام . . . وإن كان على موضوع جزئى فهو
(القضاء والحكومة) مثل أن هذه زوجة وتلك أجنبية وهذا
مال زيد .

وكل منهما من وظائف المجتهد العادل الحائز منصب النيابة
العامة عن الامام سوى أن القضاء الذى هو فى الحقيقة عبارة عن
تشخيص الموضوعات — مع المرافعة والخصومة أو بدونها كالحكم
بالهلال والوقف والنسب ونحوها — يحتاج إلى لطف قريحة وقوة
حدس وعبقريّة ذكاء وحدة ذهن ، أكثر مما تحتاجه الفتوى
واستنباط الأحكام الكلية بكثير ، ولو تصدى له غير الحائز لتلك
الصفات كان ضرره أكبر من نفعه وخطأه أكثر من صوابه أما
تصدى غير المجتهد العادل الذى له أهلية الفتوى فهو عندنا معشر
الامامية من أعظم المحرمات وأفظع الكبائر بل هو على حد الكفر
بالله العظيم بل رأينا أعظم علماء الامامية من أساتيدنا الأعلام
يتورعون من الحكم ويفصلون الحكومات غالباً بالصالح ونحن
لا نزال غالباً على هذا الوتيرة اقتداء بسلفنا الصالح .

ثم أن أمهات أسباب الحكم والخصومات والحقوق ثلاثة :
الاقرار — البينة — اليمين — والبينة هى الشاهدان العادلان وإذا

تعارضت البيئتان أو البيئات بخلاف عظيم في تقديم بيئة الداخل والخارج أو الرجوع إلى المرجحات وقد أفرد الكثير من فقهاءنا للقضاء مؤلفات مستقلة في غاية البسط والاحاطة سوى ما دونوه في الكتب المشتملة على تمام أبواب الفقه ولا يسعنا بأن نأتى بأقل قليل منه فضلاً عن الكثير .

وإذا حكم الحاكم الجامع للشرائط المتقدمة فالراد عليه والمتخلف عن اتباع حكمه راد على الله تعالى ولا يجوز لغيره بعد حكمه ان ينظر في تلك الدعوى نعم : له هو أن يعيد النظر فيها بنفسه فإذا تبين له الخلل نقض حكمه بالضرورة . . .

الصيد والذباحة

الأصل في الحيوان مطلقاً عند الامامية حرمة أكله ونجاسته بالموت إذا كانت له عروق يشخب دمها عند القطع وهو المعبر عنه عند الفقهاء بذي النفس السائلة ثم أن الحيوان قسيمان — نجس العين ذاتا وهو ما لا يمكن أن يطهر أبداً كالكلب والخنزير وطاهر العين وهو ما عدا ذلك ، والأول لا تفارقه النجاسة وحرمة الأكل حياً وميتاً مذكى أو غير مذكى — والثاني إذا مات بغير الذكاة

الشرعية فهو نجس العين حرام الأكل مطلقاً طيراً كان أو غيره
وحشياً أو أهلياً ذا نفس أو غير ذي نفس ، أما إذا مات (بالتذكية)
فهو طاهر العين مطلقاً كما كان في حياته ، ثم إن كان من السباع أو
الوحوش فهو حرام الأكل وإن كان طاهراً ، وإلا فهو حلال .
وتذكية ذي النفس تحصل شرعاً بأمرين (الأول) الصيد ولا
يحل منه إلا ما كان بأحد أمرين الكلب المعلم الذى ينزجر إذا زجر
ويأتمر إذا أمر ولا يعتاداً كل صيده ويكون المرسل مسلماً ويسمى
عند إرساله ، ولا يغيب عن عين مرسله ، أو السهم ويدخل فيه
السيف والرمح والمعراض إذا خرق وكل نصل من حديد بل حتى
المنذقية إذا خرقت من حديد كانت أو غيره ويلزم أو يكون الراس
مسلماً وأن يسمى فلو قتل الكلب أو السهم صيداً ومات حل أكله
ولو أدركه حياً ذكاه ولا يحمل بباقي آلات الصيد كالقهود والحبال
وغيرها نعم لو أدركه حياً ذكاه .

(الثانى) من أسباب التذكية — الذباجة الشرعية ويشترط
عندنا فى الذابح الاسلام أو ما بحكمه كولد أو لقيطه ، وأن يكون
الذبح بالحديد مع القدرة ومع الضرورة بكل ما يفرى الأوداج
وأن يسمى ويستقبل وأن يفرى الأوداج الأربعة — المرى

والودجين والخلقوم ، ويكفى في الابل نحرها عوض الذبح ولو
تعذر ذبح الحيوان ونحوه كالتردى والمستعصى يجوز أخذه بالسيف
ونحره مما يقتل فان مات حل وإلا ذكاه أما ما لا نفس له فلا يحل
شيء منه إذ حيوان البحر لا يحل منه إلا ما كان له فلس كالسمك
« ظريفة »

قال محمد بن النعمان الأحول مؤمن الطاق دخلت على أبي حنيفة
فوجدت لديه كتباً كثيرة حالت بيني وبينه فقال لي أترى هذه
الكتب قلت نعم قال كل هذه الكتب في أحكام الطلاق فقلت له
قد أغنانا الله سبحانه عن جميع كتبك هذه بآية واحدة في كتابه :
يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وأحصوا العدة .
فقال لي هل سألت صاحبك (جعفر بن محمد) عن بقرة خرجت
من البحر هل يحل أكلها فقلت نعم ، قال لي كل ما له فلس فكله جملاً
كان أو بقرة وكل ما لا فلس له لا يحل أكله وذكاة السمك عندنا
موته خارج الماء .

الأطعمة والأشربة

والمحلل والمحرم منها

أنواع الحيوان ثلاثة ، حيوان الأرض ، حيوان الماء ،

حيوان الهواء ، وقد عرفت أنه لا يحل من حيوان البحر إلا السمك
وبيضه تابع له ، ولا يحل من حيوان الأرض إلا الغنم الأهلية ،
وبقر الوحش ، وكبش الجبل والحير والغزلان واليحمير ويحل
الخيل والبغال والحير على كراهة ، ويحرم الجلال منها وهو ما يتغذى
بالعذرة ويظهر بالاستبراء ويحل ، ويحرم كل ذى ناب كالسباع
والذئاب وتحرم الحشرات مطلقاً كالخنافس والديدان والحيات
ونحوها ، أما حيوان الهواء وهى الطيور فيحرم منها سباع الطير
كالصقر والبازى ونحوها مطلقاً ، أما ما عداها فقد جعل الشارع
لما يحل أكله منها ثلاث علامات فى ثلاث حالات : فان كان طائراً
فى الجوف فما كان رقيقه أكثر من صفيقه فهو حلال وإلا فلا ،
وإن كان على الأرض فان كان له صيصية وهى ما يكون كالأصبع
الزائد فهو حلال وإلا فلا ، وإن كان مذبحاً فان كانت له حوصلة
أو قانصة فهو حلال وإلا فلا فالخفاش والطاووس والزناير
والنحل ونحوها كلها محرمة ، أما الغرباب فما يأكل الجيف محرم
وما يأكل النبات حلال .

أما المحرم من المشروب والمأكول غير الحيوان فيمكن ضبطه
ضمن قواعد كلية (١) كل مغصوب حرام (٢) كل نجس حرام

(٣) كل مضر حرام (٤) كل خبيث حرام ، وأعظم المحرمات من المائعات البول وأعظم منه الخمر واخواتها من النيدز والفقاع والعصير إذا غلا ولم يذهب ثلثاه ، ولحرمة الخمر ونجاستها عند الامامية من الغلظة والشدة ما ليس عند فرقة من المسلمين ، فقد ورد في التحذير منها عن أئمتهم سلام الله عليهم أحاديث هائلة ، وزواج دامة تشيب لها النواصي ، ويرتجف منها أجراً الناس على المعاصي وتكررت منهم لعنة الله على عاصرها وجايبها ، وبايعها وشاريها وتعرف في شرعنا بأب الخبائث .

وفي بعض أحاديث أهل البيت عليهم السلام ما يظهر منه حرمة الجلوس على مائدة وضع فيها قدح خمر ولعل السر ، شدة الحذر والتحرز من أن يتطاير بخار منها يمس الطعام فيفسده أو يدخل في جوف الأكل ذرة من جراثيمها الخبيثة ، وموادها المماسة ولو بعد حين وقد اهتمدى العلم الحديث بعد الجرد والجهود في تحليلها الكيماوي وتمحيصها الطبي إلى مضارها التي أنبأ عنها الاسلام قبل ثلاثة عشر قرناً بدون كلفة ولا عناء فخرموا على أنفسهم ما لم يحرمه دينهم ولم تمنعه شريعتهم ، فله شريعة الاسلام ما أشرفها وأنبلها ، وأدقها وأجلها ، وأفضلها وأكملها وخسرت صفقة المسلمين الذين أضاعوها

فضاعوا ، واستهانوا بها فهانوا ، وعسى أن يحدث الله بعد ذلك
أمراً هذا يحمل القول في أمهات الحلال والحرام من الماء كحول
والمشروب وهناك بنات وفروع كثيرة لا يتسع لشرحها صدر
هذه الرسالة الوجيزة ،

الحدود

عقوبات عاجلة على جنائيات خاصة الفرض منها حفظ نظام
الاجتماع وقطع دابر الشر عن البشر .

حد الزنا

كل بالغ عاقل وطأ امرأة لا يحل له وطأها شرعاً علماً عامداً
وجوب على ولي الأمر أن يحد بمائة جلدة ثم بالرجم بالحجارة إن
كان محصناً أى عنده من الحلال ما يسد حاجته وإن لم يكن محصناً
فبالجلد وحده ويخلق رأسه وينفى عن البلد سنة — ثم إن كانت
هى راضية حدث أيضاً بهما إن كانت محصنة وإلا فبالجلد وحده
وإذا زنى باحدى محارمه النسبية أو الرضاعية أو بامرأة أبيه أو بمسلمة
وهو ذمى ، أو أكره امرأة على الزنا بها ، كان حده القتل

ويثبت الزنا بأقراره أربع مرات أو بأربعة شهود عدول .
أو ثلاثة رجال وامرأتين — ولو شهد رجلان وأربع نسوة ثبت
الجلد دون الرجم ، ولا يثبت بأقل من ذلك ولو شهد ثلاثة أو اثنان
حدوا حد القذف ويشترط اتفاق شهادتهم من كل وجه والمشاهدة
عيانا ولو أقر بموجب الرجم ثم أنكر سقط ، ولو أقر ثم تاب
تخير الامام ولو تاب بعد البيعة لم يسقط ولو زنى ثانيا بعد الحدين
قتل ولا تحمد الحامل حتى تضع ، ولا المريضة حتى يبرأ

حد اللواط والسحق

لا شيء من المصاعى والكبائر أفظع حداً وأشد عقوبة من هذه
الفاحشة والفعلة الخبيثة ، حتى أن التعذيب بالإحراق بالنار لا يجوز
بحال من الأحوال إلا فى هذا المقام ، وحد اللائط أحد أمور
يتخير لى الأمر فيها القتل أو الرجم أو القاءه من شاهق تتكسر
عظامه أو إحراقه بالنار . ويقتل المفعول به أيضا إن كان بالغاً
مختاراً وإن كان صغيراً عزر ويثبت اللواط بما ثبت به الزنا وكذا
السحق وتجلد كل من الفاعلة والمفعولة مئة جلدة ولا يعبد الرجم
مع الإحصان ويجلد (القواد) خمسة وسبعين جلدة ويحلق رأسه
ويشعر وينفى ويثبت بشاهدين عدلين بالإقرار مرتين .

حد القذف

يجب على المكلف إذا قذف المسلم البالغ العاقل الحر بما فيه حد كالزنا واللواط أو شرب الخمر أن يحّد بثمانين جلدة ويسقط ذلك بالبينة المصدقة أو يصدقه المقذوف ويثبت بشهادة العدلين أو الإقرار مرتين ، ولو واجهه بما يكره كالفسق والفاجر والأجذم والأبرص وليست فيه كان حكمه التعزير ، ومن ادعى النبوة أو سب النبي أو أحد الأئمة سلام الله عليهم فحكمه القتل .

حد المسكر

من شرب خمراً أو فقاها أو عصيراً قبل ذهاب ثلثيه أو أى نوع من المسكرات من أنواعه الحديثة أو القديمة عالماً عامداً بالغاً وجب أن يحّد ثمانين جلدة عارياً على ظهره وكتفه ولو تكرر الجلد ولم يرتدع قتل في الرابعة ولو شربها مستحلاً فهو مرتد يجب قتله وبائع الخمر يستتاب فإن تاب فيها وإلا قتل .

حد السرقة

إذا سرق الرجل البالغ العاقل من الخرز وهو المصون بقفل أو صندوق أو نحو ذلك ما قيمته ربع مثقال من الذهب الخالص وجب بعد المرافعة عند الحاكم والشبوت بالاقرار مرتين أو البينة ، أن تقطع أصابعه الأربع من يده اليمنى فإن عاد بعد الحد قطعت رجله اليسرى من وسط القدم فإن عاد ثالثاً جلد في السجن فإن سرق فيه قتل ، ولو تكررت قبل الحد كفى حد واحد ، والطفل والمجنون يعزران ، والسارق يغرم ما سرق مطلقاً ، ويكفى في الغرامة الاقرار مرة وشهادة العدل الواحد مع اليمين والوالد لا يقطع بسرقة مال ولده ، والوالد يقطع .

حد المحارب

كل من شمر سلاحاً في بلد أو بر أو بحر للاخافة والسلب والنهب وجب على ولي الأمر حده مخيراً بين قتله ، وصلبه ، وقطعه من خلاف بقطع اليد اليمنى والرجل اليسرى أو نفيه من الأرض — وفي الآية الشريفة : إنما جزاء الذين يحاربون إلى آخرها وإذا نفى

إلى بلد كُتب بالمتع من مواكته ومعاملته ومجالسته إلى أن يتوب
والله الذي يهجم على الدار محارب فإن قتل قدمه هدر، ومن
كابر امرأة على عرضها أو غلاماً فلهما دفعه فإن قتلاه قدمه هدر،
ويعزّر المختلس والمختال وشاهد الزور بما يراه الحاكم من العقوبة
التي يرتدع بها هو وغيره .

حدود مختلفة

من وطأ بهيمة وجب تعزيره فإذا كان بالغاً وتكرر منه ذلك
قتل في الرابعة ، ثم إن كانت مأكولة اللحم حرم لحمها ولحم نسلها
بعد الوطء وتذبح وتحرق ويغرم قيمتها لصاحبها ، ولو اشتبهت
أخرجت بالقرعة ، ولو كانت غير معدة للأكل كالخيل ونحوها
بيعت في بلد آخر ويتصدق بثمنها ويغرم لصاحبها قيمتها إن لم
تكن له ، ويثبت بشهادة العدلين أو الإقرار مرتين ، ومن زنى
بميتة فهو كمن زنى بحية ، وتغلظ العقوبة هنا ، ولو كانت زوجته
أو مملوكة عزر ويثبت بأربعة كالزنا بالحي وكذا اللواط ،
ومن استمنى بيده عزر والانسان أن يدفع عن نفسه وحرمة
وماله ما استطاع بالأسهل فإن لم يندفع فبالأصعب متدرجاً ومن

اطلع على دار قوم فزجروه فلم ينزجر فرموه بحجارة أو نحوها
فقضت عليه قدمه هدر .

القصاص والديات

قتل النفس المحترمة من أعظم الكبائر ، وهو الفساد الكبير في
الأرض ، ومن قتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها ، وكذا
الجنابة على طرف ثم أن الجنابة مطلقاً على نفس أو طرف إما
عمد ، أو شبهة العمد ، أو خطأ محض ، والعمد واضح ، وشبهة العمد
أن يكون عامداً في فعله مخطئاً في قصده كمن قصد الفعل ولم يقصد
القتل فقتل اتفاقاً فلو ضربه بما لا يقتل غالباً للتأديب فمات ، أو
سقاءه دواء فقضى عليه فهو من شبهة العمد ، وإما الخطأ المحض فهو
ما لم يقصد فيه القتل ولا الفعل كن رمى طائراً فأصاب إنساناً ، أو
رفع بندقيته فثارت وقتلت رجلاً ، ومن أوضح أنواعه فعل النائم
أو الساهي الذي لا قصد له أصلاً وفعل المجنون والصبي غير المميز
بل والمميز لأن عمده الصبي خطأ شرعاً ولو قصد رجلاً فأصاب آخر
وكلاهما محقون الدم فهو عمد محض ، أما لو كان القصد إلى غير المحقون
فأصاب المحقون فهو من شبهة العمد ، ولا فرق في جميع ذلك بين
المباشرة والتسبيب إذا أثر في انتساب الفعل إليه كما لا فرق في

الانفراد والاشتراك . ولا قصاص إلا في العمد المحض أما الخطأ
وشبيهه العمد ففيه الدية ويشترط في القصاص بلوغ الجاني وعقله
فلا يقاد الصبي وإن بلغ عشرين لا بصبي ولا ببالغ ولا المجنون وإن
كان إدوارياً إذا جنى حال جنونه لا بعقل ولا بمجنون فإن عمدتهما
خطأ فيه الدية على العاقلة ، أما المجنى عليه فالأقوى اشتراط البلوغ
والعقل فيه أيضاً فلو قتل البالغ صديقاً فالدية — وقيل يقاد به وكذا
المجنون ويشترط اختياره إن كان في طرف ، أما في النفس فلا
أثر للاكراه إذ لا تقيّة في الدماء فلو أكره على القتل قتل ويحبس المسكره
حتى يموت وأن يكون المجنى عليه معصوم النفس فلو كان مما أباح
الشارع دمه فلا قصاص وأن لا يكون الجاني اباً أو جداً وإن
علا فإنه لا يقاد الأب أو الجد بالولد بل عليهما الدية لباقي الورثة
ولا يقاد المسلم بمسلم كما لا يقاد الحر إلا بالحر ويقاد الحر بالحرّة
ويرد وليها على أهله نصف دية لأن دية ضعف ديتها وتقاد الحرّة
بالحر ولا يدفع أهلها شيئاً لأن الجاني لا يجنى بأكثر من نفسه .
ودية الحر المسلم مائة من الإبل أو مائتان من البقر أو ألف
شاة أو مائتا حلة كل حلة ثوبان أو ألف دينار خمسمائة ليرة
عثمانية فاذا رضى أولياء الدم بها سقط القصاص ووجب دفعها

اليهم في مدة سنة وفي شبه العمدة تتعين الدية وتستوفي مدة سنتين وكذلك في الخطأ ولكن في ثلاث سنوات كل سنة ثلث . وجناية الطرف كقطع يده أو رجله أو فقاً عينه وما أشبه ذلك إن كانت عمداً فالقصاص « العين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن والجروح قصاص » . وإن كانت خطأ أو شبهه فلكل واحد من الأعضاء إما الدية أو نصفها أو أقل من النصف وكل مفرد في الإنسان كالأنف والذكر ففيه تمام الدية وكل مثني كالعينين واليدين والرجلين ففي واحد النصف وفي كليهما تمام الدية في شبه العمدة على الجاني ، وفي الخطأ على العاقلة ، والتفاصيل موكولة إلى الموسوعات كما أننا لم نذكر كثيراً من كتب الفقه وأبوابه كالبيع مثل السلف والصرف وبيع الثمار وبيع الحيوان ومثل الإجارة والرهن والعارية والوديعة ، والمزارعة والمساقاة والمسا بقة والضمان والحوالة والكفالة والاقرار والكفارات وكثير من أمثالها .

ولم يكن الغرض هنا إلا الإشارة واللمحة ، والنموذج والنفحة وما ذكرناه في هذه الوجيزة هو رؤوس عناوين من عقائد الإمامية وفقهها ، وهو أصغر صورة مصغرة تحكي عن معتقداتها ومناهجها ، في فروعها وأصولها ، وقواعدها وأدلتها وثقافتها عقولها ومداركها ،

وسعة علومها ومعارفها .

فيا علماء الدين ! ويا رجال المسلمين ! ! هل رأيتم فيما ذكرناه
عن هذه الطائفة ما يوجب هدم الاسلام ؟ أو ما هو مأخوذ من
اليهودية والنصرانية ؟ أو المجوسية والزرادشية ؟

وهل في شيء من تلك المباحث ما فيه شذوذ عن أصل قواعد
الاسلام ، وخروج عن منطقة الكتاب والسنة ؟ ليحكم المنصفون
منكم والعارفون ، ولا يرتدع عن افكهم الجاهلون .

وعسى أن يجمع الله الشمل ، ويلم الشعث ، وتزول الوحشة ،
ويتحد الاخوان ، تحت راية القرآن ، ويعيدوا مجدهم الغابر ، وعزمهم
الدائر ، وانهم لن ينالوا ذلك ولن يبلغوا العز والحياة ، حتى يميئوا
بينهم النزاعات المذهبية ، والنزعات الطائفية ، ولا زلت أقول : يلزم
أن تكون جميع المذاهب عندنا محترمة ونحن فوق المذاهب ، نعم
وفوق ذلك كله ما هو البذرة والنواة لحياة الأمم ، هو أن يخلص
كل لأخيه المودة ويبادله المحبة ، ويشاركه في المنفعة ، فيتفعه ويتفع
به ، ولا يستبد ويستأثر عليه فيحب لأخيه ما يحبه لنفسه ، جداً
وحقيقة ، لا مخادعة ومخاتلة .

وتحقق هذه السجايا بحقائقها وان أوشك أن يعد ضرباً من

الخيال ، أو نوعاً من المحال ، ولكن ليس هو على الله بعزير ولا يأس
من روح الله ، وأن يبعث في هذه الأمة البائسة من لدنه روحاً جديدة
فتحيا بعد الموت ، وتبصر بعد العمى ، وتصحو بعد السكرة إن شاء الله .

خاتمة

ما يشنع به الناس على الشيعة ويزدري به عليهم أيضاً (أمران)
(الأول) قولهم (بالبداء) تخيلاً من المشنعةين أن البدأ الذي تقول
به الشيعة هو عبارة عن أن يظهر ويبدو لله عز شأنه أمر لم يكن عالماً
به ، وهل هذا إلا الجهل الشنيع والكفر الفظيع ، لا ستلزامه الجهل
على الله تعالى وأنه محل للحوادث والتغيرات فيخرج من حظيرة
الوجوب إلى مكانة الامكان وحاشا (الامامية) بل وسائر فرق
الاسلام من هذه المقالة التي هي عين الجهالة بل الضلالة ، اللهم إلا ما
ينسب الى بعض المجسمة من المقالات التي هي أشبه بالخرافات منها
بالديانات حتى قال بعضهم فيما نسب اليه : اعفوني عن الفرج واللاحية
واسألوني عما شئتم .

أما البداء الذي تقول به الشيعة والذي هو من أسرار آل محمد
(ص) وغامض علومهم حتى ورد في أخبارهم الشريفة : إنه ما عبد

الله بشيء مثل القول بالبداء . وإنه ما عرف الله حق معرفته من
لم يعرفه بالبداء — إلى كثير من أمثال ذلك — فهو عبارة عن
إظهار الله جل شأنه أمراً يرسم في الواح المحو والاثبات وربما
يطلع عليه بعض الملائكة المقربين أو أحد الأنبياء والمرسلين فيخبر
الملك به النبي والنبي يخبر به أمته ثم يقع بعد ذلك خلافه لأنه جل
شأنه محاه وأوجد في الخارج غيره وكل ذلك كان جملة عظمته يعلمه
حق العلم ولكن في علمه المخزون المصون الذي لم يطلع عليه لا ملك
مقرب ولا نبي مرسل ولا ولي ممتحن ، وهذا المقام من العلم هو
المعبر عنه في القرآن الكريم (بأم الكتاب) المشار إليه وإلى المقام
الأول بقوله تعالى (يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب)
ولا يتوهم الضعيف أن هذا الاخفاء والابداء يكون من قبيل
الاغراء بالجهل وبيان خلاف الواقع فان في ذلك حكماً ومصالح
تقصر عنها العقول وتقف عندها الابواب (وبالجملة) فالبداء —
في عالم التكوين — كالنسخ في عالم التشريع . فكما أن لنسخ الحكم
وتبديله بحكم آخر مصالح وأسراراً بعضها غامض وبعضها ظاهر
فكذلك في الاخفاء والابداء في عالم التكوين — على أن قسماً
من البداء يكون من اطلاع النفوس المتصلة بالملائكة الأعلى على الشيء

وعدم اطلاعها على شرطه أو مانعه (مثلاً) اطلع عيسى (ع) أن العروس يموت ليلة زفافه ولكن لم يطلع على أن ذلك مشروط بعدم صدقة أهله فاتفق أن أمه تصدقت عنه وكان عيسى (ع) أخبر بموته ليلة عرسه فلم يمت وسئل عن ذلك فقال لعلكم تصدقتم عنه والصدقة قد تدفع البلاء المبرم .

وهكذا نظائرها وقد تكون الفائدة الامتحان وتوطين النفس كما في قضية أمر ابراهيم بن جح اسماعيل ، ولولا البداء لم يكن وجه للصدقة ولا للدعاء ولا للشفاعة ولا لبكاء الأنبياء والأولياء وشدة خوفهم وحذرهم من الله مع أنهم لم يخالفوه طرفة عين . وإنما خوفهم من ذلك العلم المصون المخزون الذي لم يطلع عليه أحد ومنه يكون البداء وقد بسطنا بعض الكلام في البداء واضرابه من القضاء والقدر ولوح المحو والاثبات في الجزء الأول من كتابنا (الدين والاسلام) فراجع إذا شئت .

(الثاني) من الأمور التي يشنع بها بعض الناس على الشيعة ويزدري عليهم بها — قولهم (بالتقية) جهلاً منهم أيضاً بنمناها وبموقعها وحقيقة مغزاها ولو تثبتوا في الأمر وثرثثوا في الحكم وصبروا وتبصروا لعرفوا أن التقية التي تقول بها الشيعة لا تختص

بهم ولم يفهموا بها بل هو أمر من ضرورة العقول وعليه جملة
الطباع وغرائز البشر وشريعة الاسلام في أسس أحكامها
وجوهريات مشروعاتها تماشى العقل والعلم جنباً إلى جنب ، وكتفاً
إلى كتف ، رائدها العلم وقائدها العقل ولا تنفك عنهما قيد شعرة
ومن ضرورة العقول وغرائز النفوس أن كل إنسان مجبول على
الدفاع عن نفسه والمحافظة على حياته وهي أعز الأشياء عليه وأحبها
إليه نعم قد يهون بذلها في سبيل الشرف وحفظ الكرامة وصيانة
الحق ومهانة الباطل — أما في غير أمثال هذه المقاصد الشريفة
والغايات المقدسة فالتغريب بها وإلقاؤها في مظان الهلكة وهو اطن
الخطر — سفه وسفاهة لا يرتضيها عقل ولا شرع وقد أجازت
شريعة الاسلام المقدسة للمسلم في موطن الخوف على نفسه أو
عرضه إخفاء الحق والعمل به سراً ريثما تنتصر دولة الحق وتغلب
على الباطل كما أشار إليه جل شأنه بقوله الا أن تتقوا منهم تقاة
وقوله : الا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان . وقصة عمار وأبويه
وتعذيب المشركين لهم ولجماعة من الصحابة وحملهم لهم على الشرك
وإظهارهم الكفر مشهورة .

والعمل بالتقية له أحكامه الثلاثة : فتارة يجب كما إذا كان تركها

يستوجب تلف النفس من غير فائدة وأخرى يكون رخصة كما لو كان في تركها والتظاهر بالحق نوع تقوية له فله أن يضحى بنفسه وله أن يحتفظ عليها — وثالثة يحرم العمل بها كما لو كان ذلك موجبا لرواج الباطل ، وإضلال الخلق وإحياء الظلم والجور ومن هنا تنصاع لك شمس الحقيقة ضاحية ، وتعرف أن اللوم والتعير بالتقية (إن كانت تستحق اللوم والتعير) . ليس على الشيعة بل على من سلبهم موهبة الحرية ، وألجأهم إلى العمل بالتقية .

تغلب معاوية على الأمة وابتزها الأمرة عليها بنير رضا منها و صار يتلاعب بالشريعة الإسلامية حسب أهوائه ، وجعل يتبع شيعة على ويقتلهم تحت كل حجر ويأخذ على الظنة والتهمة ، وسارت على طريقته العوجاء وسياسته الخرقاء الدولة المروانية ثم جاءت العباسية فزادت على ذلك بنفثات فاضطرت الشيعة إلى كتمان أمرها تارة والتظاهر به أخرى ، زنة ما تقتضيه مناصرة الحق ومكافحة الضلال ، وما يحصل به إتمام الحاجة وكى لا تعصى سبل الحق بتانا عن الخلق .

ولذا نجد الكثير من رجالات الشيعة وعظمائهم سحقوا التقية تحت أقدامهم وقدموا هياكلهم المقدسة قرابين للحق على مشائخ

البغى ، وأضاحى فى مجازر الجور والغنى . أهل استحضرت ذا كرتك
شهداء (مرج عذراء) ؟ (قرية من قرى الشام) وهم أربعة عشر
من رجال الشيعة ورئيسهم ذلك الصحابي الذى انهكه الورع والعبادة
(حجر بن عدى الكندى) الذى كان من القادة فى فتح الشام
قتلهم معاوية صبراً ثم صار يقول : ما قتل أحد إلا وأنا أعرف
فما قتلته خلا حجر فاني لا أعرف بأى ذنب قتلته ، نعم : انا اعرف
معاوية بذنب حجر — ذنبه ترك العمل بالتقية ، وغرضه إعلان
ضلال بنى أمية ومقدار علاقتهم من الدين وهل تذكرت الصحابي
الجليل (عمرو بن الحلق الخزاعي) وعبد الرحمن بن حسان العنزي
الذى دفنه زياد فى (قس الناطف) حياً ؟ أترك تذكرت — ميثم
التمار ورشيد الهجرى — وعبد الله بن يقطر — الذين شنقهم ابن
زياد فى كناسة الكوفة — هؤلاء والمئات من أمثالهم هانت عليهم
نفوسهم العزيزة فى سبيل الحق ونطحوا صخرة الباطل وما تهشمت
رؤوسهم حتى هشموها وما عرفوا أين زرع التقية وأين واديتها ،
بل وجدوا العمل بها حراماً عليهم ، ولو سكتوا وعملوا بالتقية ،
لضاعت البقية من الحق وأصبح دين الاسلام دين معاوية ويزيد
وزياد وابن زياد ، دين المسكرين الغدر دين النفاق دين الخداع

— دين كل رذيلة — وأين هذا من دين الاسلام الذى هو دين كل فضيلة ، أولئك ضحايا الاسلام وقرابين الحق ولا يغيب عنك ذكر « الحسين » وأصحابه سلام الله عليهم الذى هم سادة الشهداء ، وقادة أهل الأباء .

نعم هؤلاء وجدوا العمل بالتقية حراماً عليهم ، وقد يجد غيرهم العمل بها واجباً ويجد الآخرون العمل بها رخصة وجوازاً ، حسب اختلاف المقامات وخصوصيات الموارد . يخطر على بال من بعض الرويات أن مسيئة الكذاب ظفر برجلين من المسلمين فقال لهما : إشهدوا أنى رسول الله ، وأن محمداً رسول الله ، فقال أحدهما : أشهد أن محمداً رسول الله وأنتك مسيئة الكذاب فقتله ، وشهد الآخر بما أراد منه فأطلقه ، ولما بلغ خبرهما إلى النبي صلى الله عليه وسلم : قال أما الأول فقد تسجل الروح إلى الجنة ، وأما الآخر فقد أخذ بالرخصة ونكل أجره .

فيا أيها المسلمون لا تحوجوا إخوانكم إلى العمل بالتقية وتعيروهم بها .

ونسأله تعالى أن يختم لنا ولكم بالحسن ويجمع كلمتنا على الحق والهدى إن شاء الله — والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

آراء المستشرقين وعلماء الغرب*

في كتاب أصل الشيعة وأصولها

كان لنشر كتاب (أصل الشيعة وأصولها) لعلامة العصر الوحيد -
وحجة الاسلام الكبير مولانا الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء -
أدامه الله صدى عظيمًا ليس في المشرق فقط بل وفي الغرب أيضًا .
فقد انتهت كتب العلماء المستشرقين في هذا الكتاب الجليل على
ناشره السيد الحسيني ووقفنا على قسم من هذه الكتب فوددنا نشر
الفقرات المتعلقة بالكتاب المذكور على صفحات (الاعتدال)
ليقف المسلمون على آراء الجهابذة حول ما ينشره علامة العصر
كاشف الغطاء .

١ - قال اغناطيوس كراتشكوفسكي في لينين غراد (روسيا)
إن كتاب (أصل الشيعة) من الكتب القيمة المعتبرة . التي لا يستغنى

* كلمة مجلة (الاعتدال) الخراء في عددها الرابع من سنتها الأولى .

عنها . وسأقرأه مقابلا على كتاب فجر الاسلام الذى حصلت عليه
فى السنة الماضية .

٢ — وقال يوسف شخت فى كونيكوسوج (المانيا) — : لما
رجعنا قبل بضعة أيام من سفر هذه السنة وجدنا كتاب (أصل
الشيعة وأصولها) فأشكر سيادتكم وحضرة الشيخ العلامة محمد
الحسين آل كاشف الغطاء من صميم قلبى وانى أطلعت عليه واستفدت
منه علما ، وسأنبه الطابة اليه لينتفعوا به فمن أحق بالتعليم من
صاحب العلم .

٣ — وقال الدكتور هـ . ريترفى (استامبول) : طلعت كتاب
(أصل الشيعة وأصولها) الذى تفضلتم بإرساله إلى فوجده ته تحفة
من التحف التى لا تشمن . وإنى أشكر العلامة مؤلفه الجليل المقام
على هذه الخدمة التى يسديها وسأنبه كافة المستشرقين إلى لزوم اقتنائه .
٤ — وقال سالم الكرنكوى فى كلية برن (المانيا) : — أشكركم
كل الشكر على هميتكم الجميلة فى إرسال كتاب (أصل الشيعة) فقد
قرأته بامعان فوجده يشفى الغليل لمن أراد حصول معرفة صحيحة
عن اعتقاد الشيعة ، وأنا أقول فى تهذيب ما قاله المؤلف العلامة انى
وجده ته أوضح إيجازا ما لا يعرف إلا بتناول الكتب الضخام ،
ومع هذا هل يمكن فى أزماننا هذه اتباع كل ما كان من عقيدة فى سالف

الأزمان مع الترقى التمدنى ، ولو عاش رسول الله صلى الله عليه وسلم في زماننا هذا . إنه رخص في أشياء كانت غير حلال في القديم . مثلاً أن المؤلف نفسه رخص في أخذ تصوير شمسي لنفسه ولرصفائه وهو غير حلال حسب عقيدة القدماء وآثار الأئمة (ع) ولكن ليس شأنى أن أقول شيئاً في هذا وما أشبهه إذ المؤلف العلامة إنما أراد توضيح أصول عقائد الشيعة كما هي منذ أوائل الاسلام . فقد بينها أحسن بيان وسأنصح المستشرقين في هذه البلاد أن يشتروا الكتاب المذكور ليوسع علمهم .

(الاعتدال) لقد أطلعنا سماحة العلامة آل كاشف الغطاء على كلمة سالم الكرنكوى وما يقوله عن التصوير في الشريعة الاسلامية فقال : — (إن التصوير المحرم في شريعة الاسلام هو صنع الصور المجسمة من ذوات الأرواح وعملها باليد أما التصوير الشمسي ونحوه فالأدلة الشرعية الدالة على حرمة التصوير غير شاملة ولا ناظرة إليه وهو باق على أصل الإباحة . ودين الاسلام واسع الأكفاف رحيب الصدر يمشى كل مدنية صحيحة ولا يختلف قديمه وحديثه .

ونشر في (الاعتدال) أيضاً في أول العدد الثانى من السنة

الأولى ما يلى :

أرسل حضرة العلامة أحمد زكي باشا شيخ العروبة إلى ناشر
كتاب (أصل الشيعة) الأديب السيد عبد الرازق الحسني هذه
الملاحظات حول الكتاب المذكور وهذا نصها :
من دار العروبة في القاهرة .

عزيزي السيد عبد الرازق

أحسنت كل الاحسان باتحافى بالكتاب الذى صنفه العلامة
الأكبر حجة الاسلام آل كاشف الغطاء فقد أجاد فى ترصيفه .
وأفاد فى تبويبه . وكشف الغطاء عن أمور كنا نجهلها عن إخواننا
الشيعة الذين كانوا لا يتكلمون عن أنفسهم ولا يعرفوننا بمذهبهم .
والفضل كل الفضل يعود للخرافة التى دونها الأستاذ أحمد أمين من
غير تحقيق ولا مراجعة فكان ذلك داعياً لمولانا الأكبر فى
التحرير لبيان الحقائق مع اللباقة فى التصرف ومع التأنق فى الدفع
بالتى هى أحسن ، ومع التلطف فى عدم إثارة الحفائظ ، وإن
كنت أنت تجاوزت الحد فى قولك إن بعض أهل مصر وفلسطين
وسوريا يقولون إن للشيعة ذنباً ، حرام عليك فأهل الشيعة بيننا
كرام مكرمون وأهل الذى قال لك ذلك إنما كان مازحاً أو هازلاً
أو مداعباً مخادعاً .

أما ما قرأته أنت في كتب البعض من الحيف والخلف والتناقض والتضليل فارجعه ولا شك إلى تجافي الشيعة عن الافضاء بعقيدتهم فأفسدوا المجال للترهات التي نشأت وترعرعت بسبب الخصومة السياسية التي أوجدتها العثمانيون فكانت مصر وكانت إيران من ضحاياها (ومصر سنية) ولكن سياسة التوسع والاستعمار من العثمانيين أو من غيرهم لا تبالى بالحقائق والعواطف . والخلاصة أنى أرى في نشر هذا الكتاب أكبر فائدة للاعتصام بالوحدة العربية والوحدة الإسلامية وفيهما وحدهما جرثومة البقاء لنا جميعاً .

فلله در الأستاذ الأكبر الذى أخذ على عاتقه هذه المهمة التى لا يضطامع بها سوى أمثاله ممن اختارهم الله لتقويم المعوج وإصلاح الفاسد والنهوض بالأمة إلى مكانتها القديمة وتجديد شبابها لتتجوأ مقعدها تحت الشمس مع الأمم الحية الراقية . ولعله يتفضل فى الطبعة الثانية بتجريده عما لا يتفق مع الخطة التى انتهجها لزيادة التقريب والتوفيق بين الجماعات الإسلامية فلا حاجة له بما فى صفحة ٢١ و ٢٤ و ٢٥ وقد أحسن كل الاحسان بما ذكره عن بقاء باب الاجتهاد مفتوحاً عند الشيعة فأدلى بالبرهان الممتع والدليل المقنع فلله دره .

ولكن مسألة المتعة — مع دفاعه المتين المؤيد بالحجج الوافية الكافية — فانه لم يقتلع من نفس ما يناهزها من حيث النظام الشرعى والعمرانى ، فماذا نصنع بالولد إن جاء من طريق المتعة . وكان أبوه قد سافر بعد انتهاء العقد وجاء الولد بعد هذا السفر أن الأستاذ لم يتعرض لجلاء هذه النقطة .

وقد استغربت عند ذكره لأركان الاسلام فانه لم يذكر الشهادة بالتوحيد والنبوة فهل من سبيل إلى الايضاح أنظر صفحة ٥٨ . وقد شدد النكير في مسألة المتعة على مخالفة الفرقة الأخرى لنص الكتاب فما قوله رضى الله عنه فيما جاء به من عدم توريث النساء في (أحوال معينة) وهو مخالف لنص الكتاب . فكما فعل عمر يقال عما رواه بعض الأئمة سلام الله عليهم « ١١٨ » .

ولقد أحسن كل الاحسان فى التنبيه إلى وجوب التمييز بين الشيعة الإمامية وبين الشيعة الآخرين صفحة ٤٤ و ١٢ كما أحسن وأفاد وشفى الفؤاد بتشديد النكير على المستهترين الذين يرجعون إلى المستشرقين دون تمحيص أقوالهم بمراجعة المصادر الأصلية ص ٣٢ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ .

وكذلك فى تأييد قوله ورأيه لا بأهل نحلته فقط بل بأهل السنة

والجماعة أنفسهم ص ١٤ وما أحسن احتجاجه في مسألة الاحتجاب
في السرداب ص ٨٤ وغيرها . والله دره فيما جادت به قريحته
الوقادة وغيرته الصادقة على العلم وعلى احقاق الحق ص ٣٤
والاحتفاظ بكرامة الصحابة (ص ٤٤) ففي ذلك لباقة ورشاقة
إلى كياسة وسياسة لا يقدر عليها غيره ، والذي في فهمي القاصر
العاجز أن الاسلام يشمل الايمان ولا عكس وانهما غير مترادفين
كما يقول مولانا الأستاذ الأكبر ص ٥٨ فاليه الملقأ في كشف
الغطاء عما فاق إدراكى العاجز وله الفضل .

وما ألفت احتياطه لقومه ولأهل السنة ص (٩٥) وانتصاره
لغيبية الامام ص (٧٠) وإن شاء الله تحيثني الطبعة الثانية منزهة
عن الاغلاط المطبعية مثل (كما) وصوابه كل ما ص ٧٤ . اعتاب
وصوابه عتبات ص ١٦ . مما وصوابه ما ص ٤٧ . وكانت مجتمعة
... على احدهما وصوابه وكانتا مجتمعتين على احدهما ص ٤٩ .
شرح وصوابه شرح ص (٥٦) مفتي وصوابه مفت ص ٧٤ . والذي
أعرفه أن السرداق مذكر فلعل لمولانا الأستاذ الأكبر حجة على
تأنيذه . أيضا ص ٨٧ والهبة الغير وصوابه الهبة لغير ص ٩٠ شيخنا
صوابه شيخنا ص ١٠٢ المعول وصوابه المعول ص ١١٨ وهذه

أغلاط مطبعية والا فالكتاب في يابه آية . وقد وصل في تأييد
حجته إلى الغاية . والله يوفقه ويوفقك ويوفق المخلص لكما .

أحمد زكي

جواب العلامة حجة الاسلام الشيخ محمد الحسين كاشف الغطاء

بسم الله الرحمن الرحيم وله الحمد والمجد

الى السيد الحسيني أحسن الله اليه

وصلى الكتاب الكريم الوارد اليك من سعادة العلامة بطل
العروبة احمد زكي باشا أدام الله أفضاله وكثر في علماء المسلمين
أمثاله وبعد استيفائه بالمطالعة دبت في كل مشاعري نشوة الابتهاج
وسكرة المسرة وشكرته على نقده واستقصائه . أكثر من شكرى
له على تقرضه واطرائه . وفزعت الى الحق جل شأنه مبتهلا اليه
بأن يحفظ للمسلمين أمثاله من الفطاحل المنصفين الذين يهمهم قبل
كل شيء صالح الاسلام وجمع الكلمة ، واستعادة حياة هذه الأمة
الواقفة على شفير الفناء وهوة الهلكة ، ونحن معاشر المسلمين أكثر
من اغيارها نرمى بها الى المهالك وندفعها إلى بؤرة البوار ، وعسى
أن يلاطف جل شأنه بحفظ أمثال الزكي من المصلحين الغيارى

وببارك في مساعيمهم فينشلوا الأمة من تلك الحفائر التي وقعوا فيها
وحيث إنه اطلال الله عمره سأل في غضون كتابه عن بعض المسائل
ورغب في كشف الغطاء عنها فنحن وفقاً لرغبته وتلبية لدعوته
نذكر على الاختصار ما يحضرنا في الجواب وعسى أن نوفق للصواب
قال حفظه الله : — ولعله يتفضل في الطبيعة الثانية بتجريدة عما
لا يتفق مع الخطة التي انتهجها لزيادة التقريب وللتوفيق بين الجماعات
الاسلامية فلا حاجة له بما في صفحة ٢١ و ٣٤ و ٣٥

أما صفحة ٢١ فليس فيها سوى التعرض لأبي سفيان ولا
احسب أن له من الشأن عند المسلمين ما يوجب استيائهم في
الكشف عن مقدار إسلامه وقيمة إيمانه .

وأما صفحة ٣٤ ففيها التعرض لبعض المتصوفة ومشايخ الطرق ،
ونحن معاذ الله أن ننبزهم بكفر أو الحاد وإنما قلنا إن ظاهر كلماتهم
أو شطحاتهم دعوى الربوبية ولاشك أن هذا الظاهر غير مراد
إلا في حالة الفناء والمحو لا في حال الأناية والصحو . وفي حالة
المحو لا ريب إنه (ليس في الدار غيره ديار) ويصح أن يقول
الحلاج (أنا الحق) (وما في جيتي إلا الحق)

ثم قال أيده الله : ولكن مسألة المتعة . . . فانه لم يقتلع من

نفسى ما يخالجهما من حيث النظام الشرعى والعمرانى فماذا نصنع بالولد إن جاء من طريق المتعة وكان أبوه قد سافر ... أن الأستاذ لم يتعرض لجلاء هذه النقطة انتهى . وأقول إن هذه النقطة أجلى من أن تحتاج إلى جلاء والجواب عنها جلى نقضاً وحلاً .

أما النقض فلو تزوج الرجل بالعقد الدائم ثم طلق وسافر وهى حامل فما نصنع بالولد ، وأما الحبل فالولد يلحق به ويجب عليه أى على الأب أن يجرى له النفقة إلى أن ينتهى زمن الرضاع وحق الحضانة فيضمه أبوه إليه سواء كان من منقطعة أو دائمة .

وهذا أمر بسيط جداً لا منافاة فيه للنظام الشرعى ولا العمرانى ثم قال سدد الله قوله : وقد استغربت عند ذكره الأركان فإنه لم يذكر الشهادة بالتوحيد والنبوة أنظر ص ٥٨

وأقول حقاً إنه لغريب وفوق الغريب أن لا تذكر الشهاداتان فى تعريف الاسلام وهل الاسلام سوى الشهاداتتين ؟ ولكننا نعيد عليه نص ما فى تلك الصفحة مما يتعلق بالمقام وليحكم هو أعزه الله فإن فصل الخصومة ومرضى الحكومة قلنا فيها : والاسلام والايمان مترادفان ويطلقان على معنى أعم يعتمد على ثلاثة أركان ، التوحيد والنبوة . والمعاد . فلو أنكر الرجل واحداً منها فليس

يمسك ولا مؤمن وإذا دان بتوحيد الله ونبوة سيد الأنبياء محمد
صلى الله عليه وسلم واعتقد بيوم الجزاء فهو مسلماً حقاً آمن بالله
ورسوله واليوم الآخر انتهى . وهل الشهادتان سوى التدين
بالتوحيد ونبوة سيد الأنبياء ، ثم قال : وقد شدد التنكير في مسألة
المتعة على مخالفة الفرق الأخرى لنص الكتاب فما قوله فيما جاء
به من عدم توريث النساء (في أحوال معينة) وهو مخالف لنص
الكتاب فكما فعل عمر يقال عما رواه بعض الأئمة (ع) انتهى
أقول : فرق واضح بين المقامين وذلك أن المسلمين أجمعوا
أن السنة أى الحديث إذا كان مخالفاً لكتاب الله لا يجوز العمل
به بل يضرب به الجدار والمراد من المخالفة معارضته للكتاب
بالمباينة الكلية أما المخالفة بنحو تقييد المطلق أو تخصيص العام
فلا مانع منها ولذا اتفق الأكثر بل الكل على الظاهر أن الخبر
يخصص الكتاب يعنى خبر العدل الواحد فضلاً عن الخبر المتواتر
— مثلاً — قال جل شأنه في كتابه العزيز : (أحل الله البيع وحرم
الربا) . فلو جاء حديث يقول إن الربا حلال والبيع حرام فهذا
باطل لا يجوز العمل به ويضرب به وجه الجدار . أما لو ورد خبر
أن الربا بين الولد ووالده حلال وخبر آخر إنه بين الزوجة

وزوجها حلال . وثالث إنه بين السيد وعبد حلال ، فإن جميع هذه الأخبار إذا توفرت فيها شرائط الصحة يجب العمل بها لأنها غير معارضة لكتاب الله تعالى وإنما هي مخصصة لعمومه فيكون الحاصل من ضم السنة إلى الكتاب أن الربا حرام إلا بين الولد ووالده والعبد وسيد و الزوجة وزوجها وهذا شائع في عمومات الكتاب بل ما من عام في الكتاب إلا وهو مخصص بالسنة غالباً ولو سد هذا الباب لبطلت السنة وخلت من الفائدة إلا نادراً .

وما ورد عن أئمة أهل البيت من عدم توريث النساء في (أحوال معينة) أي حرمانها من العقار — هو من قبيل التخصيص لعموم قوله تعالى : ولهن الربع مما تركتم إن لم يكن لكم ولد — الآية ، وبعد تخصيصها بتلك الأخبار يكون الحاصل أن لهن الربع أو الثمن إلا من العقارات فلا ترث فيها شيئاً . وهذا بخلاف تحريم المتعة فإنه مخالفة لكتاب الله عز شأنه (فما استمتعتم به منهن فأتوهن أجورهن) بالمباينة الكلية فلذا توجه النكاح هنا ولم يتوجه هناك . هذا كله حسب قواعد الفن وأصول الصناعة والله أعلم بالحقيقة .

وأما قوله زيد فضله : إن الذي في فهمي القاصر أن الاسلام يشمل الايمان ولا عكس وإنهما غير مترادفين كما يقول مولانا . .

ص ٥٨ فاليه المرجأ في كشف الغطاء واه الفضل انتهى ، فالحجة لما ادعيناه من الترادف تتبع موارد استعمال الايمان فان المتبع يحصل له اليقين ان أكثر ما ورد الايمان فيه ما أريد منه سوى المعنى الأعم وهو الاسلام فمثل قوله تعالى (إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا) — الآية لم يرد منه الا الاسلام يعنى أن المسلمين واليهود والنصارى وأظهر منه أمثال قوله تعالى : يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله والرسول . . فان الايمان بالمعنى الأخص ركنه الاطاعة ولا يتحقق بدونها فلو كان هو المراد لكان المعنى يا أيها الذين أطيعوا الله أطيعوا الله وهو واضح الخلال فلا محيص من أن يكون المراد يا أيها الذين تدينوا بدين الاسلام أطيعوا الله بالعمل بشرائع الاسلام وأمثال أوامره ونواهيه وأمثال هذا كثير ، وحاصل ما ادعيناه أن الايمان يطلق في القرآن تارة ويراد به الاسلام وهو المعنى الأعم كما في تلك الآيات المتقدمة ونظائرها ، ويطلق أخرى ويراد به المعنى الأخص من الاسلام كما في قوله تعالى (قالت الأعراب آمنّا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولما يدخل الايمان في قلوبكم) وقوله عز شأنه (إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت

قلوبهم وإذا تلوت عليهم آياته زادتهم إيماناً وعلى ربهم يتوكلون)
وأما سرادق فجمعها على سرادقات يشعر بتأنيدها المجازي على
ما هو الأصل فيما جمع بالآلف والتاء وأن الحق به غيره ، هذه هي
النقاط التي تعرض لها ذلك الجهد الزكي وما عداها فهي كما أفاد —
أغلاط مطبعية — أو هفوة القلم . وقد رغب إلينا البعض طالبين
الاذن باعادة طبعها وقد أجبناهم الى ذلك وبتوقيقه تعالى سوف
نوفر العناية بتصحيحها وازضافة جملة فوائد عليها ونضع أمامها
مقدمة في السبيل إلى التوحيد كامة المسلمين عنوانها (كيف يتحدد
المسلمون) معتمدين في كل ذلك على الحق جل شأنه وعلى تقدير
ذوى الأقدار من علماء المسلمين في سائر الأقطار ، وفي طليعتهم العلامة
الزكي فسلام عليه وعليهم ورحمة الله وبركاته .

محمد الحسين آل كاشف الغطاء

أما جمع عتبة على أعتاب فقد نشر العدد الثالث من (الاعتدال)
أيضاً في مجلده الأول تصحيحه للفاضل البجائي الشهير مصطفى جواد
حيث قال : — ورد في ص ٥٧ من سنة ١٣٥١ من مجلة الاعتدال
المباركة اصلاح العلامة احمد زكي قول حجة الاسلام الشيخ محمد
الحسين آل كاشف الغطاء (اعتاب) بأن الصواب (عتبات) ورضي

حجة الاسلام بهذا الاصلاح ، وأنا أرى الجمع الأول صحيحاً
فصيحاً لا طراد قياسه وتوافر أمثاله ، والعلماء — رحمهم الله تعالى —
إن لم يوردوا جمع عتية على أعتاب في كتب اللغة فانهم لم يجدوا
من استعمالها كمذا الاستعمال ولا فطنوا إلى إطراد هذا الجمع في
العربية ، وهو داخل في القاعدة التاسعة عشرة من القواعد التي
استدركنها نحن على علماء العربية وقد بلغت (ثلاثاً وستين قاعدة)
حتى اليوم ونشرناها في مجلة (المعرفة) المصرية . وهذا نص القاعدة :

« فعلة : بفتح الفاء والعين أو كسر الفاء وتسكين العين تجمع
على « افعال » مثل « حذقة . احداق ، اكمة . آكام ، اجمة . آجام ،
عجلة . اعجال » وساق على هذا المنوال . كثيراً من الامثال ، كما
ذكر للصيغة الثانية أيضاً أمثلة كثيرة مثل شيعة على اشباع . وفلذة
على افلاذ ، ونسعة على انساع وهكذا إلى أن قال زاد الله توفيقه
وتحقيقه : ما نصه وما قيس على كلام العرب فهو منه . ومن القياس
قول العلامة احمد زكي باشا ص ٥٦ من الاعتدال « فافسحوا المجال
للترهات » فالقدماء قالوا « ففسحوا فيه لكذا » ومن لا يقبل
القياس اليوم لا يلتفت إليه لأنه يريد أن يميت العربية وينكر
قواعدها . ودون ذلك ما هو هو . وإذا اطالع العلامة زكي باشا

على قولي فلا أظنه يأبى صحته لما أعده فيه من الغرام بالحق
والحب للعربية .

أما فقيد العروبة العلامة الزكي تغمده الله بعفوه ورضوانه فلم
يتعقب شيئاً من جوابات تلك الملاحظات بعد وقوفه عليها ولعله
وجدتها حقاً وصواباً فاقتنع بها (والحق أحق بأن يتبع) وكان
عطر الله رمسه على جانب من الانصاف وسحق العصبية إلا
للحق ، نعم تعقب بعض تلك الاجوبة بعض أعلام بغداد بكتاب
نشره الاعتدال أيضاً صفحة — ١١٠ من المجلد الأول واليك
صورته :

اشكالات العلامة الراوى وأجوبتها

ورد كتاب من بغداد من العالم الجليل السيد ابراهيم الراوى
إلى العلامة الكبير الحجة كاشف الغطاء حول أجوبته على ملاحظات
العلامة احمد زكي باشا التي نشرت في العدد المتقدم وإليك
نص الكتاب :

إلى حضرة العلامة المجتهد الكبير الشيخ محمد الحسين كاشف
الغطاء المحترم .

تحية واحتراما

نظرت في بجوابكم على ملاحظات العلامة احمد زكي باشا عند قوله وليكن مسألة المتعة فانه لم يقتلع من نفسه ما يخالفها من حيث النظام الشرعي والعمراني — إلى الآخر . . . وقلتم إن الجواب عنها جلي نقضا وحلا .

ثم ذكر الجواب المتقدم نقضا وحلا ، وعقبه بقوله : فيا أيها العلامة الجليل لنا في بجوابكم هذا اشكالات (أولا) إن الزواج لا يكون إلا بين معلومين ومعروفين . و (ثانيا) أن الزواج ليس لقضاء الوطر كالمثمة (ثالثا) إن المتمتع بها يتمتع بها المعروف والمجهول والمقيم والمسافر وعابر الطريق فتى يعرف أبو الولد أو محله أو مقره إذا غاب غاية الأمر أن يكون المولود ابن أبيه (رابعا) إن مشروعية الزواج لبقاء النسل وحفظ الأنساب الذي هو من خصائص العرب وشرفهم ، فلو جرى التمتع لاختلطت الأنساب وضاعت الأرحام فما قولكم دام فضلكم في هذه الجملة هذا والسلام عليكم ورحمة الله .

o o o

ولوضوح هذه الاشكالات أمرني حضرة الأستاذ الحجة وأنا

بعض ملازمى حوزته أن أنشر على صفحات (الاعتدال) القراء
ابتداء الملاحظات عليها والجواب عنها .

أما قوله : الزواج لا يكون إلا بين معلومين ومعروفين فلم
نفهم علاقته بالموضوع أصلاً لا بالحل ولا بالنقض فان كان المراد
المعلومية عند جميع الناس أو عند جميع أهل البلاد الذى يكون فيه
الزواج فهذا مع أنه لا حاجة اليه متعسر بل متعذر سواء فى الدائم
أو المنقطع .

وإن كان المراد معرفة كل من الزوجين بالآخر فهو على تقدير
لزومه (ولا ريب أنه لازم فى الجملة) فالدائم والمنقطع سواء فيه
وكذا إذا كان المراد معرفة الشاهدين بالزوجين . فهو معتبر فيهما
على القول باعتبار الشاهدين فى مطلق الزواج ، وأما قوله : إن
الزواج ليس لقضاء الوطء كالمتعة . فلا يخفى من غرابة فان قضاء
الوطء كما يأتى فى المتعة يأتى فى الدائم ، وطلب النسل كما يقصد من
الدائم قد يقصد من المتعة أيضاً ، وأغلب المتزوجين فى سن الشباب
بالزواج الدائم لا يقصد لهم إلا قضاء الوطء واستيفاء الشهوة من
طريقها المشروع ولا يخطر على بالهم طلب النسل أصلاً وأن حصل
لهم تهرأ ولا يقدح ذلك فى صحة زواجهم . ومن العجب حصره

فائدة المتعة في قضاء الوطر مع أنها كالدوام قد يقصد منها النسل
والخدمة وتدبير المنزل وتربية الأولاد والارضاع والحضانة ألا
ترى أن هذه الوظائف الحيوية قد تأتي من ملك اليمين وأمهات
الأولاد اللواتي انجبن بثلة من الأمجاد، انجبن بمثل زين العابدين
والقاسم بن محمد بن أبي بكر واضرا بهما — أفلا يأتي ذلك من
الحرائر المتمتع بها حتى يقال انهن لقضاء الوطر . قوله : ثالثا أن
المتمتع بها ينمتع بها المعروف والمجهول إلى الآخر . . فليت شعري
ولا أدري كيف اختصت المتعة بهذا دون الدائم وهل هذا يرجع
إلى الأشكال الأول . وكلاهما لا يرجع إلى محصل — والجواب
الجواب ومثلهما الاشكال الرابع أن مشروعية الزواج لبقاء النسل
وحفظ الأنساب ، فيما أيها الفاضل من خصص حفظ الأنساب
بالعقد الدائم وهل لا يمكن حفظ الأنساب بالعقد المنقطع .

وخلاصة المقال التي يندفع بها في المقام كل اشكال أن المتمتع
بها كالدائم في كل ما يهم من شؤون النكاح وجوهر الزواج فكأن
الدائم سواء تزوج بها المعلوم أو المجهول . والمسافر أو الحاضر ،
والصغير أو الكبير — لو طلقها زوجها يجب عليها أن تعتد كي
لا تختلط المياه . ويجب على الزوج أن يتعرف حالها ويعرفها بنفسه

حتى إذا ولدت له ولدا الحق به كي لا تضيع الانساب فكذلك
المتمتع بها إذا انتهى أجلها يجب عليها أن تعتمد وأن يتعرف حالها
وتعرف حاله ونسبه كي تلاحق الولد به بعد فصاله أينما كان فلو
تزوجها في أثناء عدتها من الغير حرمت عليه مؤبدا كما تحرم في
الدائم كذلك وصار الولد ولد زنا ومع هذا كله فأين يكون قول
الأستاذ الراوى ولو جرى التمتع لاختلطت الانساب وضاعت
الأرحام ، فتدبروا القول أيها الأعلام ولا ترسلوا الكلام من غير
سداد فان المتعة كالدوام في أهم الأحكام ولا فرق بينهما إلا أن
الدوام ينتهى ويرتفع بالطلاق والمتعة تنتهى بانقضاء أجلها وانتهاء
مدتها وجوهر الحقيقة في المقامين واحد فليفهم ذلك .

نزىل النجف

ابن ماء السماء

ونزيد على ذلك هنا — أن أصل البلية وأعضاء الأشكال أن
أخواننا المسلمين من غير الشيعة يعتقدون وهماً أن المتعة المباحة
عند الشيعة حالها حال ما يصنع المومسات اللاتي هن محال مخصوصة
ومواخير معينة يأتى اليها الشارد والوارد ويدفع لحدى تلك
الساقطات دريهمات ويقضى وطره منها ثم يفارقها وقد لا يراها
بعد إلى الأبد .

ولو عرفوا أنها تحتاج إلى عقد وإلى عدة أو استبراء ومعرفة
وأن الولد ولده وتجب نفقته إلى غير ذلك لو عرفوا ذلك وانصفوا
لحققت الوطأة وزال النكير وهدأت تلك الضوضاء والغوغاء.

ولكن مع هذا كله ألا تعجب حين ترى ما نشره في (الاعتدال)
أيضاً صفحة (١٦١) من المجد الأول بعنوان (لم يبق إلا أن نتخذ
من القلم ابرة تطعيم ونجعل المعاني مصلاً).

وذكر صورة كتاب ورد إليه من بغداد بتوقيع (خادم العلماء)
على الجواب الذي تقدم في ميادى هذه النسخة بتوقيع (ابن ماء السماء)
يعيد فيه اشكال إختلاط الانساب وضياع النسل وعقد عار الطريق
والمجهول ويقول إن ابن ماء السماء لم يتعرض للمجهول الذي هو محل
النظر إلى أن قال: فما يقول في تحليل المتعة الدورية التي يتناوبها
ويعتاقها ثلاثة وأربعة بل وعشرة بحسب الساعات وما يقول في الولد
إذا جاء من هذه الجهة فمن يتبع ومن يلحق؟ نعم من المعلوم حل
المتعة بجميع طرقها عند الشيعة ولكن نراهم يتحاشون ويتحاشى
أشرافهم وسراتهم من تعاطيها بينهم فلم يسمع من يقول حضرنا
تمتع السيد الفلاني أو الفاضل الفلاني بالآنسة بنت السيد الفلاني
كما يقال حضرنا عقد نكاح الفاضل الفلاني بالآنسة الفضلى... بل أكثر

جريانها وتعاطيها في المناقشات والسافلات فهل ذلك إلا لقضاء
الوטר وأن حصل منه النسل قهرا . وجدير من العلامة كاشف
الغطاء الذي قام بتهذيب أصل الشيعة وأصولها أن يهذب أخلاق
أهلها وينهض بهم إلى مراتب النزاهة وفقه الله لذلك .

فارس العلماء

بغداد

ونشر في جواب هذا الكتاب ، ما نصه :

ورد على إدارة مجلة الاعتدال كتاب من بغداد من كاتب
مجهول يقول إنه قرأ في العدد الثالث من المجلة جوابا لابن ماء السماء
فوجدته لا يناسب السؤال ولا يلائم المقال ثم أعاد الكاتب ما ذكره
السيد الراوي من اختلاط الأنساب وضياع النسل الذي دفعه ابن
ماء السماء بأقوى حجة وأجلى بيان وقد أوضح له أن حكمة تشريع
العدة هو حفظ النسل ومنع اختلاط المياه . وهي كما أنها لازمة في
الدائم كذلك تازم في المنقطع فلا يجوز لا حد أن يتمتع بإمرأة
تمتع بها غيره حتى تخرج من عدة ذلك الغير وإلا كان زانيا ومع
اعتبار العدة فأين يكون اختلاط الأنساب وضياع النسل ، ثم قال
الكاتب ولم يتعرض ابن ماء السماء للمجهول الذي هو محل النظر ،
فما حال الولد إذا تمتع بها عابر الطريق والمجهول وأنت بعد فراقه

بالولد فقول ابن ماء السماء والولد يتبع والده فليت شعري أين يجده وهو مجهول ؟ انتهى .

وما أدري أن هذا الخادم لم ينظر إلى تمام كلام ابن ماء السماء أو نظر فيه ولم يفهمه ، وإلا فأى بيان أوضح في دفع هذا الاشكال من قوله صفحة ١١٢ ويجب على الزوج أن يتعرف حالها . ويعرفها بنفسه . حتى إذا ولدت ولدا الحق به ، كي لا تضيع الأنساب وكذلك المتمتع بها إذا انتهى أجلها يجب عليها أن تعتد وأن يتعرف حالها وتعرف حاله ونسبه كي تلحق الولد به بعد فصاله أينما كان . . . فأين المجهول الذي لم يتعرض له ابن ماء السماء أيها الكاتب المجهول ؟ وإذا كشت لا تفهم هذا البيان مع هذا الوضوح والجلال ، فلم يبق إلا أن تتخذ من القلم أبرة تطعيم ، ونجعل المعاني مصلا نحقق فيها دماغك ، عساك تحس بها وتفهمها .

وأما قولك : فما قولكم في المتعة الدورية التي يتناوبها ويتعاقبها الثلاثة والأربعة بل والعشرة بحسب الساعات فمن يتبع الولد ، ومن يلحق . فاللازم (أولا) أن تدلنا على كتاب جاهل من الشيعة ذكر فيه تحليل هذا النحو من المتعة فضلا عن عالم من علمائهم ، وإذا لم تدلنا على كتابة منهم أو كتاب ، فاللازم أن تحد حد المفترى

الكذاب ، كيف واجماع الامامية على لزوم العدة في المتعة وهي على الأقل خمسة وأربعون يوما فأين التناوب والتعاقب عليها حسب الساعات؟

وإن كنت تريد أن بعض العوام والجهلاء الذين لا يبالون بمقارفة المعاصي وانتهاك الحرمات قد يقع منهم ذلك فهذا مع أنه لا يختص بعوام الشيعة بل لعله في غيرهم أكثر ، ولكن لا يصح أن يسمى هذا تحليلا إذ التحليل ما يستند إلى فتوى علماء المذهب لا ما يرتكبه عصاتهم وفساقهم ، وهذا النحو من المتعة عند علماء الشيعة من الزنا المحض الذي يجب فيه الحد ولا يلحق الولد بواحد كيف وقد قال سيد البشر : — الولد للفراش وللعاهر الحجر

(١) أما تحاشي اشراف الشيعة وسراتهم من تعاطيها فهو عفة وترفع واستغناء واكتفاء بما أحل الله لهم من تعدد الزوجات الدائمة مثني وثلاث ورباع فإن أرادوا الزيادة على ذلك جاز لهم التمتع بأكثر من ذلك كما يفعله بعض أهل الثروة والبذخ من رؤساء القبائل وغيرهم وعلى كل ، فإن تحاشي الاشراف والسراة لا يدل على الكراهة الشرعية فضلا عن عدم المشروعية — ألا ترى أن

الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم كانوا كثيراً ما يتسرون بالإمام ويتمتعون بملك اليمين ويلدن لهم الأولاد الأفاضل أما اليوم فالأشراف والسراة يأنفون من ذلك مع إنه حلال بنهض القرآن العزيز .

كما أن تحاشي الأشراف والسراة من الطلاق بحيث لم نسمع أن شريفاً طلق زوجة له — لا يدل على عدم مشروعية الطلاق . أما قولك : — وجدير من العلامة كاشف الغطاء الذى قام بتهديب أصل الشيعة وأصولها أن يهذب اخلاق أهلها وينهض بهم إلى مراتب النزاهة .

فهو حق (وما فى الحق مغضبة) وهو — دامت بركاته — لا يزال قائماً بوظيفته من التهديب والإرشاد ليس للشيعة فقط بل لعامة المسلمين والجميع فى نظره على حد سواء ولكن لا تختص هذه الوظيفة به ايده الله بل تعم سائر علماء المسلمين ولعل وجوبها على علماء العواصم التى تكثر فيها المنكرات وبجاهر فيها بالكبائر أشد وأكد والمسؤولية عليهم الزم وأعظم

ولولا اننا لا نريد أن نحيد عن خطة هذه الصحيفة (الاعتدال) لسردنا من أحوال سائر الطوائف ما يتجلى لكل أحد أن عوام

الشيعة الامامية فضلا عن حواصمهم أعف وأنزه ، واتفق وأبر ، بيد
أننا — حسب تعاليم استاذنا العلامة الأكبر كاشف الغطاء نتباعد
عن كل ما يشم منه رائحة النعرات الطائفية ، والنزعات المذهبية ،
ونسعى حسب ارشاده إلى توحيد الكلمة ، ورفض الفواصل والفوارق
بين الأهم الاسلامية ، ولا يزال يعلمنا وهو العلامة المصلح ، أن
دين الاسلام دين التوحيد لا دين التفريق ، وشريعته شريعة الوصل
لا التمزيق وإن صالح المسلمين أجمعين قلع شجرة التشاجر والخلاف
فيما بينهم من أصلها ، ولا يزال يوصينا ويقول : — أيها المسلمون
نزهوا قلوبكم عن نية السوء ، وألسنتكم عن بدىء القول والهمز
واللرز ، وأقلامكم عن طعن بعضهم في بعض . . . إذا تسعدون
وتعيشون كمسلمين حقا وكما كان آباؤكم من قبل — رجال صدق في
القول . وإخلاص في العمل .

هذه هي (مراتب النزاهة) يا خدام العلماء لا ما جئنا به منذ
اليوم . وكنا نظن أن هذه المباريات والمناظرات في قضية المتعة
قد انتهى دورانها ، وغسلت ادرانها ، بأجوبة (ابن ماء السماء)
ولكن المسمى نفسه ب (خدام العلماء) قد شاء أو شاءت له الجهالة
أن يثير غبارها ويعيد شرارها ، ويسدل على الحقيقة استارها ،

والحقيقة نور ، يمزق الحجب والستور ، ويأبى إلا الجلاء والظهور ،
حتى من ... ؟ (معلم الجلاء)

وكان مؤلف هذه الرسالة قد أهداها مع بعض مؤلفاته إلى
أمير البيان العلامة شكيب أرسلان بطلب من أخيه الأمير عادل
يوم كان في بغداد ، فلما وصلت إلى الأمير شكيب كتب إلى المؤلف
كتاباً يتحدث صورة جملة منه فيما يلي :

جنيف ٥ محرم الحرام ١٣٥٢

حضرة سيدي الاستاذ العلامة المجتهد الكبير السيد السند الخطير
السيد محمد الحسين آل كاشف الغطاء المعظم اطال الله بقاءه .
تشرفت بالكتاب الكريم وحمدت الله تعالى على وجود سيدي
الاستاذ بالصحة امتع الله بطول عمره الاسلام . ووصلتني الكتب
وقد بادرت بقراءة رسالتكم « أصل الشيعة وأصولها » واستفدت
منها كثيراً . وحقاً أن تأليفكم كلها ممتعة بل هي ضرورية لأهل
الاسلام في هذا العصر ومنها يعرف ما اتفق فيه أهل السنة والشيعة
وما اختلفوا فيه .

ثم انكم باجتهاداتكم تقربون بين الفريقين وتضيّقون فرجة
الخلف ما أمكن وإذا حاججتم فعن باع طويل ، وبرهان ودليل ،

وسأكتب لسماحتكم قريباً أعجب ما أعجبني من رسالة (أصل الشيعة وأصولها) وأشير إلى كل نقطة بمفردها كما أني سأسألكم عن الغوامض التي حصل عندي التوقف فيها أو بعض التوقف ملتمساً كشف الغطاء .

السيد الاروع الازكي الألمع الأذكي ضياء الدين الطباطبائي هو في سويسرة بمحل يبعد عن جنيف ساعة ونصف ساعة بالسكة الحديدية . زرناه وزارنا بهذا الشتاء مراراً وكنا معجبين به لا بل مفتونين بذكائه وحسن أخلاقه وسعة عقله وإحاطته . وكنا نذكر كم كثيراً . وفي هذا النهار نحن راكبون بالسكة لزيارته وقضاء يومين في جبل مونترو الذي هو فيه امتع الله الاسلام برجال كثيرين من مثل هذا السيد . وارجو التكرم بتعريفني عن وصول الوقتي هذه وإرسال تأليفكم الباقية . وإنا سأبعث اليكم بالطبعة الجديدة من حاضر العالم الاسلامي أربعة مجلدات وإن كنت أعلم أن الالماس لا يقابل بالزجاج ، وإن العوالي هي أعلى من الزجاج ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

فهرس الكتاب

صفحة

٣	مقدمة الطبعة الثانية بقلم المؤلف (كيف يتحد المسلمون)
١٩	مقدمة بقلم السيد عبد الرازق الحسنى
	مقدمة الطبعة الأولى (أسباب تأليف الكتاب والرد على
٢٣	الاستاذ احمد بك أمين)
٥٣	بدء نشأة التشيع وتكوينه
٧٣	بحث الامامة
٧٦	النسوة
٧٧	التوحيد
٧٨	الامامة
٨٦	العدل
٨٨	المعاد
٨٩	تمهيد وتوطئة
٩٦	الصلاة
٩٧	ظريقة
٩٨	الصوم
٩٩	الزكاة وزكاة الفطرة
١٠٠	الحجس
١٠٢	الحج
١٠٣	الجهاد

صفحة	
١٠٥	حديث الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
١١٦	التمحيص وحل العقدة
١٢٧	الفداء
١٢٩	الطلاق
١٣٦	الخلع والمباراة
١٤١	الظهار والايلاء
١٤٤	الوقوف والهبات والصدقات
١٤٧	القضاء والحكم
١٤٩	الصيد والذبابة
١٥١	الأطعمة والاشربة والمحلل والمحرم منها
١٥٤	الحدود — حد الزنا
١٥٥	حد اللواط والسحق
١٥٦	حد القذف — حد المسكر
١٥٧	حد السرقة — حد المحارب
١٥٨	حدود مختلفة
١٥٩	القصاص والديات
١٦٣	خاتمة في البداء والتقية
١٧٠	آراء المستشرقين وعلماء الغرب وبعض الاشكالات والرد عليها
١٩٦	كتاب أمير البيان شكيب ارسلان

جدول الخطأ والصواب

صفحة	سطر	خطأ	صواب
١٣	١٢	نعى	يضى
٢٢	١٢	بالنقة	بالثقة
٢٥	٣	الارتباك	الارتباب
٣٠	٨	تتعر	تتسر
٣١	٤	الستة	السنة
٣٩	٧	الطالبين	الطالبيين
٤٢	٣	عموان	عمران
٥٥	٨	اعدؤك	اعدائك
٦٦	٧	فيما	في ما
٧٥	١٦ و ١٢	اثني عشر ، الاثني عشر	اثنا عشر ، الاثنا عشر
٨٤	٦	قبل	قبل
٨٥	١١	حق	حاق
٨٧	٨	كلا	كل ما
٩٩	١	فالصلاة	فالصلاة والصوم
١٠٦	١٧	يحمل	بحمل
١٠٩	١٣	ابن أبي كعب	ابي بن كعب
١٢٨	٤	المحدود	المحدودة
١٢٨	٦	وليس هذا الاختلاف الزنجي	وليس هذا الاختلاف من اختلاف الحقيقة بل من اختلاف النوع أو الشخص كاختلاف الزنجي والرومي
١٢٩	١٣	(وصيح مسلم)	(صحيح مسلم)
١٣١	٣	منهما	منها
١٤٦	٣	أوبنية	هو بنية
١٨٣	٨	التوحيد	توحيد
١٩٠	٥	من المجد	من المجلد
١٩٠	٨	تقدم في مبادئ	تقدم بتوقيع

إن أرقام الصفحات المذكورة في الصفحة ١٨٣ وما بعدها هي حسب الطبعة الأولى لا هذه